

العنوان:	التأمين البحري بين التجاري والتعاوني التكافلي: دراسة مقارنة
المؤلف الرئيسي:	طرابلسي، محمد غسان
مؤلفين آخرين:	حسن، أحمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2014
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 255
رقم MD:	790526
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية الشريعة والقانون
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التأمين التعاوني التكافلي، التكافل الاجتماعي، التكييف الفقهي، التأمين البحري، شركات التأمين التجاري، عقود التأمين، النقل البحري، التهديدات والمخاطر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/790526

الفصل الرابع

التأمين البحري في سورية

ويتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول : واقع التأمين البحري (أحكام وشروط) ويتضمن ستة مطالب:

المطلب الأول: شروط إنشاء التأمين البحري.
المطلب الثاني: الأخطار المغطاة في النقل البحري.
المطلب الثالث: الاستثناءات العامة.
المطلب الرابع: مدة التأمين البحري.
المطلب الخامس: تأمين البضاعة وتأمين أجسام السفن.
المطلب السادس: تصنيف السفن وملاءمتها للسفر حسب القانون البحري السوري

المبحث الثاني : موقف الشريعة الإسلامية من التأمين البحري السوري.
المبحث الثالث : البدائل الشرعية للتأمين البحري في سورية.

التأمين البحري في سورية

عرّف المشرّع السوري التأمين البحري بأنه عقد يرضى بمقتضاه (الضامن) تعويض المضمون من الضرر الذي يلحق به في معرض رحلة بحرية عن هلاك حقيقي لقيمة ما، مقابل دفع قسط على ألا يتجاوز هذا التعويض قيمة الأشياء الهالكة^١ .
وبهذا يُعتبر عقد التأمين البحري من عقود التأمين التي نظمها القانون المدني في الفصل الثالث من الباب الرابع...

(١) المادة ٢٩٣ قانون بحري

وقد عرّفه القانون المدني بأنه عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغاً من المال في حال وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين بالعقد لقاء قسط أو دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن....^١

ويتضح من هذين التعريفين أن ركن الضمان هو عنصر الخطر، فالشيء المضمون معرض لخطر معين يتقيه المؤمن له عن طريق المؤمن، فلا مجال لعقد التأمين حيث لا يوجد خطر .
والغاية من التأمين هي جبر الضرر الذي يلحق بالمؤمن له فلا يجوز بحال من الأحوال أن يزيد تعويض التأمين عن قيمة الشيء المؤمن عليه إذا كان الهلاك كلياً . أو قيمة الجزء الهالك إذا كان الهلاك جزئياً .
هذا وتعتبر عقود التأمين البحري من العقود التجارية بحكم ماهيتها بالنسبة للمؤمن إذا تم ذلك من خلال مشروع ، أما بالنسبة للمؤمن له فإن العقد لا يعتبر تجارياً إلا إذا أجراه التاجر لحاجات تجارته^٢ .

وفي هذا الفصل يتحدث الباحث عن واقع التأمين البحري في الجمهورية العربية السورية من حيث أحكامه وشروطه والأخطار المغطاة والاستثناءات الواردة في هذا الشأن وعن مدة التأمين البحري وعن تأمين البضاعة وتأمين أجسام السفن ومعايير تصنيف السفن
ثم يبين موقف الشريعة الإسلامية من التأمين البحري السوري وهل تجيزه أو تمنعه وماهي آراء الفقهاء في الموضوع .
ويذكر أخيراً البدائل الشرعية للأمور التي لا تتفق مع أحكام الشريعة السمحة مقسماً الفصل إلى مباحث ومطالب .

(١) مادة ٧١٣ قانون مدني
(٢) مادة ٦ / وما بعدها قانون تجاري

المبحث الأول

واقع التأمين البحري في سورية (أحكام وشروط)

ويتضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: شروط إنشاء التأمين البحري.

المطلب الثاني: الأخطار المغطاة في النقل البحري.

المطلب الثالث: الاستثناءات العامة.

المطلب الرابع: مدة التأمين البحري.

المطلب الخامس: تأمين البضاعة وتأمين أجسام السفن.

المطلب السادس: تصنيف السفن وملاءمتها للسفر حسب القانون البحري السوري



حدد المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٦ الصادر عن رئيس الجمهورية في سورية طريقة عمل شركات التأمين وطريقة تنظيمها والهيئات المشرفة عليها .

وبين المرسوم معاني بعض الكلمات والمقصود منها وهي :

١-التأمين: تحويل أعباء المخاطر من المؤمن له إلى المؤمن .

٢-الهيئة: هيئة الإشراف على التأمين .

٣-المجلس: مجلس إدارة الهيئة .

٤-رئيس المجلس : وزير المالية .

٥-المدير العام: مدير عام الهيئة .

٦-المؤمن: أية شركة مرخص لها بممارسة أعمال إعادة التأمين .

٧-الشركة: شركة التأمين .

٨-المؤمن له: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي أبرم عقد التأمين مع المؤمن

٩-المستفيد:الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي أجرى التأمين لصالحه .

١٠-الترخيص: الترخيص الصادر عن رئيس مجلس الوزراء لممارسة أعمال التأمين .

١١-وثيقة التأمين(البوليصة) البرمة بين المؤمن والمؤمن له والمتضمنة للشروط .

١٢-الاحتياطات الفنية: المبالغ التي يجب على المؤمن أو معيد التأمين اقتطاعها والاحتفاظ بها .

١٣-مقدموالخدمات التأمينية: الأشخاص والمكاتب والخبراء والشركات ومن يمارس أعمال التأمين .

١٤-وكيل التأمين : الشخص المعتمد من قبل الشركة والمفوض لحسابها

١٥وسيط التأمين : الشخص المخول من قبل طالب التأمين مقابل أجر

١٦-مستشار التأمين: الشخص المرخص له من قبل الهيئة لتقديم خدمات استشارية .

١٧-خبير الحوادث : الشخص أو الجهة المرخص لها من قبل الهيئة والذي يمتلك الخبرة والدراية .

١٨-المدقق: مدقق الحسابات المرخص له أصولاً للعمل في الجمهورية العربية السورية^١

المطلب الأول : شروط إنشاء التأمين البحري

١ (المرسوم التشريعي ٤٣ / ٢٠٠٦ مجلة المحامون عدد ٥ - ٦ ص ١٩٣ .

سبق أن ذكر الباحث أن التأمين البحري عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي شرط التأمين لصالحه مبلغاً من المال في حال وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد وذلك لقاء قسط أو دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن .

ويتميز التأمين البحري بأنه عقد من نوع خاص يشترط لصحة انعقاده أن يتوافر فيه نوعان من الشروط : شروط عامة يخضع لها كأي عقد عادي وشروط خاصة ينفرد بها عن سائر العقود .

(١) الشروط العامة لإنشاء التأمين (الشروط الموضوعية)

لا بد لعقد التأمين البحري لكي ينعقد وتترتب عليه آثاره الشرعية والقانونية أن تتوافر فيه أركان العقد ، شأنه في ذلك شأن سائر العقود كما قرر القانون المدني السوري . وأركان العقد هي : الرضا – المحل – السبب .

أما الرضا: فيتمثل باتفاق إرادتين من شخصين كاملي الأهلية^١ ، لا يشوب إرادتهما عيب من العيوب التي تجعل العقد باطلاً أو قابلاً للبطلان . والإرادتان هنا في عقد التأمين تتجلى في إرادة المؤمن (شركة التأمين) وإرادة المؤمن له....

وأما المحل: فهو السفينة أو البضاعة المؤمن عليها ، ويجب أن تحدد تحديداً دقيقاً على النحو الذي بينته المادة ٢٣/ قانون بحري أي أن يذكر اسم السفينة واسم مالكيها ورقم صحتها ونوع الحمولة ومرفأ التسجيل ووزن البضاعة وعددها وقيمتها وبما أن التأمين البحري من العقود البحرية ، فإنه لا يشمل المراكب النهرية وإنما يقتصر على السفن البحرية بغض النظر عن الغرض الذي أنشئت من أجله سواء كانت سفن نقل أو صيد أو نزهة . وأما من حيث الحجم فقد اشترط المشرع أن لا يقل محمول السفينة القائم عن برميلين لأن السفينة التي يقل محمولها عن برميلين ليست بذات قيمة مالية كبيرة تمكن من استعمالها كضمانة للحصول على اعتماد مالي يمكن من استثمارها .

وأما السبب: فهو خوف المؤمن له على الأشياء الخاصة به والخاضعة للملكية سواء كانت السفينة أو البضاعة المحمولة على متنها، فيلجأ إلى شركات التأمين التي تحقق له نوعاً من الأمان والاطمئنان

(١) الأهلية نوعان: أهلية وجوب: وهي صلاحية الإنسان لأن تكون له حقوق، وعليه واجبات وتبدأ ناقصة منذ كون الإنسان جنيناً وتكتمل حين ولادته/ وأهلية أداء: وهي صلاحية الإنسان لصدور الأفعال منه كالعقود بحيث يُعتد بها شرعاً وتبدأ منذ التمييز والعقل وتكتمل بالبلوغ والرشد..

فتقوم بتعويض الضرر وجبر الخسارة الحاصلة مقابل مبلغ من المال (قسط التأمين) يدفعه طالب التأمين للشركة^١ .

٢- الشروط الخاصة لإنشاء التأمين (الشروط الشكلية)

إلى جانب الشروط الموضوعية التي يجب توافرها في عقد التأمين .
فإن المشرع السوري يشترط أن يتم إنشاؤه خطياً ، لافرق في ذلك بين السند العادي أو السند الرسمي، والكتابة هنا ليست مجرد شكلية إثبات وإنما هي شكلية انعقاد، ويمكن تنظيم عقد التأمين الرسمي إما أمام الكاتب بالعدل أو أمام رئيس ميناء التسجيل .
وصك التأمين إما أن يكون اسماً فيخضع تداوله لقواعد حوالة الحق أو محرراً للأمر فتنتقل الحقوق عن طريق التظهير^٢ .

ويعتبر عقد التأمين البحري من العقود الرضائية ويجب أن يتضمن البيانات التي نصت عليها المادة ٢٩٥ قانون بحري وهي :

(١)- أن يحدد العقد بشكل واضح اليوم والشهر والسنة والساعة التي تم فيها التوقيع على العقد، وللتاريخ أهمية كبيرة، فبفضله يمكن معرفة ما إذا كان الخطر المؤمن منه قد وقع قبل نفاذ العقد أو بعده .

(٢)- اسم طالب التأمين وعنوانه وهل يوقع لحسابه أم لحساب شخص آخر .

(٣)- الأخطار التي يأخذها الضامن على عاتقه .

(٤)- مدة الضمان: أي الوقت الذي يبتدئ فيه تحمل الشركة للخطر الأقصى الذي تلزم شركة التأمين بدفعه عند وقوع الخطر وتاريخ الانتهاء وقد يكون حساب السفرة أي من بدء الرحلة وحتى انتهائها ولفترة زمنية محددة أسبوع - شهر - سنة .

(٥)- المبلغ المضمون: وهو المبلغ الأقصى الذي تلتزم شركة التأمين بدفعه عند وقوع الخطر .

(٦)- قيمة القسط : وهو المبلغ الذي يلتزم المؤمن له بدفعه بموجب العقد ، وإذا لم يحدد في

العقد اعتمد السعر الموجود في البلد والذي جرى العرف باستعماله .

(٧)- توقيع الضامن والمضمون: (وكيل الشركة) و (المؤمن له) وقد ينوب عنه سمسار

الضمان .

(١) القانون البحري - هشام فرعون / مرجع سابق ص ٥٨ .
(٢) مادة ٦٢ - ٦٧ قانون بحري / والتظهير يعني كتابة المعلومات على ظهر العقد كما هو معلوم في القانون .

وهذا التعداد ليس على سبيل الحصر، فقد تحتوي وثائق التأمين على بيانات إضافية أخرى كبيان نوع البضاعة وقيمتها وبلد المقصد والمرفأ الذي سيتم فيه الشحن وإذا كان التأمين معقوداً على سفينة فيجب تحديدها تحديداً ينفي الجهالة كذكر الاسم ورقم التسجيل والمربط والنوع وهل هي شراعية أولاً أو للصيد أو للنزهة كما يجب أن يذكر اسم الربان وغير ذلك من البيانات وعادةً يتم ترك فراغ في عقد التأمين لإضافة بعض الشروط المتفق عليها بين الطرفين^١

ومع أن السفينة التي هي قيد الإنشاء ليست بعد صالحة للملاحة^٢، إلا أن المشرع سمح لأسباب عملية إجراء التأمين البحري عليها، وبفضل التأمين يستطيع مالك السفينة الحصول على قروض بضمانتها.. ولا يعتبر ذلك خروجاً على المبدأ العام الذي يقضي ببطالان التأمين على الأموال المستقبلية^٣ لأن ما يجري التأمين عليه هو ما تم إنجازه من السفينة فعلاً وليس السفينة كما ستؤول إليه في المستقبل.

إلا أنه نظراً لأن السفينة وهي في طور الإنشاء لا تكون قد امتلكت بعد صحيفة خاصة بها في سجل المرفأ لأنها لم تستكمل بعد مواصفات السفينة.

وبما أن التأمين كحق عيني تبقي قد شرع في الأصل على مال له الخصائص المميزة للعقار، لذلك أوجد المشرع أسلوباً عملياً لشهر مثل هذا التأمين..

فقضى أنه من الواجب في حالة التأمين على سفينة قيد الإنشاء أن يسبق عقد التأمين تصريح موجه لرئيس المرفأ الذي يجري في نطاقه إنشاء السفينة، ويجب في هذا التصريح أن يبين طول إبريم السفينة^٤، وسائر قياساتها على وجه التقريب ومحمولها المقدر ويذكر فيه أيضاً مكان إنشائها كل ذلك من أجل تحديد ذاتية السفينة^٥.

ويجري التأمين على السفينة من قبل مالكةا أو من يفوضه بذلك بموجب تفويض خاص ينص على ذلك صراحة.

وإذا كانت السفينة مملوكة على الشيوع فقد اشترط المشرع أن تتوافر ثلاثة شروط لصحة التأمين عليها وهذه الشروط هي :

١- أن تكون الغاية من إنشاء التأمين استيفاء ما يلزم لحاجات التجهيز أو الملاحة وفيما عدا ذلك فلا يجوز التأمين عليها إلا بموافقة جميع الشركاء.

٢- موافقة الأكثرية العددية لمالكي السفينة على إجراء التأمين.

(١) القانون البحري - هشام فرعون ص ٢٩٩.

(٢) مادة ٧ قانون بحري.

(٣) مادة ١٠٨٠ قانون مدني.

(٤) الإبريم : هو الضلع الحديدي الضخم الذي يبنى عليه هيكل السفينة فيشكل العمود الفقري لها ويبين طول السفينة بشكل دقيق.

(٥) مادة ٦٦ قانون بحري.

٣- أن تكون الأكثرية العددية مالكة في الوقت ذاته ثلاثة أرباع الحقوق المشتركة فيها .
أما إذا توافرت الأكثرية العددية إلا أن مجموع حصصهم لم يبلغ ثلاثة أرباع حصص السفينة ، فإن من حق هؤلاء الشركاء أن يراجعوا المحكمة المختصة لتتخذ الحل الذي تراه أكثر موافقة للمصلحة العامة .
أما الشريك في الملكية الشائعة فلا يستطيع إجراء تأمين على حصته الشائعة في السفينة إلا إذا وافقت على ذلك أكثرية المالكين العددية شريطة أن تتمتع الأكثرية في الوقت ذاته بنصف الحقوق المشتركة ١ .
المطلب الثاني: الأخطار المغطاة في النقل البحري :

كان قد نوه الباحث سابقاً وأشار إلى كيفية إنشاء عقد التأمين على السفينة سواء كانت جاهزة للعمل أو قيد الإنشاء وإلى التأمين على حطام السفينة .
وهناك أموال أخرى كثيرة منها البحرية وغير البحرية يمكن التأمين عليها يذكر الباحث عدداً منها مع شيء من الإيجاز ..
ويبدأ بالأموال التي لها صفة الأموال البحرية وتتعلق بالملاحة البحرية بشكل عام وهي :

١- مصادقة إثبات (إقرار) بعد الوصول :

وهذا الشرط استمرار للتأمين على البضائع في التأمين البحري بعد وصولها إلى الجهة المقصودة لمدة محددة وفق ما هو محدد في وثيقة التأمين أو إجراء التأمين لمدة إضافية ..
كما يطبق هذا الشرط في حالة وصول أجسام السفن المؤمن عليها حيث يبدأ التأمين عليها بعد وصولها بأربع وعشرين ساعة .

٢- تعديل ميناء المغادرة :

في حال تعديل أو تغيير ميناء المغادرة للرحلة البحرية (الباخرة) في التأمين البحري يلغى غطاء التأمين شريطة أن يكون ميناء المغادرة محدداً في العقد، الأمر الذي يؤكد ضرورة إبلاغ شركة التأمين بالتغيير فوراً تحت طائلة سقوط الحق بالتأمين ..

٣- شرط التنازل :

يعني نقل المصلحة التأمينية بتظهير وثيقة التأمين إلى شخص آخر أو شخصية اعتبارية ، ويستعمل هذا الشرط في التأمينات البحرية وأجسام السفن ويجب أن يكون التنازل مؤرخاً على أن تراعى كافة القيود المفروضة على المؤمن له .

٤- التعهد الذي يصدر بالعورية العامة ٢ :

١ -) مادة ٦٣ قانون بحري.

٢) العورية العامة : الأضرار التي تلحق بالبضاعة.

يعني هذا التعهد الضمان الذي يقدمه المؤمن على البضاعة ويعلن فيه موافقته على تسديد نفقات العورية العامة ، بنسبة حصة البضاعة المؤمنة والمنقولة في السفينة بحيث يوافق صاحب البضاعة (أو شركة التأمين) وذلك بالتوقيع على التعهد مع الموافقة منه على قبول قرار مسوي العورية فيما يتعلق بتوزيع التكاليف ، وذلك بما يوفر إمكانية متابعة السفينة رحلتها ومفوضاً بكافة الصلاحيات المعطاة لمالك السفينة والإنفاق من الصندوق المخصص لإيداع المبلغ المطلوب من مالك البضاعة وذلك بالاتفاق بينه وبين مسوي العورية وبهذا التعهد ينتفي حق الناقل بالحجز على البضاعة الموجودة على ظهر السفينة التي تعلن العورية العامة .

٥- أجرة الإعادة :

الأجرة المدفوعة إضافة إلى أجور الشحن الأصلية لاستخدامها في حال رفض استلام البضاعة أو امتناع السلطات الجمركية عن إدخالها .

٦- عمولة الوسيط :

تمثل نسبة من أقساط التأمين أو إعادة التأمين يستحقها الوسيط في عمليات التأمين أو إعادة التأمين لقاء الجهد الشخصي والإداري والفني الذي يقوم به الوسيط .

٧- حق الوسيط بإصدار عقود التأمين :

يقوم الوسيط أحياناً وبتفويض من شركة التأمين بصياغة وثائق التأمين وإعدادها تمهيداً لإنجازها وتوقيعها من شركة التأمين .

٨- شروط التأمين على النفط :

أي أن النفط الخام المشحون مؤمن عليه وذلك اعتباراً من خروج النفط من خزانات ميناء التصدير إلى حين وصولها إلى خزانات الوصول .

٩- احتجاج الربان :

هو التقرير الذي يعده الربان إثر حصول حادث للباخرة يبين فيه كافة الوقائع التي رافقت الحادث وتحديد الأضرار تقريبياً .

١٠- الحمولة :

تعني حمولة السفينة من البضائع أو الممتلكات يستوفى بشأنها أجور النقل والشحن .

١١- القيمة التأمينية للبضائع المنقولة :

يعني هذا الشرط القيمة التقديرية للبضائع المؤمنة والتي يتم الاتفاق عليها بين المؤمن له وشركة التأمين والتي تشكل القيمة الحقيقية للبضائع المنقولة مضافاً إليها اجور الشحن والأرباح المنتظرة وبدلات التأمين .

١٢- التصريح أو الإعلان بالشحنة :

يُستعمل هذا التصريح في عقود تأمين النقل البحري أو الجوي المفتوحة^١.

١٣- شرط مسؤولية الناقل البحري :

يتطلب هذا الشرط ويوجب على المؤمن له إثبات مسؤولية الناقل البحري عن الأضرار التي تلحق بالبضاعة أثناء عملية النقل البحري ، إذ يقضي هذا الشرط في حال وجود أضرار واضحة بإجراء كشف مشترك وبحضور ممثل عن الناقل بغية تحديد الأضرار الناشئة عن النقل والتوجه بطلب للناقل بذلك مبيناً تلك الأضرار وفق نتائج الكشف المشترك أو إجراءات الخبرة القضائية أحياناً أما في حال كون الأضرار غير واضحة أثناء حصول الكشف فينبغي تحديدها وبيانها بصورة نهائية ومطالبة الناقل خلال ثلاثة أيام اعتباراً من تاريخ استلامه للبضاعة .

١٤- مسؤولية الناقل البحري عن البضاعة :

يقوم صاحب السفينة الناقلة أو من يمثله قانوناً كالربان مثلاً بتحرير سند للشحن يسلمه إلى مالك البضاعة المراد شحنها ، ويعتبر هذا السند حجة لمسؤوليته عن إيصالها إلى المرفأ المقصود . يحدد بموجب هذا السند كافة مواصفات البضاعة مع كمياتها وتفصيلها ووزنها وعدد طرودها حتى إذا ماتعرضت لضرر أو ضياع أثناء فترة نقلها يعتبر الناقل مسؤولاً عن تسديد مبلغ تلك الأضرار اللاحقة بها إلا إذا أثبت الناقل بأن الأضرار حصلت نتيجة قوة القاهرة لايد له فيها ، وبذلك تعتبر مسؤولية الناقل مسؤولية مفترضة إلا في حالات القوة القاهرة والعيب الذاتي للبضاعة . هذا ومن المفترض أن يقوم الناقل (مالك السفينة) باتخاذ كافة مايلزم وبذل الجهود والإجراءات اللازمة لإيصال البضاعة سالمة ، وأن تكون السفينة صالحة لإيصال البضاعة ومهيأة للملاحة البحرية ومزودة بالعمالة والمعدات اللازمة ، هذا ويسأل الناقل عن كافة الأضرار اللاحقة بالبضاعة جزئياً وكلياً وفق كشف فني يتم اتخاذه من قبل الربان ومالك البضاعة يحدد تلك الأضرار ..

١٥- تغيير الرحلة البحرية:

(١) الرائد في أعمال التأمين / سليم يازجي ص ٢٨-٣٢ // القضايا البحرية محمد غسان الصابوني ص ٥٣-٥٤.

لربان السفينة حق اتخاذ القرار لسلامة الرحلة البحرية لذلك فقد يتخذ قرار بتغيير الميناء أو جهة الوصول بعد بداية الرحلة مما يتطلب موافقة شركة التأمين الضامنة للسفينة تحت طائلة توقف مسؤوليتها اعتباراً من يوم اتخاذ القرار بتغيير مسار الرحلة .

١٦- شرط تغيير الرحلة:

يعني هذا الشرط موافقة مالك البضاعة (المؤمن له) على استمرار التأمين مقابل قسط إضافي في حال تغيير مسار الرحلة بقرار من ربان السفينة أو في حال انحرافها الاضطراري .

١٧- وثيقة أو شهادة أضرار:

تعني الشهادة التي تصدرها سلطات الميناء لإثبات الأضرار التي لحقت بالبضائع المنقولة أثناء الرحلة والتي تعطي الحق لمالكها باستيفاء حقه من شركة التأمين^١ .

١٨- شهادة المنشأ :

حيث أن قواعد التجارة الدولية تقضي بإلزام البائع إصدار شهادة تبين أصل البضاعة وجهة تصنيعها فيما إذا طلب المشتري ذلك ويحرر هذا المستند في البلد المصدر أصولاً كما يقتضي تصديقه من البعثة القنصلية أو الدبلوماسية للبلد المصدر إليه .

١٩- مطالبة بتعويض عن حادث أو أضرار:

في حال تعرض الأموال المؤمنة في أي نوع من التأمينات يتوجه المؤمن له بمطالبة شركة التأمين عن الأضرار التي حصلت لتلك الأموال عن إصابتها بأضرار مؤمنة وفق شروط وثيقة التأمين ، على أن تكون المطالبة مشفوعة بالأدلة والوثائق والإثباتات لمطالبه .

٢٠- سند شحن خال من أية تحفظات أو ملاحظات :

بشأن البضاعة المنقولة كما يستعمل هذا التعبير في اتفاقيات إعادة التأمين أو أغطيات التأمين التي لم يتم تقديم مطالبات بموجبها فتعتبر اتفاقيات أو أغطية نظيفة .

٢١- تغطية مغلقة :

(١) الوجيز في مبادئ القانون البحري/ صلاح الدين الناهي ص ١٥٠ .

عندما تنتهي إجراءات تغطية الخطر يقوم وسيط التأمين بإصدار وثيقة أو مستند بذلك ليتولى المؤمن له بالتوقيع عليه إشعاراً بالموافقة على مضمونه وعلى بدلات التأمين المحدد بموجبه والمتفق عليه وفق التعليمات الصادرة عن شركة التأمين .

٢٢-نادي (كنوادي الحماية والتعويض) :

تقوم هذه النوادي بالتأمين على الأخطار التي لاتغطيها وثائق أجسام السفن ويتم تمويل هذه النوادي من الأعضاء المنتسبين إليه وفق اشتراكات مالية ونقدية ورسم اشتراك للعضوية حين انضمام العضو وبذلك تدفع التعويضات من جميع الأعضاء بالتساوي فيما بينهم .

٢٣- الاشتراك في التأمين :

يعني قيام عدة شركات تأمين بضمان خطر واحد معين بنسب مختلفة وتكون إحدى هذه الشركات هي الرائدة الأساسية لإدارة الغطاء التأميني ، وغالباً ماتكون هذه الشركة هي الضامنة للحصة الأكبر التي تتولى إدارة المحفظة المؤمنة من حيث تحديد الأسعار وشروط التأمين مما يترتب على ذلك خضوع كافة شركات التأمين الأخرى لتلك القرارات والشروط الصادرة عنه باشتثناء تسديد التعويضات فتبقى كل شركة بعلاقة مباشرة مع المؤمن له نظراً لاستقلال كل مؤمن في علاقته مع المؤمن له وكذلك تعتبر مشاركة في التأمين أيضاً حينما يُرم عقد تأمين على خطر معين أقل من قيمته الحقيقية ففي هذه الحالة يُعتبر المؤمن له مشاركاً في التأمين مع شركة التأمين بنسبة المبلغ غير المؤمن عليه وتدعى هذه المشاركة (القاعدة النسبية في التأمين) وهي شائعة جداً .

٢٤-وثيقة تأمين لعدة أشخاص :

تصدر هذه الوثيقة عن مؤمن له واحد كشركة مثلاً تتضمن هذه الوثيقة التأمين على عدة أشخاص بشروط موحدة وأسعار واحدة ولكن يكون لكل شخص تأمين بمبلغ يختلف عن الآخر أحياناً وأكثر ما يحصل ها التأمين في تأمينات الحوادث الشخصية .

٢٥- نفقات التصادم :

تمثل هذه النفقات المصاريف القضائية وغيرها التي تنفق في سبيل المطالبة بأضرار السفينة الأخرى المتضررة نتيجة الاصطدام بسفينة أخرى وتقع هذه النفقات على شركة التأمين الضامنة للسفينة المسببة لحادث وفق النسبة من المسؤولية التي تترتب عليها .

٢٦- تأمين مسؤولية الاصطدام :

من المعروف بأن وثيقة التأمين البحري لاتغطي نتيجة التصادم لذلك يرى رجال القانون ضرورة إضافة شرط التصادم في جميع أنواع التأمين البحري بما في ذلك التأمين على أجسام السفن .

٢٧- شروط التأمين على الحاويات جميع الأخطار :

تقوم شركات التأمين بضمان الحاويات المنقولة بحراً وبالسفن لمدة ١٢ شهراً بشروط جميع الأخطار باستثناء العيب الذاتي والاستهلاك والتأخير في الوصول، وكذلك أخطار الحرب والاضطرابات الشعبية والأخطار النووية والمصادرة والاستيلاء والتأمين .

ويتم التعويض بموجب هذا التأمين عن نفقات إصلاحها في حال إصابتها بأضرار بموجب الشروط النازمة لعقد التأمين الضامن لها ، وفي كثير من هذه التأمينات ينص على وجوب أن يتحمل المؤمن له مبلغاً من تلك الإصلاحات (التحمل) .

٢٨- شروط تأمين الخسارة الكلية للحاويات :

تقوم شركات التأمين بضمان الحاويات عن خطر الهلاك الكلي شاملة بذلك حالات العورية العامة ومصاريف الإنقاذ ومصاريف تقليل الخسائر .
ويستثنى من هذا التأمين العيب الذاتي والاستهلاك التدريجي والتأخير والحروب والاضطرابات الشعبية والأخطار النووية ...

٢٩- شروط تأمين الحاويات ضد أخطار الحرب والاضطرابات الشعبية :

تعتبر هذه الوثيقة متممة لوثيقة تأمين الحاويات ضد جميع الأخطار التي تستثنى هذه المخاطر وهي تصدر لمدة ١٢ شهراً أيضاً وتغطي أخطار الحرب والاضطرابات الشعبية كما ينص بموجبها على شرط الإلغاء الفوري الذي يسري مفعوله فيما إذا نشبت حروب بين الدول الخمس الكبرى (بريطانيا - فرنسا - أمريكا - روسيا - الصين) .

٣٠- خطر التلوث :

من المعلوم بأن أخطار التلوث مستثناة من كافة وثائق التأمين باستثناء حالات التلوث الناشئة عن خطر مضمون في وثيقة التأمين على أن ينص عليه صراحة في عقد التأمين^١ .

٣١- شروط التأمين المستمر :

بموجب هذا الشرط يستمر غطاء التأمين على السفينة والبضائع المؤمنة إلى حين وصولها فيما إذا تجاوزت مدة السفرة عن مدة التأمين التي صدر عقد التأمين البحري بموجبها وهي ١٢ شهراً وكانت السفينة في عرض البحر أو تعرضها للخطر ولجئها إلى مرفأ آخر شريطة أن يقوم المؤمن له بإبلاغ شركة التأمين بذلك ويطلب تمديد التأمين وتسديد قسط التأمين المتوجب وفق نسبة تحدد على أساس أشهر التمديد بالنسبة للقسط الأساسي المستوفى علماً بأن هذا التمديد لا يتخذ تلقائياً ...

(١) الرائد في أعمال التأمين / سليم يازجي ص ٥٣-٥٥.

وفي حال عدم طلب التمديد ينتهي التأمين .

٣٢- عقد التأمين البحري :

تصدر شركات التأمين عقود تأمين بحري من شأنها أن تضمن البضائع المنقولة بجرأ وكذلك ضمان أجسام السفن التي من شأنها تسديد التعويضات الناشئة عن الخسائر البحرية وخلال فترة نقلها .

٣٣- شروط التأمين على القمح والذرة :

تذهب هذه الشروط للتأمين على حبوب الذرة أو القمح وهي جزء من شروط التأمين البحري المعروفة بشروط (ب) (عدم ضمان العورية الخاصة سابقاً) ويشتمل هذا التأمين على شحنات الحبوب المنقولة دون أكياس أو العبأة بأكياس وأي نوع من الحبوب الأخرى ، ومن المعروف بأن هذه الشروط لا تشمل حالات الإضراب والاضطرابات الشعبية ، لذلك فمن الممكن إضافة التأمين على هذه المخاطر وكذلك أخطار الحرب وذلك لقاء بدلات تأمين إضافية ونسبية .

٣٤- نفقات إصلاح السفن :

يشير هذا الشرط إلى نفقات إصلاح السفن المتضررة إثر حادث بحري والمضمونة بموجب شروط عقد التأمين الضامن للسفينة شاملاً بذلك نفقات الإصلاح والتأخير الذي تتسبب به شركة التأمين في الإصلاح شريطة أن لا تتجاوز نفقات الإصلاح مبلغ التأمين الضامن للسفينة . هذا ويطبق دوماً في مثل هذا التأمين مبدأ استبدال القطع القديمة بالجديدة دون الأخذ بنسبة الاستهلاك .

٣٥- الأضرار الناتجة عن البضائع المشحونة :

تخضع الأضرار الناتجة عن إصابة البضائع المشحونة نتيجة تلوثها أو احتكاكها ببضائع أخرى مشحونة على نفس السفينة الناقلة إلى أحكام تأمينية خاصة ، فهذه الأضرار غير مشمولة بالتأمين مالم تكن نتيجة أخطار مؤمنة بموجب عقد التأمين البحري الضامن للإرسالية المشحونة .

٣٦- مرفأ الوصول (المقصود) :

يحدد مرفأ الوصول في عقود التأمين البحري على البضائع مما يشير إلى انتهاء الرحلة البحرية ، والجدير بالذكر أن مسؤولية شركة التأمين تبقى قائمة إلى حين التسليم في مخازن المؤمن له بالنسبة لعقود تأمين البضائع من المخزن إلى المخزن أو وفق شروط التأمين الأخرى كما تستمر مسؤولية شركة التأمين لمدة ٦٠ يوماً اعتباراً من يوم وصول البضائع إلى المرفأ المقصود أو التسليم النهائي أيهما أقرب في الحصول .

٣٧- وثيقة تأمين مفتوحة أو عائمة :

تستعمل هذه الوثيقة عادة في التأمين البحري لتأمين المستوردات أو الصادرات التي لا يستطيع المؤمن له تحديد عدد شحناته وكمية ومقدار كل منها ، لذلك تبنى هذه الاتفاقية بين مؤمن له وشركة التأمين بتحديد المبلغ المؤمن عليه وفق الاتفاق على ذلك وكذلك السعر المستوفى من قبل شركة التأمين والذي يحدد بموجبه موضوع التأمين ومبلغ التأمين الإجمالي وأنواع البضائع المستوردة أو المصدرة والذي يتناسب ويتفق مع قيمة البضائع والشحنات المتوقعة تصديرها أو استيرادها وبذلك يلتزم المؤمن له بالتصريح عن كافة الشحنات الواردة أو المصدرة وهكذا يتم تخفيض مبلغ التأمين وفق قيمة التصاريح والبيانات المقدمة لشركة التأمين وتستمر الوثيقة سارية المفعول لحين استنفاد كافة المبلغ المؤمن عليه لموضوع التأمين إلا إذا قام أحد الطرفين (المؤمن له أو شركة التأمين) بإلغاء وثيقة التأمين المفتوحة اعتباراً من الشحنة الأخيرة .

هذا ويحظر على المؤمن له عدم التصريح بأية شحنة واردة إليه أو مصدرة من قبله وفق شروط عقد التأمين وتلتزم شركة التأمين بقبول فسخ الغطاء لكافة الشحنات التي ينطبق عليها موضوع التأمين . هذا وتعتبر هذه الوثيقة من أهم الوثائق التي تمنح الاطمئنان للمؤمن له وضمان كافة الشحنات الواردة شريطة تسديد قسط التأمين بكامله حين إبرام وثيقة التأمين المفتوحة مع إمكانية التسوية على تلك الأقساط لإنهاء آثار الوثيقة .

٣٨- شرط التأمين على الهياكل :

عقد من عقود التأمين لضمان جسم السفينة وآلاتها ومعداتاتها . وتبرم عقود التأمين هذه لرحلة واحدة أو فترة زمنية محددة في عقد التأمين وتغطي الأضرار المادية والخسارة الكلية للسفينة نتيجة حادث مغطى بموجب وثيقة التأمين ، كما تغطي هذه الوثيقة الحوادث العامة التي تتعرض لها السفينة كنفقات العوربة العامة ونفقات الحد من الخسائر والإنقاذ مع الأخذ بعين الاعتبار مبلغ التحمل المحدد في العقد الذي يشمل الإعفاء ولا تسأل عنه شركة التأمين ...

٣٩- شرط الانحراف بسبب الجليد :

تتضمن وثائق التأمين البحري على هذا الشرط بما يتيح للسفن أثناء عبورها البحار والمحيطات بالانحراف عن مسارها الأصلي للوصول إلى أقرب مرفأ من المرفأ الأصلي المحدد لتفريغ حمولتها من البضائع ، وذلك في حال تعرضها لحالة جليد قاسية تمنعها من متابعة سيرها لخط سيرها الأصلي علماً بأن آثار عقد التأمين تبقى مستمرة في الرحلة التي تلي ذلك بين مرفأ التفريغ الاضطراري بسبب الجليد ومرفأ الوصول النهائي المحدد في عقد الشحن وذلك دون أن تمتد آثار التأمين إلى النفقات الإضافية التي أنفقت من قبل السفينة بسبب انحرافها عن خط سيرها الأصلي^١ .

(١) مجلة المحامون عدد ٤-٣ السنة ٧٠ ص ٣٦٠ .

٤٠- تأمين بحري داخلي :

يشمل التأمين البحري الداخلي الأضرار التي تتسبب أثناء النقل على المراكب الصغيرة وكافة وسائل النقل الداخلي البحري ، كما يتضمن التأمين الأضرار التي تلحق الأرصفة النهرية والبحرية ومرافئ التحميل والتفريغ كما تشمل الأخطار التي تلحق بتلك البضائع المنقولة على تلك المراكب أثناء نقلها براً وبعد وصولها إلى المرفأ المقصود .

٤١ - مقذوفات البحر :

تشير إلى البضائع المقذوفة في البحر من السفينة ضماناً لسلامة الرحلة البحرية ويعتبر رمي البضائع في البحر دليلاً رئيساً على إعلان العورية العامة التي تؤدي إلى مساهمة كافة مالكي البضائع المنقولة والسفينة الناقلة ، ممن يعود عليهم رمي البضائع في البحر بالفائدة التي أدت لسلامة الرحلة البحرية .

والجدير بالذكر أنه في حال استعادة البضائع المقذوفة تبقى ملكيتها إلى مالكيها الأصلي الذي يتمتع بحق مطلق لاستعادتها عن طريق شركة التأمين الضامنة لتلك البضائع والتي قامت بتسديد نفقات الإنقاذ المترتبة عليها ..

٤٢- كتاب حق الحلول :

يُعطى كتاب حق الحلول لشركة التأمين من قبل المؤمن له الذي قبض تعويضه عن الأضرار التي تسبب بها الناقل البحري أو أية جهة مسؤولة أخرى أو أي متسبب في الضرر لأية حقوق تم استيفاؤها في كافة التأمينات الأخرى ، وذلك للمطالبة بتلك الحقوق المدفوعة والمستوفاة من قبل المؤمن لهم نتيجة أية مسؤولية عن أية أضرار تسببت بها الجهة المسؤولة شاملة بذلك كافة الحقوق والدعاوى والمطالبات الناشئة عن تنفيذ مضمون عقد التأمين وقيام شركة التأمين بتسديد الأضرار المشمولة بعقد التأمين بحيث تحل شركة التأمين محل المؤمن له بكافة الحقوق والدعاوى والمطالبات ضد المتسبب بالأضرار بأية صفة كانت .

٤٣- أضرار البضائع المشحونة على ظهر السفينة :

يعني اعتبار البضائع المشحونة على ظهر السفينة مشمولة بأحكام عقد تأمين النقل البحري للبضائع ليتم التعويض عن تلك الأضرار سواء سقطت في عرض البحر أو تضررت نتيجة النقل ، ويضاف هذا الشرط إلى عقود النقل البحري المشمولة بأحكام عقود التأمين لقاء بدلات إضافية ...

٤٤- سفينة مفقودة :

تضمن شركات التأمين في عقود التأمين البحري السفن التي تفقد والتي تعتبر قانوناً بحكم المفقودة فيما إذا استغرقت مدة إبحارها فترة من الزمن تزيد على المدة التي تستغرقها عادة في نفس الرحلة،

وفي هذه الحالة تعتبر السفينة المفقودة والبضائع المنقولة على متنها خسارة كلية وفعلية ومشمولة بأحكام عقد التأمين البحري وخاضعة للتعويض على كافة الأطراف المتضررة ووفق شروط عقد التأمين .

٤٥- عقد تأمين بحري مختلط :

يضمن بموجبه الأخطار البحرية والبرية كما يمكن استعمالها أحياناً لضمان أخطار بناء السفن ، وفي أي حال فإن تأمين البضائع البحري بشرط (أ) أو تأمين جميع الأخطار الذي يضمن البضائع المضمونة بموجب هذا الشرط أي من المخزن إلى المخزن ، فيعتبر نوعاً من العقود المختلطة نظراً لأنها تشمل الأخطار البرية والبحرية التي تتعرض لها أثناء الرحلة فضلاً عن التخزين .

٤٦- اسم السفينة الناقلة في عقد التأمين البحري :

يحدد في عقود التأمين البحري حين إصدار عقد التأمين لضمان البضائع المنقولة اسم السفينة ، وفي حال تعذر ذلك يُطلب من المؤمن له الإبلاغ عن اسم السفينة الناقلة فور علمه بذلك ، كما هو الحال في عقود التأمين البحري المفتوحة حيث يُحدد اسم السفينة لكل شحنة من الشحنات التي يصدر بها عقد تأمين لتلك الشحنة استناداً لمضمون عقد التأمين المفتوح .
والجدير بالذكر في نظر الباحث أنه من أولويات حقوق شركات التأمين معرفة اسم السفينة الناقلة لأنه من أهم العوامل الرئيسية التي تحمل شركة التأمين على قبول الخطر وتحديد سعر التأمين ..
ويشير الباحث إلى أن قبول الشركة بإصدار عقد تأمين بحري مفتوح يعني موافقتها على أية سفينة دون ذكر اسمها إلا أنها تحدد شروطها من حيث كون السفينة لا يزيد عمرها عن (١٥) سنة أو أنها تعمل على خطوط نظامية ولا يزيد عمرها عن (٣٠) عاماً
ولكن جرت العادة على قبول السفن التي يزيد عمرها عن (١٥) سنة ولا يزيد عن (٣٠) سنة إذا كانت من السفن التي تعمل على خطوط نظامية ولقاء استيفاء بدل قسط إضافي .

٤٧- شرط استبدال القديم بالجديد :

يُضاف إلى شروط عقد التأمين وخاصة على أجسام السفن شرط استبدال القديم بالجديد بحيث يتم استبدال القطع القديمة بقطع جديدة أثناء الإصلاح نتيجة حادث طارئ وعرضي أصاب الأشياء أو الممتلكات المؤمنة .

هذا وفي حال عدم إضافة هذا الشرط لالتزم شركة التأمين باستبدال القطع القديمة بالجديدة لذلك قد تذهب بعض الشركات إلى حسم نسبة لاتقل عن ٣٠٪ من قيمة القطع الحديثة المبدلة وأحياناً تتنازل عن حقها في ذلك^١.

٤٨- الأضرار غير معروفة :

تقوم شركات التأمين بضمان بضائع في التأمين البحري بعد أن تكون الرحلة البحرية قد بدأت ، وتصدر عقد التأمين الضامن لها بكافة الشروط المطلوبة من قبل المؤمن له وبالتالي فتبقى شركة التأمين مسؤولة عن كافة الخسائر التي حصلت أو التي لم تحصل قبل صدور عقد التأمين شريطة أن يكون المؤمن له ليس على علم بأية أضرار أو إصابة للرحلة البحرية موضوع التأمين...
إذ إن الأصل في التأمين البحري أن لاتكون المخاطرة البحرية قد بدأت بعد .

٤٩- غطاء تأمين مفتوح :

بناءً على طلب المؤمن له تصدر شركات التأمين عقد تأمين مفتوح تستوفي عليه بدل تأمين رمزي (ضئيل جداً) وخاصة في التأمين البحري حيث تحدد بموجبه كافة شروط التأمين المطلوبة ، ويصبح هذا العقد المفتوح مستنداً رئيساً في إصدار وثائق التأمين وتضمن شركة التأمين بموجب تلك الشروط كافة البضائع والأشياء التي تنطبق بمواصفاتها على مضمون عقد التأمين الأصلي والمفتوح وذلك على مراحل ودفعات عدة

٥٠- حادثة أو سلسلة من الحوادث :

تشكل حادثة واحدة وعلى سبيل المثال إذا تعرضت سفينة لحادث تصادم ثم شب بها حريق ثم أصيبت بالغرق فتعتبر مجموعة هذه الحوادث حادثة أو واقعة واحدة ..
وتذهب شركات التأمين إلى تعريف مثل هذه الحوادث وتحديدتها وخاصة في تأمينات السفن والرحلات البحرية والتأمين على أعمال الإنشاءات والتركيب ، الأمر الذي يحمل شركات إعادة التأمين على تحديد مسؤوليتها لكل حادثة بمبلغ محدد كأفضلية أولى للاحتفاظ .

٥١- زيادة عمر السفينة :

تعني الأقساط التي تفرضها شركات التأمين على البضائع المنقولة على سفن يزيد عمرها على (١٥) سنة أو على سفينة غير مصنفة من قبل إحدى هيئات تصنيف السفن .

٥٢- البضائع المحملة فوق سطح السفينة :

(١) مجلة المحامون عدد ٤-٣ السنة ٧٠.

تستوفي شركات التأمين في عقود التأمين البحري بدلات تأمين إضافية إذا كانت البضائع المنقولة محملة فوق سطح السفينة مما يتوجب على المؤمن له أن يعلن صراحة لشركة التأمين بأن البضائع مشحونة على سطح السفينة .

مما يدعو إلى قيام شركة التأمين برفض تسديد المطالبات في حال وجود خسائر ، هذا وتذهب شركات التأمين وإدارة السفن إلى اعتبار كلمة البضائع لتشمل البضائع المشحونة فوق سطح السفينة بل تنصرف إلى البضائع المشحونة تحت سطح السفينة .

٥٣- تغليف (رزم) :

يتطلب التأمين البحري أن يكون رزم وتغليف البضائع المنقولة متفقاً مع المواصفات المتبعة والمتعارف عليها بالنسبة لنوع وطبيعة البضاعة موضوع التأمين تحت طائلة اتخاذ شركة التأمين قراراً ببطلان التأمين ، والجدير بالذكر أن وثيقة الشحن التي لم تتضمن أية ملاحظات على التغليف يؤكد كون التغليف موافقاً للمواصفات المعتمدة بالنسبة لنوع البضاعة المشحونة .

٥٤- التأمين من المرفأ إلى المرفأ :

هو أحد أنواع التأمين على البضائع والذي يفيد باستمرار غطاء التأمين لتلك البضائع المنقولة اعتباراً من تحميلها على السفينة لحين وصولها إلى مرفأ الوصول وتفريغها على الرصيف نهائياً .

الأموال والممتلكات غير البحرية التي تكون محلاً لعقد التأمين

١- التأمين على الحوادث :

يتناول هذا التأمين الضمانات اللازمة للتأمين على الأشخاص وممتلكاتهم ومسؤولياتهم التي تنشأ عن حوادث يتعرض لها هؤلاء كحالات تصادم السفن وغيرها .

٢- الحوادث الجسدية :

يتناول هذا التأمين ضمان المسؤولية المدنية التي تؤدي لإصابات جسدية فقط ودون أن تمتد للأضرار المادية .

٣- الحوادث العرضية :

هي الحوادث المشمولة بأحكام عقد التأمين والتي يتأتى عنها ضرر يتطلب التعويض عنه بما يؤكد استثناء الحوادث المفتعلة والقصدية .

٤- شروط الملحقات بعقد التأمين :

يرد هذا الشرط في عقود التأمين لضمان فقدان أو سرقة بعض القطع الملحقة بالسفينة كقطع الغيار وآلات التسجيل وأجهزة الرادار وغيرها .

٥- وكيل معتمد :

تفوض شركة التأمين الوكيل المعتمد من قبلها بجباية الأقساط وإصدار العقود ووفق هذا النظام يجوز للوكيل أن يبقى مديناً لشركة التأمين لفترة محددة وبسقف المبلغ المسموح به بذلك بحيث يكون الحد الأعلى لالتزام الوكيل تجاه شركة التأمين ، وفي كثير من الأحيان تلجأ شركة التأمين لتكليف الوكيل المعتمد بوضع كفالة مصرفية لضمان المبالغ المسموح بها كدين ممتاز لديها^١

٦- وكيل أو وكالة التأمين :

تمنح شركات التأمين حق التوكيل لأشخاص اعتياديين أو معنويين يستطيع هؤلاء بموجب هذا الحق بأن ينوبوا عن شركة التأمين في إقامة العلاقة التأمينية فيما بينها وبين المؤمن لهم حتى يصل هذا الحق إلى إصدار العقود واستيفاء البدلات ممثلاً فعلياً للحصول على الأعمال المكتتبة لدى الشركة قانوناً

٧- القسط الإضافي بسبب زيادة الخطر :

تمثل هذه الشروط الإضافية زيادة في البدلات المستوفاة على بدل التأمين الأصلي بسبب الإضرابات والاضطرابات الشعبية والاعتصام وتضاف هذه الشروط خاصة في التأمينات المتعلقة بالنقل البحري والجوي .

٨- التأمين على الأرباح المتوقعة :

يتم التأمين بموجب هذا الشرط في وثيقة تأمين جميع الأخطار بما يضمن تأخر إنجاز أعمال الإنشاء أو التجربة وبالتالي ضمان تأخير الأرباح المتوقعة .

٩- شروط جميع الأخطار :

التأمين ضد جميع الأخطار (كافة الأخطار) للتأكيد على أن التأمين يزيد ويتجاوز الأخطار المسماة في العقد عدا ما يتم استثناءه صراحة بحيث يتم تغطية كافة الحوادث الناشئة عن شروط عقد التأمين ...

وفي رأي الباحث فمن المفيد جداً والضروري في شروط عقد التأمين أن يتم تعداد كافة الأخطار مع التسمية الواضحة لكافة الشروط الإضافية التي يتطلبها الغطاء الواسع والواضح المطلوب التأمين عليه وذلك بما يفي بالغرض المطلوب ويضاف شرط جميع الأخطار في عقود التأمين بعد موافقة شركة التأمين على ذلك .

١٠- معاش تقاعدي سنوي لمدة محددة في العقد :

حيث يبقى هذا المعاش مستحقاً طالما أن المدة المحددة في العقد لم تنته بعد فإذا كان المؤمن له على قيد الحياة استحق المعاش لحسابه .

وفي حال وفاته ينتقل المعاش لورثته لحين انتهاء مدة العقد ..

(١) الرائد في أعمال التأمين وإعادة التأمين / سليم يازجي ص ٩-١٠ .

١١- خطر الهجوم أو الاعتداء :

بموجب هذا الشرط تغطي هذه الوثيقة أخطار نقل النقود من قبل المكلفين بنقلها قانوناً ونظاماً.

١٢- شرط غطاء تلقائي (أوتوماتيكي) :

هذا الشرط يؤكد على استمرار الغطاء التأميني المعطى سابقاً بصورة تلقائية حتى في حال تعديل الخطر المؤمن عليه ودون أن يتطلب ذلك إجراءً مسبقاً وتبقى اتفاقيات إعادة التأمين أغطية تلقائية خلال مدة سريانها .

١٣- التأمين على أخطار السطو والسرقه :

يعني التأمين على الممتلكات ضد أخطار السرقة المصحوبة بأعمال عدائية مصحوبة بالعنف والقوة بالدخول والخروج من الأمكنة المؤمن عليها .

١٤- تأمين توقف الأعمال :

يترافق هذا التأمين مع التأمين ضد الحريق أو إصابة الآلات بأعطال طارئة ميكانيكية أو كهربائية .

١٥- شرط الإلغاء :

ينص في وثائق التأمين على شرط الإلغاء حماية لمصالح طرفي العقد في حال وقوع حرب فيجوز الإلغاء شريطة الالتزام بفترة إنذار تحدد بمدة (٣٠) يوماً وكذلك في حالة الإضرابات والاضطرابات الشعبية فإن فترة الإنذار تقتصر على (من ٤٨ ساعة — ٧ أيام) على الأكثر .

كما يستعمل هذا الشرط في اتفاقيات إعادة التأمين بين شركة التأمين المباشر وشركة إعادة التأمين وفي مثل هذه الحالات التي يحصل فيها الإلغاء يحق للمؤمن له استرداد القسط المدفوع إذا ألغي التأمين في حال عدم تحقق المخاطر كأن لا تكون الرحلة البحرية قد بدأت ، كذلك يتم الإلغاء في كافة وثائق التأمين وإعادة التأمين إذا تم النص في العقد على أن الإلغاء يطبق عليه القاعدة النسبية الزمنية وفق المدة التي انقضت من العقد .

١٦- احتياطي التعويضات :

يعني هذا الاحتياطي المبالغ الاحتياطية لتسديد مطالبات التأمين المبلغ عنها إلى شركة التأمين المباشر أو غير المبلغ عنها والتي تبقى في حدود المتوقع التبليغ عنها وهذه الاحتياطات تدور من سنة إلى أخرى أو تبقى قيد التسديد في سنة التبليغ عنها أو التي سيتم تسديدها في السنة المقبلة . ومن شأن هذه الاحتياطات أن تمنح شركة التأمين المباشر الاحتفاظ ببعض المبالغ لديها من استحقاقات شركات إعادة التأمين لمواجهة تلك المطالب .

١٧- مصاريف المطالبات :

هذه المصاريف هي النفقات التي تدفع من قبل شركة التأمين المباشر في سبيل تقدير وتحديد قيمة المطالبات كنفقات الخبرة وأتعاب المحامين ونفقات المحاكم ، وهذه النفقات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من قيمة الأضرار وتضاف إليها .

١٨- وثائق المطالبات والتعويضات :

تهتم شركات التأمين باختيار ممثلين لها خارج البلد الذي تعمل فيه من الدول الأجنبية بحيث يكون ممثلاً قانونياً لها فضلاً عن قيامه بتسديد قيمة الخسائر والمطالبات للتأمينات المبرمة خارج بلد إقامة الشركة .

١٩- التأمين على بطاقات الانتماء :

تصدر شركات التأمين غطاءً تأمينياً يقضي بمنح بطاقات الانتماء تأميناً يشمل الخسائر التي تلحق بحامل البطاقة فيما إذا استعملت البطاقة من شخص آخر غير مالكيها^١ .

٢٠- الخداع والاحتيال:

تعتبر شروط عقد التأمين المبرم بين شركة التأمين والمؤمن له باطلة بطلاناً مطلقاً إذا تبين أن المؤمن له قد استعمل وسائل الخداع والغش في إبرام العقد مما يؤدي إلى إلغاء العقد وعدم إعادة بدل التأمين خاصة في حال ثبت لشركة التأمين وتبين لها أنها لن تقبل الخطر في حال اطلعت على المعلومات الحقيقية

٢١- عقد تأمين الغاز والبتترول :

تعتبر أخطار الغاز والبتترول بدءاً من أعمال الحفر والتنقيب والتخزين إلى إجراءات استخراجهِ ونقلهِ عبر البحار والمحيطات واليابسة بالانابيب والموانئ البحرية من أهم وأكبر المخاطر التي تتولاها شركات التأمين المباشر وشركات إعادة التأمين حيث تقوم تلك الشركات بتقديم الضمانات اللازمة بموجب عقود تأمين تضمن كافة الأخطار التي تتعرض لها تلك المنتجات ذات القدرة العالية على الاحتراق والانفجارات الضخمة ، الأمر الذي يمنح تلك الشركات القدرات التأمينية الكبيرة على ضمان تلك المخاطر في كافة أنحاء العالم نظراً لضخامة تلك الأخطار رغم ماتخذهُ شركات البترول والغاز من احتياطات فنية وتقنية تتفق مع طبيعتها التي تتعرض لها تلك المنتجات واستيفاء مايلزم من إجراءات لتهوئة المنشآت والابتعاد عن مصادر الاشتعال والأخذ بعين الاعتبار التصاميم وأعمال التركيب بتقنيات عالية الجودة والتخصص بما يحقق أفضل النتائج للتقليل أو منع أسباب تسرب الغاز والبتترول منعاً لعوامل الاشتعال والانفجارات .

^١ (الرائد في أعمال التأمين وإعادة التأمين / سليم يازجي ص٦٠-٦١//الوجيز في مبادئ القانون البحري /صلاح الدين الناهي ص٢٤٨.

مع الإشارة إلى أن كافة تلك الحوادث تبدأ مصحوبة بالضوء والضغط والحرارة الأمر الذي يساعد على اكتشاف أسبابها قبل تفاقم حصولها والكوارث الناجمة عن تلك المخاطر وصولاً إلى أفضل السبل لإخماد الحرائق الفعال ومنع الانفجارات .

هذا وتعتبر تلك الإجراءات المعروفة بأسباب الوقاية والاكتشاف المبكر ومراقبة الضغط واستيفاء كافة الأغراض اللازمة لمكافحة الحرائق والانفجارات الغازية والبتروولية من أهم الشروط التي توجبها وتفرضها شركات التأمين وإعادة التأمين حين قيامها بتأمين تلك المخاطر على الشركات المضمونة كشركات الغاز والبتروول ، وذلك تحت طائلة البطلان ورفض المطالبات الناشئة في ظل اتفاقيات التأمين في حال عدم الالتزام بها .

ولعل أهم المبادئ التي تؤكد عليها شركات التأمين وإعادة التأمين هي القدرة على توزيع المخاطر على كافة الشركات الكبيرة والقادرة على تحملها في كافة أنحاء العالم ، وتتولى شركات إعادة التأمين التوزيع نظراً لما تتمتع به من الثقة والملاءمة في الأداء والتقييم للخطر مما يحمل شركات إعادة التأمين الأخرى وكذلك بعض شركات التأمين الكبرى على قبول نسبة من الخطر والمشاركة به في كافة أنحاء العالم .

وفي رأي علماء الاقتصاد أن لا يتجاوز الاحتفاظ لدى شركات التأمين المباشر أكثر من ٢-١٪ مما يحملها على التوزيع لدى شركات إعادة التأمين للنسبة الباقية عن الخطر وهي بنسبة ٩٨-٩٩٪ نظراً لضخامة هذه المخاطر في كافة أعمال التنقيب وكذلك النقل عبر الأنابيب أو الناقلات العملاقة التي تبلغ قيمة الواحدة منها مليار دولار أمريكي وأكثر أحياناً فضلاً عن قيمة المخزون الذي تحمله .

٢٢- البطاقة الخضراء:

بطاقة تأمين تحمل اللون الأخضر وتغطي أخطار المسؤولية المدنية التقصيرية (ضد الغير للأخطار الجسدية والمادية) وتصدرها شركات التأمين ليعمل بها خارج البلاد التي صدرت منها وفي معظم أو كافة دول العالم الأخرى وتغطي التأمين الإلزامي فيها بحيث تعطي الحق لحاملها بعدم التقيد للحصول على وثيقة التأمين الإلزامي الذي تصدر بموجب قوانينه الخاصة ، هذا وتعمل شركات التأمين على استيفاء كافة أغراض الاتفاق وإبرام الاتفاقيات مع شركات تأمين أخرى في البلاد التي تستعمل فيها هذه البطاقة بموجب اتفاقيات خاصة تحفظ حقوق كافة الشركات بإجراءات قانونية ومادية وغالباً ماتكون باتفاقيات مشتركة تضمن كل واحدة منها الأخرى وتجري الحسابات عن طريق التقاص وتسديد الأرصدة التي قامت بدفعها تلك الشركات التي قامت بالحلول محل الشركة التي أصدرت البطاقة الخضراء والجدير بالذكر بأن الاتحاد العام العربي للتأمين في البلاد العربية وهي المؤسسة العربية الجامعة لشركات التأمين العربية أو التي تبلغ المساهمة فيها لمساهمين عرب ٥١٪ قد أصدرت التعليمات اللازمة لإصدار بطاقة مشابهة للبطاقة الخضراء وهي بطاقة برتقالية أو البطاقة الموحدة

لشركات الدول العربية المنضوية لدى الاتحاد والتي منح لحاملها أيضاً حق عدم إصدار بطاقات التأمين الإلزامي في الدوال العربية التي تطبق التأمين الإلزامي في بلادها وعلى السيارات القادمة من الدول العربية أو الأجنبية .

هذا وتقوم إحدى الشركات في البلد المضيف بإدارة أعمال تلك الشركات التي أصدرت البطاقات الموحدة (البرتقالية) ويدعى - المكتب الموحد - والذي يقوم بإدارة الحوادث وتسديد التعويضات الناشئة عن الحوادث المضمونة بموجب تلك البطاقات علماً بأن هذه البطاقة كالبطاقة الخضراء يتم إصدارها لاستخدامها خارج حدود الدولة التي تقيم فيها شركة التأمين التي أصدرتها وضمن المنطقة الجغرافية للبلاد العربية .

٢٣- التأمين الجماعي :

عقود تأمين تبرم لمجموعة من الأفراد حيث يغطي مجموعة من الموظفين العاملين لدى إحدى الشركات .

٢٤- حبوب ثقيلة :

يطلق على الحبوب المشحونة والمؤمنة مثل القمح والشعير والذرة وماشابهها بالحبوب الثقيلة وتصدر شركات التأمين عقود التأمين عليها بموجب شروط خاصة سواء معبأة بأكياس أو محملة في عنابر السفينة دون أكياس (دوكمة)^١

٢٥- تأمين الإعصار :

هو الذي تضمن بموجبه شركة التأمين مصدرة عقد التأمين نتائج الإعصار المصطحب بالبرق والرعد والأمطار والعواصف والصواعق علماً بأن سرعة الرياح تحدد في حالات الإعصار ما بين ٨٠-١٠٠ كم/سا .

٢٦- تأمين لوجودات المنزل :

يشمل هذا التأمين موجودات المنزل فقط كالأثاث والمفروشات دون أن يمتد إلى الملابس وقيمة البناء .

٢٧- شرط المفاتيح :

ينص على هذا الشرط في عقد تأمين السرقة الذي يؤكد على عدم ترك المفاتيح العائدة للخزائن الحديدية في أماكن العمل بعد إقفالها .

٢٨- التأمين على خطف الأشخاص والفدية:

يشير هذا الشرط إلى عقد التأمين الذي يعقد لدى شركة تأمين لضمان شخص معين ضد أخطار الخطف والتزامها بدفع الفدية .

(١) الرائد في أعمال التأمين وإعادة التأمين /سليم يازجي ص١١٠-١١١/القضايا البحرية /محمد غسان الصابوني ص٢٨.

٢٩- انهيار التربة (الانزلاق) :

تضمن شركات التأمين عوامل انهيار وانزلاق التربة ونتائجها بموجب عقود خاصة بهذا التأمين شريطة أن يكون الانزلاق من الأعلى إلى الأسفل وتضاف شروط هذا التأمين في معظم شروط عقود تأمين المركبات والسيارات وعقود تأمين المقاولين والحريق والإنشاءات.

٣٠- التأمين على المصاعد :

تصدر شركات التأمين أغطية لتأمين المصاعد والذي تضمن بموجبه الأخطار الناتجة عن الخلل الفني للمصعد إضافة إلى ضمان الأخطار التي تلحق بالغير من الركاب من مستعملي المصعد ، وتذهب بعض التشريعات إلى إلزامية هذا النوع من التأمين ..

٣١- فقدان أعضاء الجسم :

تغطي عقود تأمين الحوادث الشخصية فقدان بعض أطراف وأعضاء الجسم ، وذلك وفق جداول تحدد مبلغ المنفعة لكل عضو بنسبة من مبلغ تأمين الوفاة .

٣٢- التأمين على توقف الآلات عن العمل:

بسبب عطل طارئ أو حريق أو انفجار .

تغطي شركات التأمين الأضرار الناشئة عن إصابة الآلات بعطل عن العمل نتيجة حادث طارئ شريطة أن يستمر التوقف عن العمل لمدة تتجاوز ٢٤ ساعة ، بحيث يغطي التأمين الأضرار والخسائر التي تتطلب الإصلاح أو الاستبدال نتيجة حادث طارئ بفعل العمل أو التشغيل أو الانفجار بفعل القوة المركزية أو نقص الماء في المراحل البخارية وأوعية الضغط أو العيوب في التصميم أو التصنيع أو التركيب أو التشغيل الخاطئ والإهمال وسوء التصرف من قبل مستخدمي المؤمن له ..

ويستتبع هذا النوع من التأمين إضافة شرط التأمين على فوات الربح عن فترة التوقف عن العمل وكذلك أجور اليد العاملة المتوقفة أيضاً بسبب الحادث ، ويتم ذلك بشروط تأمين إضافية بموجب ملاحق وبدلات تأمين إضافية ومستقلة كما يغطي هذا التأمين تلف البضائع المنقولة في السفن الناتج عن إصابة مكناتها بأعطال طارئة ومغطاة بموجب عقد التأمين البحري الضامن لها .

٣٣- عقد التأمين الطبي :

تصدر شركات التأمين عقوداً للتأمين الطبي أو الصحي للأفراد أو لمجموعات تنتمي لشركات أو مؤسسات اقتصادية أو اجتماعية ، تغطي بموجبها المعالجات الطبية والاستشفاء في المستشفيات الطبية والعيادات بكافة أنواعها شاملة بذلك المعاينات والعمليات الجراحية والأشعة بكافة أنواعها بما في ذلك الطبقي المحوري وكافة الأجهزة المتطورة في هذا الاختصاص والأدوية بكافة أنواعها لكافة المعالجات

اللازمة للأمراض العادية والمستعصية والأمراض السابقة للتأمين والمعالجات المستمرة لبعض أنواع المرض وكل ما يتعلق بالمعالجات الصحية اللازمة لإدارة المرض ومعالجته . ويرى الباحث أن الإطلاق في شروط التأمين لكافة أنواع المعالجة هو الأفضل لضمان حسن الأداء الطبي أو إغناء هذا العقد بمجالاته الفنية والقانونية...

وقد جعل القانون السوري المؤمن مسؤولاً مبدئياً عن كل الطوارئ والحوادث البحرية باستثناء مخاطر الحرب التي تحتاج لاتفاق صريح وبعض الأضرار المنصوص عليها في القانون ، على أن شركات التأمين تأبى في الغالب أن تضمن جميع الأخطار وتحدد مسؤوليتها في جميع وثائق التأمين من بعضها فقط فيجب الرجوع إلى الوثائق المذكورة لتحديد الأخطار المضمونة والأخطار المستثناة^١.

أ- الأخطار المضمونة بصورة عامة:

وتشمل الأضرار الحاصلة للبضاعة والحوادث المسببة .

• الأضرار المادية :

يشمل التأمين الأضرار العادية اللاحقة بالبضاعة إلا أن الوثائق تنص عادة على تحميل المضمون نسبة مئوية من الأضرار المضمونة تنص عليها وثيقة الضمان وتسمى ((الإعفاء))^٢ وذلك لتلافي المطالبة بتعويض بخس، وحث المؤمن له على السعي ما أمكن لتلافي وقوع الضرر أو الحد منه، وتنص الوثائق عادة على تحميل المؤمن له نسبة متفق عليها من البضاعة مقابل ما تتعرض له بصورة معتادة، أثناء النقل من تبخر أو تفتت أو سيلان وتحسم من التعويض إضافة إلى الإعفاء المتفق عليه^٣

وقد تتضمن الوثيقة الهلاك التام فحسب ويتناول الهلاك كلاً من هلاك البضاعة هلاكاً مادياً أو نفقات إصلاحها بما يعادل قيمتها .

• النفقات :

يشمل التأمين النفقات الناجمة من حادث مضمون أو التي سددت لتلافي ضرر مضمون وتتناول الأضرار المسببة عمداً لتلافي ضرر أكبر مضمون والنفقات المسددة للأموال المضمونة أو للحد من الضرر ونفقات الخبرة والدعاوى الناجمة عن الحادث المضمون .

الذمم :

(١) الضمان البحري / جاك الحكيم ص ٢٠٠ .

(٢) مادة ٣٥٧ قانون بحري.

(٣) مادة ٣٥٨ قانون بحري.

يتناول التأمين بعض التعويضات المترتبة على المؤمن له نتيجة حادث بحري كالخسائر المشتركة ، فيقدم المؤمن في حال حدوثها الكفالة المؤقتة التي يشترطها مفوض التسوية ويدفع التعويض النهائي المترتب على المؤمن له .

• **البضائع الخاصة:** تبرم وثائق خاصة لضمان البضائع التي تتعرض لخسائر ناجمة عن طبيعتها لا يتعرض لها غيرها من البضائع كالحيوانات والأسماك والفاكهة^١ .

ويشكل الخطر الركن الأساسي الذي يقوم عليه عقد التأمين، فالؤمن حينما يلتزم بالتعويض فلأن الشيء المضمون معرض لخطر يشمله عقد التأمين والخطر له مدلولان متميزان . فهو يتمثل في العقود العادية بهلاك المبيع بسبب خارج عن إرادة البائع أو المشتري في عقد البيع . وفي عقود الضرر فإن الخطر يتمثل بحادثة محتملة يتوقف على عاتقها استحقاق المنافع والالتزام بالتعويض كما نص عليه العقد .

وعقد التأمين باعتباره من عقود الغرر فبوسع القائل أن يقول إن الخطر هو حادثة محتملة ولا يعتمد تحققها أو عدمه على إرادة أحد الطرفين المتعاقدين .

أما إذا كنت الحادثة نادرة الحدوث فلا مجال لاعتبار أن هناك (خطر) وبالتالي فلا ضمان كالخوف من احتمال سقوط شهاب من السماء على الشيء المضمون !!!

ولا اعتبار لعقد الضمان أو لاعتبار عنصر الخطر إذا كانت الحادثة التي جرى عقد التأمين من أجلها كثيرة الوقوع وأثارها محدودة كعقد الضمان ضد الانفولنزا .

وإذا كان تعرض الأشياء المضمونة للخطر شرطاً ضرورياً لصحة عقد التأمين فإن المشرع السوري لم يطبق هذا المبدأ على إطلاقه، فالتأمين يُعقد أحياناً على بضاعة وهي في البحر ودون أن يعرف من عقد التأمين فيما إذا كانت البضاعة موجودة وسليمة أم هلكت أم وصلت إلى مرفأ المرسل إليه .

ولذلك فقد اكتفى المشرع السوري بأن اشترط لصحة العقد أن من عقد الضمان يجهل عند توقيع العقد تحقق الخطر أو زواله، فالعلم وعدمه هو المعيار في صحة عقد الضمان أو بطلانه، إلا أن المشرع لم يأخذ هنا (فكرة العلم) على أنه علم شخصي وإنما اكتفى بالعلم الموضوعي .

فإن كان التأمين معقوداً على الأخبار السارة أو السيئة فالعبرة عندئذ للعلم الشخصي^٢ .

إذاً فإن تعرض الشيء المضمون للخطر هو عنصر أساسي في صحة عقد التأمين وعلى المؤمن له أن يثبت وجود الخطر بجميع الطرق أو الوسائل المناسبة .

فإن كان التأمين معقوداً على السفينة أمكن إثبات الخطر بالرجوع إلى سلطات المرفأ للتعرف على تاريخ مغادرتها .

(١) الضمان البحري – جاك الحكيم ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٢) القانون البحري – هشام فرعون ص ٣٢٠ .

وإن كان معقوداً على البضاعة أمكن إثبات الخطر بواسطة وثيقة الشحن التي تم بموجبها نقل هذه البضاعة .

فإذا اثبت المضمون توفر عنصر الخطر وأثبت أن الشيء المضمون قد لحقه الضرر توجب على الضامن التعويض دون أن يحق له طلب إثبات أي شيء آخر فالتأمين البحري يغطي الأضرار التي تصيب السفن والبضائع المضمونة بفعل الأخطار البحرية، ويعتبر خطراً بحرياً كل ضرر يحدث في البحر سواء تسبب به البحر مباشرة أو الأشياء المنقولة في البحر .

والأخطار البحرية أما أن تصيب السفن أو البضائع المشحونة عليها .

ويشترط في السفينة أن تتوافر فيها مقومات السفينة وأن تكون صالحة للملاحة البحرية وحتى يحصل الضمان لابد أن تكون السفينة مبحرة فعلاً أو معدة للإبحار أثناء وقوع الخطر كحالة الترميم وإقامتها في الأحواض الجافة .

والبضائع المنقولة في البحر إذا تطلب الأمر نقل هذه البضائع على اليابسة وكان ذلك جزءاً من الرحلة فإنه يبقى مشمولاً بالضمان .

وإذا كانت الرحلة البرية طويلة فلا تكون مشمولة بالضمان البحري إلا إذا نص على ذلك صراحة في العقد .

ويشمل التأمين البحري كذلك الفقد والتلف والنفقات والخسائر البحرية المشتركة وتأمين مدة الإيداع .

أما الفقد : فيتمثل باختفاء المال المؤمن عليه أو هلاك البضاعة الناتج عن هلاك السفينة.

وأما التلف: فهو العطب المادي الذي يصيب البضاعة فينقص من قيمتها كالكسر والبلل.

وأما النفقات : فهي المصاريف التي ينفقها المضمون لتفادي حصول الضرر أو التخفيف من آثاره كنفقات الكشف والمبيع والتفريغ وغيرها .

وأما الخسائر البحرية المشتركة: فهو الضرر الذي قد يلحقه الربان بالسفينة أوالبضاعة بصورة مقصودة لتلافي ضرر أعظم يمكن أن تتعرض له السفينة أوالحمولة أوكلاهما ، ويكون القصد من فعل الربان هو المنفعة المشتركة ومجابهة الخطر الذي تعرضت له الرحلة^١

وأما تأمين مدة الإيداع :

(١) التأمين في سورية / أمين عبد الله ص ١٨٥ - ١٨٦ .

فيمكن أن يشمل التأمين فترة إيداع البضاعة في مكان ما إذا كان لهذه الإقامة صفة اضطرارية، ولا سيما في أوقات الحروب بسبب عدم كفاية المستودعات أو وسائل النقل أو إقامة البضاعة في الرصيف أو المستودعات الجمركية أو بقاء البضاعة بعد الوصول بانتظار إتمام معاملات التسليم^١.

وهناك أخطار يشملها التأمين البحري بدون النص عليها .

وهناك أخطار يشملها التأمين البحري اجتهداً

وهناك أخطار تحتاج إلى اتفاق خاص .

أما الأخطار التي يشملها التأمين البحري بدون نص .

فقد ذكرت المادة ٣٢٩ قانون بحري مجموعة من الأخطار يتحمل المؤمن تبعاتها صراحة وإن لم يذكرها في العقد وقد حددت على سبيل المثال لا الحصر .

لأن كل الأخطار والحوادث البحرية التي يتعرض لها الشيء المضمون تكون على عاتق الضامن ما لم يرد نص في القانون يعفي من تبعاتها .

وهذه الأخطار هي :

(١) الهلاك والتعيب :

يعتبر الهلاك والضرر الذي يصيب السفينة بسبب عاصفة ولا تؤدي إلى غرقها أو تنشيبها على اليابسة أو اصطدامها بسفينة ثانية من جملة الأخطار البحرية، وتشمل مسؤولية الضامن هنا نفقات إسعاف السفينة المتعرضة لخطر محقق ونفقات الإنقاذ في البحر ونفقات القطر عندما تساق السفينة إلى مرفأ بقصد ترميمها .

ولا تسأل شركة التأمين عن هذه النفقات إذا كان التنشيب تسببت به حركة المد والجزر الطبيعية ولا التنشيب الذي يحدث في الأقنية البحرية أو الأنهار والسواقي

(٢) أضرار التصادم البحري والتنشيب :

يختلف التصادم عن التنشيب في أن التصادم يتمثل بتحاك بين سفينتين أما التنشيب فهو تحاك سفينة مع قعر البحر سواء الصخور أو الرمال^٢

(٢) الإرساء الجري : ويتمثل الإرساء الجري بتوقف السفينة في الطريق تفادياً لخطر جدي تتعرض له الرحلة البحرية ، كأن تضطر السفينة للابتعاد عن مرفأ المقصد تفادياً

١ (التأمين في سورية / أمين عبد الله ص ١٨٧ .

٢ (القانون البحري - هشام فرعون ص ٣٢٧ .

لوباء أو زلزال يجتاح المنطقة أو إقامة السفينة في الحجر الصحي فالإرساء الجبري يعتبر من الأخطار البحرية الذي تلتزم شركة التأمين بالتعويض عنه، لأن هذا الإرساء يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة الربان .

أما مجرد التأخير فلا يعتبر خطراً بحرياً ، وبالتالي لا يسأل عنه الضمان .
وإذا كان التأخير يرجع لخطأ من الربان فإن من حق أصحاب البضاعة المضمونة أن يطالبوا بالتعويض ، أما مجهز السفينة فلا يملك مثل هذا الحق وإن انشأ ضماناً على السفينة ما لم يكن قد نص على ذلك صراحة في وثيقة التأمين ولم يكن هناك غش من قبله .

(٤) التغيير الجبري للطريق أو للسفرة أو للسفينة:

ويحدث هذا إذا سلكت السفينة طريقاً أخرى غير التي حددت لها في وثيقة التأمين، وإذا لم تحدد فسلوكها طريقاً أخرى غير الطريق المألوفة .
أما تغيير السفرة فيتمثل بانطلاق السفينة من مرفأ آخر غير المرفأ المحدد لها في الأصل أو أن تقصد مرفأ غير مرفأ القصد .
ويشترط لاعتبار هذه الطوارئ مشمولة بالضمان البحري أن تكون قد جرت تحت تأثير ضغط أو إكراه أجبر الربان على التغيير كاجتتاب الحروب أو الأعاصير .
أما تغيير السفينة فيتمثل بنقل البضاعة من السفينة التي كانت محمولة عليها في الأصل إلى سفينة أخرى دون أن يسمح بذلك في وثيقة الضمان.

(٥) الطرح في البحر أو الحريق والانفجار :

ويتمثل الطرح في البحر بإلقاء بعض أجهزة السفينة وتجهيزاتها في سبيل إنقاذ الرحلة البحرية والطرح المشمول بالتأمين هو الطرح الذي يشكل عنصراً في الخسارة البحرية المشتركة ، ويشترط لاستحقاق التعويض أن يكون هذا الطرح قد أجري تجنباً لخطر مشمول بالتأمين ومن الأخطار البحرية الحريق الذي ينشأ على السفينة ، ولا يقتصر الضمان على ما أتلفه الحريق وإنما يشمل الأضرار التي تسببها عمليات إطفاء الحريق كأن تؤدي مياه الإطفاء إلى إلحاق ضرر بالأجهزة
أو البضائع الموجودة وما قيل في الحريق يُقال في الانفجار وهو يقع على عاتق شركة التأمين إلى أن يتم إثبات أن السبب يسأل عنه المضمون وليس الضامن^١ .

(٦) الأفعال الصادرة عن البحارة :

(١) القانون البحري – هشام فرعون ص ٣٣٧ – ٣٣٨ .

كالنهب والضرر الذي يسببه البحارة قصداً أو بسبب إهمالهم وتقصيرهم وكذلك السرقة سواء وقعت من البحارة أو من غيرهم .

هذه لمحة عن الأضرار المشمولة بالتأمين وإن لم ينص عليها، عددها المشرع السوري في المادة/٣٢٩/ بحري وهو على سبيل المثال لا الحصر .
والفقه والاجتهاد القضائي يضيفان أخطاراً أخرى باعتبارها من الحوادث البحرية تدخل اجتهاداً في التأمين .

ويرى الباحث أن هذا التقسيم يوضح الأمور ويجعلها أكثر فهماً وتقبلاً عندما يجعل بعض الأخطار مشمولة بدون نص وبعضها مشمول بالاجتهاد والبعض الآخر يحتاج إلى نص خاص ليشمله التأمين مما يوضح الصورة ويقربها إلى الأذهان أكثر .

ومن الطوارئ والحوادث البحرية التي حددتها المادة ٣٢٩ قانون بحري) والتي اعتبرها من الأخطار المشمولة بالضمان اجتهاداً :

(١) اختفاء البضاعة

فعدم وصول البضاعة إلى المرسل إليه يعتبر خطراً بحرياً يسأل عنه الضامن وإن لم يعرف سبب الاختفاء، أما إذا كانت وثيقة الضمان تقتصر على بعض الأخطار البحرية دون غيرها فإن على المضمون إذا أراد الحصول على التعويض أن يثبت أن اختفاء البضاعة المضمونة يرجع إلى أحد الأخطار التي اشتملت عليها الوثيقة^١ .

وإذا نصت وثيقة التأمين على ضمان بعض الأخطار دون البعض الآخر فلا بد للمؤمن له لكي يحصل على التأمين أن يقيم الدليل على أن الخطر الحاصل هو من جملة الأخطار المضمونة .
وإذا لم تنص وثيقة التأمين على ضمان بعض الأخطار فإنها تكون مشمولة اجتهاداً .

(٢) أعمال الشحن والتفريغ: إذا ألحقت ضرراً بالبضائع المشحونة كان من حق مالكيها طلب التعويض ، شريطة أن يقع هذا الضرر أثناء نفاذ وثيقة التأمين .

بمعنى أن وثيقة التأمين إذا كانت مؤقتة بمدة معينة وحصل الضرر بعد انتهاء مدة الوثيقة فلا تكون الأضرار الناتجة عن أعمال الشحن والتفريغ مشمولة بالضمان

(٣) العوامل الجوية : كالحر والبرد والصقيع شريطة ألا يكون الشاحن قد ارتكب خطأ في حفظ البضاعة ، فالعوامل الجوية التي تعتبر خطراً بحرياً هي العوامل الطبيعية غير المعتادة أما الحر والبرد الطبيعيين فإنه لا يؤثر ولا يكون من الأخطار البحرية المشمولة بالضمان .

(١) القانون البحري - هشام فرعون ص ٣٣٩ .

٤) **أضرار الفئران :** كذلك الأضرار والأخطار التي تسببها الفئران والجردان للبضائع المشحونة تعتبر من الأخطار البحرية اجتهداً .

من خلال ما سبق يجد الباحث أن هناك أخطاراً بحرية تدخل ضمن التأمين ولو لم ينص عليها كالهلاك والتعيب والتصادم والإرساء الجبري والطرح في البحر وغيرها .
وهناك أخطار تدخل ضمن التأمين اجتهداً كاختفاء البضاعة وأعمال الشحن والتفريغ والعوامل الجوية وأضرار الفئران .

فهذه الأخطار تعتبر مشمولة دون الحاجة إلى اتفاق جديد خاص بها ، إلا أن هناك أخطاراً لا يشملها التأمين إلا باتفاق خاص .

أولاً- أخطار الحرب :

إن التأمين البحري يغطي جميع الطوارئ والحوادث البحرية، ومع أن أخطار الحرب التي قد تلحق الأذى بالبضائع أو السفن المضمونة في البحر إنما يجب أن يشملها المبدأ العام إلا أن التعامل التجاري قد جرى على استبعادها بنص صريح في وثائق الضمان، وقد تأيد ذلك بنص القانون حيث اعتبر المشرع السوري أن مخاطر الحرب الأهلية أو الخارجية ليست على عاتق الضامن ما لم يحصل اتفاق مخالف^١ وعلى مالك السفينة أو البضاعة أن يجري ضماناً خاصاً بأخطار الحرب سواء تم ذلك بنص صريح في وثيقة الضمان العادية أو بوثيقة مستقلة سواء مع الشركة ذاتها التي عقدت التأمين ضد الأخطار البحرية أو مع شركة أخرى .

ولا مجال لاعتبار أن هناك ضمان مرتين على السفينة أو البضاعة لأن كل وثيقة تضمن أخطاراً مختلفة عن الأخرى .

وإذا نص في الوثيقة على شمول الأخطار الحربية بالتأمين فإن المؤمن يكون مسؤولاً عن كل الأضرار والهلكات التي تلحق بالأشياء المضمونة .

(كالأعمال العدائية^٢ والأعمال الثأرية والتوقيف^٣ والضبط^٤ والإرهاب^٥) من أية حكومة جاءت سواء كانت صديقة أو عدوة معترف بها أم غير معترف بها فالضمان البحري يغطي كل الطوارئ والأعمال الحربية دون استثناء .

ثانياً - اجتماع الأخطار البحرية مع الأخطار الحربية:

(١) مادة ٣٢٩ قانون بحري.

(٢) الأعمال العدائية : قتل يسبق إعلان حالة الحرب رسمياً.

(٣) التوقيف : وضع الدولة يدها على السفينة أو حمولتها لتأمين حاجات الحرب .

(٤) الضبط : وضع العدو يده على السفينة .

(٥) الارهاب : الأعمال العسكرية بشكل عام.

قد تتعرض الرحلة البحرية لمجموعة أخطار وليس هناك من إشكال إذا كانت الأخطار كلها حربية أو كلها بحرية ، ولكن الإشكال يبرز إذا اجتمع الخطر الحربي مع البحري ولم تكن السفينة مضمونة ضد الأخطار الحربية فإلى أي السببين يعزى الخطر؟
فمثلاً لو هب إعصار دفع سفينة إلى المياه الإقليمية لدولة عدوة مما أدى إلى ضبطها وإغراقها فهل يعتبر الخطر نتيجة لطارئ بحري وبالتالي يشمل الضمان أم حربي وبالتالي لا يشمل ؟!
ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى أنه إذا اجتمعت عدة أسباب بعضها حربي وبعضها بحري فإن العبرة في تكييف الخطر (للحادث المباشر) الذي تسبب بالضرر أما الحوادث السابقة فلا تأثير لها في تحديد طبيعة الخطر .

س

ثالثاً - ازدياد الأخطار البحرية بسبب حالة الحرب :

وذلك في الحالات الطارئة حيث تقوم الدول باتخاذ بعض الاحتياطات لتأمين تجارتها ومن هذه التدابير إطفاء المنائر ، وإبحار السفن في البحر بدون إضاءة ، وسير السفن في قوافل مما يؤدي زيادة حوادث التصادم، فهل هذا يعتبر من جملة المخاطر البحرية التي يشملها الضمان العادي أم أنها من الأخطار الحربية تحتاج إلى ضمان خاص؟
الراجح في هذه المسألة أن العبرة لطبيعة الخطر وليس للظروف المحيطة به .
وإن حوادث التصادم في مثل هذه الظروف تبقى معتبرة من الأخطار العادية التي يجب أن يشملها الضمان البحري دون الحاجة لاتفاق خاص بشأنها .

رابعاً - إثبات وجود الطارئ الحربي :

إن المشرع السوري أقام قرينة لمصلحة المؤمن له تقتضي بأن المخاطر التي تتعرض لها السفينة أو البضاعة المحمولة يفترض أنها هلك أو تضررت بسبب مخاطر بحرية حتى يثبت العكس وبذلك يقع على عاتق الضامن (المؤمن) أن يثبت الخطر الحربي .
أما لو كانت وثيقة الضمان تقتصر على الأخطار الحربية فيما أن الخطر الحربي هو الاستثناء من القاعدة لذا فإن على المؤمن له أن يقدم الدليل على أن الخطر يرجع إلى أعمال حربية وهو ما يفهم من مفهوم المخالفة للفقرة الأخيرة من المادة (٣٩٢) قانون بحري^١ .

وهكذا يرى الباحث أن الضمان البحري يشمل المخاطر الناجمة عن الحروب ولكن لا بد لها من اتفاق خاص بشأنها ، لأن الحرب حالة استثنائية والأصل عدم وجودها فإذا اضطرت السفينة لدخول ميناء في بلد تنشب فيه الحرب فلا بد من اتفاق لتأمين السفينة أو البضاعة وحمايتها من مخاطر الحروب

(١) القانون البحري - هشام فرعون ص ٣٤٣ .

والنزاعات بالشروط المعروفة في القانون البحري حيث يتولى المؤمن أو المؤمن له إثبات الخطر الحاصل حسب نوعه وأحقية الطرف الذي يريد أن يحصل على مبلغ التأمين .

المطلب الثالث : الاستثناءات العامة:

إن عقد التأمين يشمل الأخطار والحوادث والأضرار والخسائر بصورة عامة، وهناك بعض الأخطار لا بد لكي يشملها عقد التأمين أن يجري عليها اتفاق خاص كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وهناك بعض الأخطار تستثنى من مجموع الأخطار المضمونة ولا سيما الأخطار التي تمثل خطراً تجارياً يتعرض لها التاجر بصورة عامة ومن هذه الأخطار:

١-التأخير في شحن البضاعة أو وصولها (مادة ٣٣٤ تجارة بحرية)

٢-هبوط الأسعار (مادة ٣٣٤)

٣-خطر الاتجار بالبضاعة ونفقات تخزينها في غير الحالات التي يشملها التأمين بنص صريح.

٤-الغرامات والمصادرة والاستيلاء والكفالة المتوجبة للإفراج عن البضاعة^١

ومن الاستثناءات التي لا يشملها التأمين البحري :

أخطاء المضمون وممثليه المقصودة :

إن المشرع اشترط لضمان الخطر أو الضرر الحاصل ألا يكون بفعل المضمون أو بسببه، أما إذا صدر الهلاك أو الضرر عن أخطاء ارتكبها المضمون أو ممثله فلا مسؤولية على عاتق الضامن (المؤمن) .

وليس كل خطأ يرتكبه المضمون أو ممثله يسقط مسؤولية الضامن .

وإنما قصر المشرع ذلك على الأخطاء المقصودة والأخطاء الجسيمة التي تعتبر من الحرية المعذورة^٢ .

أما الأخطاء اليسيرة التي يرتكبها المضمون أو ممثله ، فلا تعفي الضامن من المسؤولية عملاً بمفهوم المخالفة للمادة السابقة .

ومن أمثلة الأخطار المعتمدة للمضمون: أن يحرق السفينة أو يبيع البضاعة ثم يدعي أنها هلكت بفعل قوة قاهرة .

والقاعدة العامة المتبعة في عقود التأمين هي تطبيق مبدأ حسن النية والثقة المتبادلة وإقامة العلاقات الحقوقية القانونية على أساس أخلاقي ، فلا يجوز أن يتخذ الضامن وسيلة للكسب غير المشروع .

وقد اعتبر المشرع هذا المبدأ من النظام العام وكل اتفاق مخالف يعتبر باطلاً^٣

(١) الضامن البحري – جاك الحكيم ص ٢٠٥ .

(٢) مادة ٣٣٥ قانون بحري .

(٣) مادة ٣٣٥ قانون بحري .

• أعمال الغش والخداع الصادرة عن الربان :

إن شركة التأمين تسأل عن الأضرار التي تلحق السفينة أو الحمولة المضمونة بسبب أعمال النهب والسرقعة التي يقرّها البحارة قصداً .
إلا أن المشرع استثنى أعمال الغش والخداع الصادرة عن الربان، كأن يقوم ببيع بعض موجودات السفينة وبضائعها بحجة أن هذا ضروري لاستمرار الرحلة في حين أن الحقيقة هي خلاف ذلك .
كذلك استثنى المشرع أعمال خرق الحصار والتهريب والتجارة الممنوعة وأي عمل يقوم به الربان أو البحارة على اليابسة^١ .

• العيب الخاص بالبضاعة :

إن شركة التأمين لا تسأل عن الهلاك والعيب الحاصل للبضاعة بسبب عيب خاص فيها لأن العيوب الحاصلة ليست من الأخطار البحرية التي يشملها في الأصل التأمين البحري ولأن المؤمن له ارتكب خطأ لعدم حفظه الشيء المضمون .
وعيب البضاعة إما أن يكون ذاتياً كالتغليف السيئ أو قدم التغليف ، أو زيادة نضج الفواكه عند تحميلها ، وصدأ الحديد ، وتأثر الخشب بالبلل ، وتعرض السوائل للتخمر والتبخر، وتعرض الفحم للاحتراق الذاتي ، وفساد الحبوب بالحرارة .
وإما أن يكون بسبب خارجي كهطول المطر الذي أدى إلى تلف البضاعة أو عرق العنابر^٢ .
فإذا ثبت عيب البضاعة عند شحنها أو كانت إجراءات التغليف غير كافية أو تأخر وصول البضاعة بسبب طول الرحلة مما أدى إلى هلاك البضاعة بسبب عيب ذاتي فيها فهذا لا يعتبر خطراً بحرياً ، وبالتالي لا تسأل عنه شركة التأمين .
أما إذا اضطرت السفينة للوقوف الطويل لإجراء بعض الإصلاحات التي استلزمتهما حادثة بحرية أو هلكت البضاعة بسبب هطول الأمطار أو سوء الأحوال الجوية أو حريق شب في البضاعة بدون تدخل إرادة أحد وكانت البضاعة سليمة عند تحميلها ، فهذا يعتبر من جملة الحوادث البحرية الطارئة وبالتالي فشركة التأمين مسؤولة عن جبر الخسارة الحاصلة وتعويض المؤمن له في هذه الحالة^٣ .

• العيب الخاص بالسفينة :

(١) مادة ٣٣٦ قانون بحري .
(٢) عرق العنابر : تكاثف البخار على عنابر السفينة الباردة .
(٣) الخطر في التأمين البحري – محمود سمير الشرقاوي ص ٨-٩ .

الأصل أن المؤمن مسؤول عن العيوب الخاصة بالسفينة إذا أدت إلى هلاكها أو تعيبها، إلا أن السفن تخضع قبل سفرها لفحوص فنية ولا يسمح لها بمغادرة المرفأ إلا بعد حصولها على شهادة بذلك .

واعتبر المشرع أنه إذا كان الضمان معقوداً على جرم السفينة وكان فيها عيب خفي ولم يكن بمقدور أحد أن يكتشفه ، فإن الضامن يكون مسؤولاً عن كل هلاك أو تعيب يصيبها أما إذا غادرت السفينة المرفأ ، ولم تكن مزودة بمثل هذه الشهادة فلا تكون الشركة مسؤولة عن أي هلاك أو تعيب يصيب السفينة .

ومن العيوب الذاتية للسفينة عدم وجود علامة هيكل السفينة وعدم وجود مقياس الغاطس مما يؤدي إلى جنوح السفينة في أحد الموانئ .

• أخطار الحرب :

كانت الحروب في الماضي حدثاً مألوفاً وإن كانت أقل ضراوة منها في الوقت الحاضر حيث لم تكن وطأة الخطر المتمثل بها أشد من غيره من الطوارئ البحرية ولذلك كانت مشمولة بالضمان . ولما شاع السلم النسبي في القرن التاسع عشر استثنيت هذه الأخطار من الضمان ما لم يحصل اتفاق عليها^١ .

ويقصد بأخطار الحرب الأخطار الناجمة عن حرب فعلية دولية أو أهلية معلنة أو غير معلنة . ولا تشمل هذه الأخطار أعمال الإرهاب والتخريب والنهب والإضراب التي يشملها التأمين مبدئياً ما لم يكن هناك بند مخالف .

والعبرة في خطر الحرب إلى سببه لا إلى وقوعه أثناء قيام الحرب ، فإذا هلك البضاعة بعد الحرب نتيجة انفجار لغم اعتبر هذا الحادث ناجماً عن الحرب وعلى الضامن إثبات الخطر البحري . وقد تؤدي حالة الحرب إلى تشديد ظروف الملاحة بشكل يزيد في احتمال هلاك البضاعة نتيجة هذه الظروف كإطفاء الأنوار والمناثر ، والسير بالقوافل، وسلوك ممرات خطيرة، ويميل الرأي الغالب إلى اعتبار هذا الهلاك مضموناً ما لم يستثن بنص صريح^٢ .

ومن الاستثناءات العامة من عقد التأمين:

• اضطرابات شعبية (مدنية) :

(١) المادة ٥ من وثيقة المؤسسة السورية للتأمين.
(٢) الضمان البحري - جاك الحكيم ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

تستثنى الأخطار الناشئة عن الاضطرابات الشعبية بكافة أنواعها من وثائق التأمين استثناءً واضحاً وخاصة التأمين البحري الأمر الذي يدعو حين الرغبة أو الضرورة إلى إضافة هذه المخاطر بنص خاص ولقاء بدل إضافي ، والجدير بالذكر أنه من الضرورة بمكان إصدار نص خاص وبملحق إضافي لعقد التأمين لضمان تلك المخاطر ليصار إلى التأكيد على شمولها بأحكام وثيقة التأمين و لا يكفي أن يشطب الاستثناء إذ إن الشطب وحده لا يعني التأمين بل لابد من صدور نص خاص بإضافة هذه المخاطر إلى وثيقة التأمين الضامنة للأموال المؤمنة .

• تواطؤ (مؤامرة) :

تستثنى حالة التواطؤ من كافة وثائق التأمين سواء حصلت واقعة التواطؤ من قبل المؤمن له أو من قبل أحد العاملين لديه ..

• خطر التلوث :

من المعلوم بأن أخطار التلوث مستثناة من كافة وثائق التأمين ، باستثناء حالات التلوث الناشئة عن خطر مضمون في وثيقة التأمين على أن ينص عليه صراحة في عقد التأمين

• شرط المخدرات :

تنص كافة عقود التأمين على عدم شمول التأمين على البضائع المنقولة براً وبحراً وجواً إذا كانت من المخدرات ، واستثناء كافة مطالبات التعويض عن الأضرار اللاحقة بها إذا شحنت بطريقة غير مشروعة ودون موافقة بلد التصدير وبلد الاستيراد وخلصه عن الربان .

• بضائع خطيرة :

تنص وثائق التأمين البحري والبري والجوي على استثناء الأخطار الناشئة عن نقل البضائع الخطرة ، وبالتالي من حق الربان في السفينة أن يلقي بهذه البضائع إلى الخارج ويأمر بإتلافها إذا تم شحنها دون علمه وموافقته دون أن يسأل عن تصرفه مع إمكانية مساءلة صاحب البضاعة الخطرة (متفجرات أو مواد قابلة للاشتعال) قانوناً وإلزامه بالتعويض .

والجدير بالذكر أن من حق الربان أو قائد الطائرة أو المركبة الأمر بإنزال وتلف مثل هذه البضائع ولو أنها شحنت بموافقته وعلمه فيما إذا تبين له أنها سوف تلحق الضرر والخطر بالبضائع الأخرى من حمولة السفينة ودون أن يترتب عليه أية مسؤولية قانونية نتيجة تصرفه .

- **البضائع المنقولة على سطح السفينة:**

من المعروف والمتفق عليه أن البضائع المنقولة على سطح السفينة لا تشملها أحكام عقود التأمين البحري ، إلا إذا نص صراحة على تأمينها بموجب عقد التأمين الضامن للبضائع المشحونة على سطح السفينة أو أن أعراف نقل تلك البضائع تؤكد على أنها تنقل على سطح السفينة .

- **جفاف:**

يعني النقص الذي يصيب الحبوب المنقولة أو المشحونة بجرأ نتيجة نقص الرطوبة أو ارتفاع الحرارة . وهذا النقص من المتفق على عدم شموله بالتأمين ، ويعتبر خسارة عادية وطبيعية تعود لطبيعة البضائع المشحونة .

- **مقامرة (لعب القمار) :**

يعني هذا الشرط بأنه لايجوز لأي شخص إبرام عقد تأمين مالم يكن فيه مصلحة تأمينية أو أنه يتوقع المصلحة أو الاستفادة من عقد التأمين في المستقبل^١

- **شرط الأضرار الكيدية :**

يعني هذا الشرط استثناء الأضرار الكيدية التي يتسبب بها أشخاص آخرون بقيامهم بأعمال التفجير أو استعمال الأسلحة الممنوعة عمداً أو بدافع سياسي ، والجدير بالذكر أن هذه الأضرار لاينطبق عليها شرط الاضطرابات الشعبية التي تقضي وثيقة التأمين بالتأمين عليها .

- **ممتلكات غير مادية :**

كبراءات الاختراع والأشياء المعنوية والتي ليست صالحة لأن تكون محلاً للتأمين أصلاً.

- **سوء تصرف الإدارة العمدي :**

لايغطي التأمين الأضرار الناشئة عن سوء التصرف العمدي في الإدارة في كافة أنواع التأمين، إلا أن هذا الإهمال قد يكون مشمولاً بالتأمين ولكن بشرط خاص .

^١ (الرائد في أعمال التأمين وإعادة التأمين /سليم يازجي ص١٠٠-١٠١.

وبالتأمل والنظر يرى الباحث :

أنه من الناحية العملية لا يوجد وثيقة ضمان تضمن جميع الخسائر دون استثناء فالأخطار والخسائر غير المضمونة صراحة أو بنص عام هي مستثناة ضمناً من الضمان .
وعقود الضمان النموذجية تلحظ عادة بعض الأخطار أو الحالات التي تستثنى من الضمان بشكل صريح ولكن يمكن ضمانها بموجب اتفاق خاص .

والمرجع السوري لم يغفل ذكر مثل هذه الاستثناءات فذكر بعضها ، وهي :

(١) يعفى الضامنون من كل مطالبة عند التأخير بإرسال أو بوصول البضائع وعن فروق الأسعار وعن العوائق المتأتية لصفقة المضمون التجارية وبأي سبب من الأسباب^١ .

(٢) الضامن غير مسؤول عن الهلاك والضرر الصادرين عن أخطاء مقصودة أو غير حرية بالمعذرة ارتكبتها المضمون أو ممثلوه وكل اتفاق مخالف يعتبر باطلاً^٢

(٣) لا يكون الضامن مسؤولاً عن مخاطر الحرب الأهلية والخارجية إلا إذا حصل اتفاق خاص بشأنها^٣

(٤) إذا شحنت البضائع المضمونة على السفينة فلا يكون الضامنون مسؤولين عن المخاطر، إلا إذا كانت عادات الملاحة الثابتة تجيز هذا الشحن ولم يقع اتفاق مخالف^٤ .

(٥) الوفيات والأضرار الجسدية هي أيضاً من المخاطر المستثناة^٥

وأخيراً فإنه لما كانت شركة التأمين مسؤولة عن الهلاك والتعيب الحاصل للبضاعة بسبب مخاطر بحرية ، فإنه يقع على عاتقها أن تثبت بأن الضرر الذي يطالب به المؤمن له يرجع لسبب خاص بالبضاعة .

وإذا كانت ضامنة للعيوب الخفية فإن عليها أن تثبت أن المؤمن له ارتكب خطأ مقصوداً وبالتالي فهي غير ملزمة بالتعويض .

أي أن هناك قرينة على أن الضرر يرجع لخطر بحري حتى يثبت الضامن العكس ..

وإذا شرط المؤمن عدم التأمين إلا في حالات محددة، فعلى المؤمن له إثبات وجود مثل هذه الحالات ليحصل على التأمين ويعفى من المسؤولية .

ومادامت الحوادث البحرية حوادث مادية فإن إثباتها يتم بجميع وسائل الإثبات المقبولة قانوناً ولا سيما الخبرة والقرائن^١ .

(١) مادة ٣٣٤ قانون بحري.

(٢) مادة ٣٣٥ قانون بحري.

(٣) الفقرة الثانية من المادة ٣٢٩ قانون بحري.

(٤) مادة ٣٤٨ قانون بحري.

(٥) مادة ٣٤٠ قانون بحري.

المطلب الرابع: مدة التأمين البحري :

كما هو الحال في كل عقد فإن أثره تترتب عليه بمجرد انعقاده ويبقى ساري المفعول لحين فسخه إذا لم يكن محدداً بوقت معين .

أما إذا كان العقد مؤقتاً ومحدداً بمدة معينة ، فإنه يعتبر لاغياً بمجرد انتهاء المدة المحددة له ... وكذلك شأن التأمين البحري ، فهو عقد مثل بقية العقود ولكي يؤدي ثمرته ويكون شاملاً للعيوب وضامناً للمخاطر والأضرار التي تصيب السفن أو البضائع، لا بد أن يقع الضرر أو الخطر أو الهلاك والتعيب في وقت يكون فيه العقد قائماً .

ويختلف زمن العقد حسب الطريقة التي عقد بها التأمين .

فإما أن يعقد لفترة محددة أو غير محددة أو يكون مربوطاً بزمن الرحلة وينشأ عقد التأمين بمجرد تبادل إرادتي الطرفين المتعاقدين واتفقهما، ولا يتحمل الضامن الخطر الذي أنشئ العقد من أجله إلا من تاريخ إنشائه والتوقيع عليه ويحدد المؤمن له المدة التي يرغب في سريان التأمين خلالها .

وغالباً ما يكون التأمين معقوداً على أساس الرحلة إذا كان تأمين بضاعة .

ويكون لمدة محددة يذكر بدؤها وانتهائها في حال التأمين على السفينة^٢ .

(١) التأمين معقود لفترة زمنية محددة

وهو الأكثر استعمالاً في العصر الحاضر لضمان السفن يبدأ عادة بعد التوقيع على العقد ما لم ينص على خلاف ذلك ، وإذا لم تحدد ساعة بدء نفاذ العقد فإنه يعتبر نافذ المفعول اعتباراً من الدقيقة الأولى في اليوم المعين للتوقيع على العقد وينتهي بمنتصف ليلة آخر يوم من الفترة المحددة .

وهذا النوع من العقود غالباً ما يكون عند التأمين على جسم السفينة وهو المتبع في كل شركات التأمين حيث يكون التأمين على السفينة لمدة سنة مثلاً أو أكثر أو أقل ، فكل ما تتعرض له السفينة خلال هذه المدة يكون مضموناً وينتهي العقد بانتهاء المدة المحددة ويملك صاحب السفينة (المؤمن له) أن يفسخ العقد وينهيه في الوقت الذي يريده ويتم استيفاء جزء من مبلغ التأمين يناسب المدة والفترة التي كان العقد قائماً خلالها ثم يعاد المبلغ المتبقي للمؤمن له .

(٢) التأمين معقود لفترة زمنية غير محددة :

وهو كثير الشيوع في وثائق الضمان الدائم أو ضمان الاشتراك ، وغالباً ما يقع على البضائع ويحق لكل من الطرفين أن يطلب إنهاء العقد بشرط إعلام الطرف الآخر حسب ما يحدد في وثيقة التأمين^٣ .

(٣) التأمين معقود بالسفرة :

(١) لضمان البحري - جاك الحكيم ص ٢٠٩ .
(٢) التأمين في سورية - أمين عبد الله ص ١٨٦ .
(٣) القواعد العامة للضمان البحري - محمد عثمان ص ٤٨ .

قد يُرم عقد التأمين وتكون مدته مرهونة بالسفرة (الرحلة) ويجب التمييز في هذه الحالة بين ما إذا كان العقد مبرماً ليشمل الذهاب والإياب معاً أو للذهاب فقط وهل العقد يشمل السفينة فحسب أم يشمل البضاعة كذلك؟^١

(٤) التأمين معقود للذهاب فقط:

إذا كانت السفينة مضمونة للذهاب تحملت شركة التأمين تبعة المخاطر بدءاً من وقت إقلاعها وحتى إرسائها في المرفأ المقصود .

وإذا كانت معدة للتجهيز فان الشركة تتحمل المخاطر مع بدء عمليات الوسق وينتهي بانتهاء عمليات التفريغ شريطة ألا تتجاوز مدة ١٥ يوماً^١

وإذا كان التأمين على البضائع فإنه يكون سارياً من وقت ترك البضاعة لليابسة بقصد شحنها وينتهي بوضعها على الأرض في مكان الوصول .

وإذا كانت السفينة تقف بعيدة عن الشاطئ بحيث يتم نقل البضاعة من اليابسة إلى السفينة أو العكس بواسطة الزوارق، فإن عقد التأمين يغطي كذلك الأضرار التي تصيب البضاعة^٢ .

ومن أنواع التأمين الشائعة ما يسمى (التأمين من المخزن إلى المخزن)، فتكون البضاعة مضمونة من وقت مغادرتها مستودعات المرسل وحتى وصولها إلى مستودعات المرسل إليه ولو كانت بعيدة عن البحر، كما لو كانت البضاعة مرسله من القاهرة إلى دمشق، فالتأمين يغطي البضاعة من وقت مغادرتها مستودعات المرسل في القاهرة وحتى وصولها إلى مستودعات المرسل إليه في دمشق .

وتقوم وثائق التأمين عادة بتحديد وسائل النقل وأماكن الشحن والتفريغ ومدة بقاء البضاعة في العنابر ويتوجب على المرسل إليه أن ينفذ التزاماته دون إبطاء أما لو تأخر بقاء البضاعة في العنابر فترة طويلة لعدم تسديده الرسوم المترتبة عليه فيعتبر عندئذ أنه قطع التأمين بخطئه الشخصي .

وقد يعقد الضمان على (تسليم العنابر) ففي هذه الحالة ينتهي الضمان بعد إنزال البضاعة ووضعها في مكان آمن في المرفأ الذي يجري فيه تفريغ البضاعة إذا كانت مما يوضع في العنابر .

أما إذا لم تكن معدة للوضع في العنابر فينتهي الضمان بوضع البضاعة في القطار أو سيارات النقل تمهيداً لإيصالها إلى المرسل إليه .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد يحدث ولسبب طارئ أن تطول مدة الرحلة أو تختصر

فإن اختصرت الرحلة فإن ذلك لا تأثير له على عقد التأمين ،وينتهي ضمان السفينة أو البضاعة بانتهاء الرحلة المختصرة لانتهاء الأخطار المضمونة .

(١) مادة ٣٤٢ قانون بحري.

(٢) مادة ٣٤٤ قانون بحري.

إلا أن الصعوبة تظهر حين يجري تمديد مدة السفرة لفترة زمنية أطول من الوقت الذي تستغرقه الرحلة عادة .

وهذا ما يزيد احتمال الأخطار التي تتعرض لها الرحلة ويحدث هذا التطويل عندما تغير السفينة طريق رحلتها أو تنقل البضائع التي كانت مشحونة على متنها إلى سفينة أخرى أو إقامة السفينة في الحجز والحصار .

وقد اعتبر المشرع السوري إقامة السفينة في المحجر جزءاً من السفرة إذا جرى الحجر في مرفأ المقصد ذاته أما إذا كان الحجر في غير مرفأ المقصد فإن شركة التأمين تستحق زيادة في القسط قدرها ٣/٤٪ في الشهر بدءاً من يوم السفر وحتى يوم الإياب^١ .

٥)التأمين معقود للذهاب والإياب

وهو ما يسميه الشارع بالضمان الموصول ويقتصر تطبيقه على ضمان السفن وتبدأ المخاطر التي تتحملها شركة التأمين من وقت الإقلاع وتزول في وقت الإرساء ، وإذا كانت السفينة مهيأة للحمولة فالمخاطر تبدأ من وقت الشروع .

بالتحميل والشحن وتزول بمجرد أن يتم التفريغ شريطة أن لايتجاوز ذلك مدة خمسة عشر يوماً بعد الوصول إلى المرفأ^٢ .

هذا وبالإضافة إلى أنه يشترط وقوع الحادث البحري في وقت يكون فيه عقد الضمان ساري المفعول ، لتكون شركة الضمان مسؤولة عن الخطر .

يشترط كذلك وقوع الحادث أو الخطر البحري في مكان متفق عليه بشكل مسبق

المطلب الخامس : تأمين البضاعة وتأمين أجسام السفن :

جرى العمل في التأمين البحري على معرفة نماذج مطبوعة وموحدة لوثائق التأمين يتم التأمين وفقاً لها وهذه النماذج تتمثل في نموذجين :

- ١- نموذج للتأمين على البضائع أو السلع والأموال المنقولة عدا النقود ولا تشمل الممتلكات الشخصية والمؤن التي تعد للاستعمال على ظهر السفينة ، ويسمى هذا النموذج بوثيقة التأمين على الشحنات والبضائع حيث تطلب الفاتورة وشهادة المنشأ وتصريح من صاحب البضاعة بالكميات المشحونة ومكان الانطلاق ومكان الوصول ووسيلة النقل ...

(١) الوجيز في مبادئ القانون البحري – صلاح الدين الناهي ص ١٠٤ .

(٢) القانون البحري (مادة ٢٤٢ ق . ب) .

٢- نموذج التأمين على السفن: على جسم السفينة وآلاتها وأجهزتها وأدواتها ومؤونتها ومعدات الملاحة لملاحة بوثيقة التأمين على السفن ، حيث يُطلب فيها سند الملكية ومواصفات السفينة .

• **أما التأمين على الأجرة :** فلا تسمح كل التشريعات بالتأمين على أجرة النقل .

إلا أن القانون الانكليزي يجيز التأمين على أجرة النقل ووثيقة التأمين على السفينة تكون عادة لمدة معينة كسنة مثلاً قابلة للتجديد .

أما وثيقة التأمين على البضائع فقد تكون لرحلة معينة تنتهي بانتهائها أو بوصول البضائع إلى الجهة المقصودة و تسمى بوثيقة التأمين العادية .

وقد تكون لمدة معينة وتسمى بوثيقة التأمين العائمة ^١ .

وقد سبقت الإشارة إلى ذلك بالتفصيل حين التحدث عن مدة التأمين البحري .

إذاً فعقد التأمين عقد هدفه جبر الضرر عن طريق تعويض المؤمن له عن الخسارة التي لحقت به بسبب الخطر ، ويجب أن يكون التعويض معادلاً للضرر الذي لحق المؤمن له ولا يجاوز القيمة الحقيقية للشيء المؤمن عليه سفينة كانت أو بضائع، والخطر من أهم عناصر التأمين فهو محل العقد وشرط صحته .

وخطر البحر هو الذي يميز التأمين البحري عن غيره من أنواع التأمين وتحققه يولد التزام المؤمن بتعويض المؤمن له ، إذا كان الخطر في التأمين البحري هوكل حادث ينشأ عند السير في البحر إلا أنه ليس دائماً بحرياً .

فقد يكون الخطر حربياً رغم وقوعه في البحر ، والأخطار الحربية أو البحرية قد يكون سبب ضمانها نص تشريعي أو نص في وثيقة التأمين وهوما يعرف بالشروط الاتفاقية لعقد التأمين وقد تحدث عنها الباحث بالتفصيل في الأخطار المغطاة .

والمؤمن أخذ على عاتقه ضمان كل المخاطر بحرية كانت أو حربية ، وإذا قبل المؤمن تعويض الخطر فلا بد أن يتحقق الخطر المضمون في الزمان والمكان المتفق عليه في وثيقة التأمين ^٢ .

• **أما عن تأمين البضائع:**

فيعرف بتأمين الشحنة والتأمين على البضائع يجوز أيأ كان نوعها مادامت لا تتعارض مع النظام العام وحسن الآداب ويصح التأمين سواء كانت البضاعة مشحونة فعلاً على ظهر السفينة أو ستشحن عليها

(١) منشورات خاصة بالشركة الإسلامية السورية للتأمين .

(٢) الخطر في التأمين البحري / محمود الشرقاوي مرجع سابق ص ٣٤٧ .

فيما بعد ما دام التأمين يغطي الرحلة في كافة مراحلها البرية والبحرية ويدخل تحت التأمين على البضائع التأمين على المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً .

حيث يجيز بعض المشرعين التأمين على القرض البحري من قبل المقرض لا المقرض لأن المؤمن يفقد حقه بالحصول على القرض إذا هلكت السفينة ولم تعد ،ولهذا يجوز التأمين عليه من مخاطر البحر . أما المقرض فلا يجوز له التأمين على ما اقترضه من أموال لأنه إذا تحقق الخطر وهلكت السفينة برئت ذمته من وفاء القرض ،ولو أجز له التأمين على القرض لحقق في حال هلاك السفينة ربحاً لا يمكن أن يحققه في حال وصولها سليمة وهذا يتعارض مع الصفة التعويضية لعقد التأمين البحري^١ .

ويدخل تحت هذا النوع من التأمين : التأمين على أقساط التأمين . حيث يجوز للمؤمن له التأمين على أقساط التأمين لأنه معرض لأخطار البحر شأن الشيء المؤمن عليه .

ويدخل تحت التأمين على البضائع التأمين على مبلغ التعويض . وهذا التأمين يتم من ناحية المؤمن على مسؤوليته عن دفع التعويض قبل المؤمن له عند تحقق الخطر البحري وهو ما يعرف بـ (إعادة التأمين)^٢ .

• وأما تأمين أجسام السفن :

فالسفينة وفقاً لمفهومها في القانون البحري هي العائمة الصالحة للملاحة البحرية والمخصصة لها على وجه الاعتياد .

والتأمين البحري لا يشمل جسم السفينة فقط ، وإنما يمتد أيضاً إلى ملحقاتها التي تعتبر جزءاً منها ووجودها ضروري لملاحتها واستعمالها .

والتأمين البحري لا يجوز فقط على السفينة مكتملة البناء والصالحة لمباشرة الملاحة وإنما يجوز أن يرد أيضاً على السفينة وهي في دور البناء ،وهنا يكون التأمين شاملاً للأخطار التي تتعرض لها السفينة بعد إنزالها إلى البحر وشاملاً للأخطار التي تتعرض لها السفينة وهي في دور البناء كخطر الحريق ومخاطر إنزال السفينة في البحر لأول مرة وغير ذلك^٣ .

والأصل أن التأمين البحري يمكن إبرامه على كل الأشياء المعرضة لأخطار السير في البحر والتي يمكن تقويمها بالنقود .

إلا أن التشريعات تستثني بعض الأحوال التي لايجوز التأمين عليها •

(١) القضايا البحرية – محمد غسان صابوني ط ١٩٧٩ ص ١٨٥ .

(٢) القانون البحري / بهجت عبد الله قايد ص ٤١٥ .

(٣) الخطر في التأمين البحري / محمود الشرقاوي ص ٢٤٢ / مادة ٣٢٧ قانون بحري.

(١) أجرة النقل: لا يجوز التأمين عليها لأن ذلك يتعارض مع الصفة التعويضية لعقد التأمين

•

(٢) الربح المأمول حصوله من بيع البضاعة في جهة الوصول : لا يجوز لتعارضه مع الصفة التعويضية •

(٣) أجور الطاقم : لا يجوز لأنه تأمين على ربح لم يستقر وهذا يتعارض مع الصفة التعويضية لعقد التأمين •

(٤) المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً : لا يجوز للمستقرض أن يؤمن عليها لأن ذلك يؤدي إلى إثرائه بغير سبب مشروع ويجوز للمقرض أن يؤمن عليه •

(٥) الربح البحري: لا يجوز التأمين عليه لأنه كذلك يؤدي إلى إثراء المؤمن له وهذا لا يجوز^١.

وتجدر الإشارة في نهاية هذا المطلب :

إلى أنه لا بد في التعويض أن يكون مساوياً للخطر الواقع للسفينة أو للبضاعة ولكن في بعض الحالات يكون التأمين أكثر من قيمة الشيء الحقيقية يتوقف على حسن أو سوء نية المؤمن له .
فان كان المؤمن له حسن النية وغالى في قيمة الشيء المؤمن ، وهو جاهل بقيمة الشيء الحقيقية أو مخطئ في تقدير القيمة هنا يصح عقد التأمين في حدود القيمة الحقيقية للأشياء المؤمنة دون الزيادة .
أما إذا كان المؤمن له سيئ النية وغالى في قيمة الشيء المؤمن بارتكابه الغش والتدليس بغية الحصول على تعويض أكبر من المؤمن عند تحقيق الخطر المؤمن منه ، فإن الجزاء في هذه الحالة هو بطلان العقد بالنسبة للمؤمن له فقط وللمؤمن الحق في الاحتفاظ بأقساط التأمين ولا يحق للمؤمن له أن يطالب بالتعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه .

• أما التأمين بأقل من قيمة الشيء الحقيقية :

كما لو كانت الشحنة تساوي مائة ألف ليرة سورية ولم يؤمن عليها إلا بخمسين ألف .
فلا تبدو أية صعوبة هنا لأن التأمين في هذه الحالة يعتبر تأميناً جزئياً ويغطي ٥٠% من قيمة مشحونات السفينة^٢ .

(١) القانون البحري - بهجت عبد الله قايد ص ٣٤٢ ص ٣٤٣ .

(٢) القانون البحري / بهجت عبدالله قايد ص ٣٤٦ .

المطلب السادس: تصنيف السفن وملاءمتها للسفر حسب القانون البحري

العمول به في الجمهورية العربية السورية *

يتم تصنيف وتحديد صلاحية السفينة للملاحة وفق أسس ومواصفات معينة تقوم بها جهات متخصصة (كهيئة اللويدز) تعتمد على نوعية آلات السفينة ومواصفاتها ويصدر عن تلك الهيئات جداول بأسماء ومواصفات السفن التي يتم تصنيفها حيث يتم اعتمادها من قبل شركات التأمين لتحديد الأسعار التي يتوجب استيفاؤها على البضائع المنقولة على تلك السفن ، هذا وتحدد الأسعار التي تستوفى من شركة التأمين وفق مستوى جودة السفن الناقلة بحيث يكون السعر المستوفى كما هو متفق عليه حين إبرام عقد التأمين أما إذا تبين بأن مستوى مواصفات السفينة هو أدنى مما تم الاتفاق عليه فتقوم شركة التأمين باستيفاء بدل إضافي دون أن يتأثر التأمين على البضاعة المنقولة من حيث استثناء الشحنة ، هذا ومن المتعارف عليه استيفاء بدل إضافي على قسط التأمين إذا نُقلت الشحنة على سفينة يزيد عمرها على الحد المتفق عليه .

ولتصنيف السفن دورهام في عمليات التأمين ويجب على كل شركة أن تراقب عمليات التصنيف بشكل دوري وأن تقوم بمراسلة الهيئات المختصة بذلك وتتقدم بطلب الاشتراك ليتم تزويدها بشروط تصنيف السفن .

وهناك عشرة تطبيقات عالمية يمكن اعتمادها منها التصنيف الألماني - الروسي - الإيطالي - الفرنسي وغير ذلك .

ويتم تصنيف السفن في القانون البحري السوري على النحو التالي :

١- تصنيف السفن حسب العمر:

تصنف السفينة حسب عمرها، فإذا كانت السفينة حديثة الصنع فهذا يعني أنها صالحة للنقل واحتمال تعرضها للحوادث قليل جداً *

وإذا كان عمر السفينة ١٠- ١٥ سنة فاحتمال تعرضها لحوادث وارد جداً لذلك تبدأ عمليات الصيانة والترميم وهو ما يعرف بـ (عمر السفينة) .

٢- تصنيف السفن حسب بلد المنشأ :

إذا كانت البضاعة قادمة من (أوروبا الغربية - أمريكا الشمالية - كندا - دول الخليج) فإن نسبة الأمان كبيرة ، لأن هذه الدول لديها الخبرات الكافية والمضمونة في عمليات تصنيع السفن وتحميل وتنزيل البضاعة وتغليفها ونقلها لأنها من أقدم الدول في مجال نقل البضائع .

أما إذا كانت قادمة من (أفريقيا — الصين- أمريكا الجنوبية) وغالباً ما تكون المطالبات أكثر من ذلك لذلك تقوم شركات التأمين برفع السعر وخاصة البضائع القادمة من الصين لأن معظمها تكون مضروبة ، أو لأن نسبة الحوادث التي تتعرض لها السفن القادمة من الصين مرتفعة ، وهذا يدل على سوء التصنيع للسفن أو عدم خبرة كافية في عمليات التحميل والتغليف والتنزيل لأنها من الدول الحديثة في مجال الصناعة .

٣- تصنيف السفن حسب خطوط الملاحة :

هناك ما يسمى بالخطوط النظامية والتي تعطي السفينة أفضلية استيفاء القدم بعد عمر ٣٠ سنة من عمر السفينة .

والخط النظامي هو كل خط يمتلك عدداً معيناً من السفن (أسطول تجاري) تبجر وفق جداول إبحار نظامية معلنة مسبقاً ومن أهم خطوط الملاحة في العالم (CMACGM) (MSC) وهو بين لبنان وفرنسا .

٤- تصنيف السفن حسب البضاعة المنقولة :

هناك السفن المخصصة لتحميل البضائع بالحاويات ، وهناك سفن مخصصة لأنواع معينة من البضائع (السكر — الرز — السمسم) ، وهناك سفن لحمل السيارات والدبابات والآلات التي تمشي على عجلات . وهناك السفن المخصصة لحمل البضاعة المكشوفة (الدوكمة) وتكون غير مغلفة حيث يتم تغليفها في الميناء السوري .

وهناك جمعية التصنيف الوطنية وهي خاصة بتصنيف السفن يكون مكان إقامتها الدولة التي ينتمي إليها أصحاب المركب (موضوع التأمين) ويرفع علم الدولة كذلك^١ .

(١) منشورات خاصة بالاسلامية السورية للتأمين .

المبحث الثاني

موقف الشريعة الإسلامية من التأمين البحري

من المعلوم باتفاق الباحثين أن الفقيه الحنفي محمد أمين بن عمر (الشهير بابن عابدين)^١ ، هو أول فقيه إسلامي تكلم عن التأمين فأطلق عليه (سوكرة) ، وانتهى من تكييفه الفقهي بأن الذي يظهر له فيه انه عقد لا يحل .

وإذا كان في بلد إسلامي كان عقد معاوضة فاسد ، لأنه التزام ما لا يلزم وهو باطل . فعقد التأمين ولاسيما البحري كان معروفاً عند العرب والمسلمين منذ بدايات القرن التاسع عشر الميلادي عندما تعاملوا مع البحارة الاوربيين .

وقد عرض ابن عابدين للتأمين البحري الذي سئل عنه تحت عنوان (مطلب مهم فيما يفعله التجار من دفع ما يسمى سوكرة وتضمين الحربي ما هلك في المركب) .

فقال ((وبما قررناه يظهر جواب ما كثر السؤال عنه في زماننا وهو أنه جرت العادة أن التجار إذا استأجروا مركباً من حربي يدفعون له أجرته ، ويدفعون أيضاً ما لا معلوماً لرجل حربي مقيم في بلاده يسمى ذلك المال (سوكرة) .

(١) ابن عابدين: فقيه الديار الشامية وإمام الحنفية في عصره (١١٩٨-١٢٥٢هـ/١٧٨٤-١٨٣٦م) .

على أنه مهما هلك من المال الذي في المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره ، فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم ، وله وكيل عنه مستأمن في دارنا يقيم في بلاد السواحل الإسلامية بإذن السلطان ، يقبض من التجار مال السوكرة وإذا هلك من مالهم في البحر شيء يؤدي ذلك المستأمن للتجار بدله تماماً ، والذي يظهر لي أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله لأن هذا التزام مالا يلزم))^١ .

ولما كان نظام التأمين من النظم الوافدة إلى البلاد الإسلامية وكانت شركات التأمين قد أخذت على عاتقها نشره في حياة المسلمين، لذلك فقد حدث صراع بين الذين يروجون له والذين يحذرون منه ، وفي غضون ذلك تساءل عامة المسلمين عن حقيقة الحكم الشرعي لهذا النظام أهو حلال فيجوز لهم الإسهام فيه أم هو حرام فينبغي عليهم اجتنابه !!!

وللوهلة الاولى قد يبدو أن نظام التأمين بالنسبة للوظائف التي يؤديها مشروع من وجهة نظر الفقه الإسلامي إلا أن هذه النظرة لا تعبر عن حقيقة موقف الفقه الإسلامي .

والواقع أن كلمة فقهاء الشرع لم تتوحد في حكم التأمين بل توزعوا بين عدة اتجاهات .

١- اتجاه يرى أن عقد التأمين جائز مطلقاً :

ومن أنصار هذا الاتجاه الشيخ مصطفى الزرقا ، والشيخ علي الخفيف،^٢ والأستاذ محمد يوسف موسى،^٣ والشيخ عبد الرحمن عيسى .

حيث استدل أصحاب هذا الاتجاه بأن عقد التأمين عقد جديد لم يشمل نص حاضر، وهو يحقق مصلحة دون أن يكون من ورائه ضرر فأصبح عرفاً عاماً تدعو إليه المصلحة العامة والمصلحة الخاصة بشرط أن يخلو من الربا .

وعلى أساس أنه عمل تعاوني ، وحيثما توجد المصلحة فثم وجه الله ولأن الأصل في العقود الإباحة وهو يقاس على عدة أنظمة وعقود جائزة ك (ولاء المولاة) (وضمان خطر الطريق) (ونظام العاقلة) (وعقد المضاربة) .

فولاء المولاة كما إذا أسلم رجل على يد رجل ووالاه على أن يرثه ويعقل عنه ، أو أسلم على يد غيره ووالاه فالولاء صحيح وعقله على مولاه ، فإن مات ولا وارث له غيره فميراثه للمولى)^٤ .

(١) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ١٧٠ // عقود التأمين - محمد بلتاجي ص ١٩ .

(٢) حكم الاسلام في التأمين / عبد الله صالح علوان ط٤ ص ٩ .

(٣) الاسلام والحياة / محمد يوسف موسى ص ٢١٦ .

(٤) فتح القدير ص ٢٢٩ / المبسوط للسرخسي ج ٣٠ ص ٤٣ / مجلة البحوث الإسلامية المجلد الرابع إصدار عام ٢٠٠١م .

والآية في المولاة قوله تعالى ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ۚ فَاتَّوَهُم نَصِيبُهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ۚ ﴾



فحينما يقدم الشخص على التأمين في شركة لاتربطه بها أية علاقة غير عقد التأمين ويدفع المبلغ المتفق عليه ، فهذا يشبه إلى حد كبير عقد ولاء المولاة الذي جعل للمولى الحق في الميراث بعد موت من تولاه والحق في عقل جناية الخطأ.

وأما ضمان خطر الطريق فهو عقد جائز عند الحنفية ، ودليل على جواز التأمين على الأموال من الأخطار ، لأن من يقول لصاحبه اسلك هذا الطريق فإنه آمن فإن أصابك فيه شيء فأنا ضامن ، يشبه ماتفعله شركة التأمين من تعويض المؤمن له عند حدوث الضرر المؤمن منه ^٢. ونظام العاقلة التي تتحمل دية قتل الخطأ عن أحد أفرادها ، كما التأمين يرسخ معاني التعاون على تفتيت الأخطار والأضرار.

فإذا جنى شخص جناية كان موجبها الدية لا القصاص ، فإن العاقلة تتعاون فيما بينها على دفع هذا المبلغ ^٣.

والمضاربة أقرب ماتكون لعقد التأمين ، حيث يتجلى ذلك بأن صاحب البضاعة أو الشيء المؤمن عليه يدفع المال لشركة التأمين ، فهو كصاحب المال في المضاربة وتقوم شركة التأمين بدور العامل في تقديم الخدمات التأمينية والتعويض في حال وقوع الخطر المؤمن منه ^٤. كما يستدل العلماء بالعرف، والضرورة، والمصلحة المرسله، ونظام التقاعد والمعاشات في الدولة.

أما العرف :

فهو مصدر تبعية من مصادر الأحكام ،وهو نظرية كبرى هامة تشغل في الفقه الإسلامي حيزاً عظيماً ، ويقوم على أساسها أحكام متشعبة من شق الأبواب والأصول لا يحصى عددها ولا يقضى تجددتها ، لأن الأحكام التي تخضعها الشريعة الإسلامية للعرف تتبدل بتبدله ، فهي في تجدد مستمر وهذا من أعظم عوامل القابلية للخلود في مباني الشريعة وفقهها.....

وكل عمل اختياري لابد له من باعث وهذا الباعث إما خارجي كظهور منفعة من عمل أو داخلي نفسي كحب الانتقام الدافع إلى الأخذ بالثأر وكالحياء الشديد الباعث على السكوت في بعض المواطن من بعض الاشخاص...

(١) سورة النساء رقم ٤ / آية ٣٣.

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٧١-٢٧٢.

(٣) الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل لابن قدامة المقدسي ج ٤ ص ٣٨ // كشف القناع عن متن القناع كتاب الديات ص ٥٩ .

(٤) بدائع الصنائع للكاساني ج ٦ ص ٨٦-٨٧ // الفتاوى الاقتصادية ص ٦٠.

أما العرف لغة: بضم العين ضد النكر يقال أولاه عرفاً أي معروفاً وهو في أصل اللغة بمعنى المعرفة ثم استعمل لغة بمعنى الشيء المألوف المستحسن الذي تتلقاه العقول السليمة بالقبول.^١



ومنه قوله تعالى في سورة الاعراف ﴿ خُذِ الْعَقْلَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾



وفي الاصطلاح الفقهي العرف هو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول، وهو حجة أيضاً، لكنه أسرع إلى الفهم، وكذا العادة، هي ما استمر الناس عليه على حكم العقول وعادوا إليه مرة بعد أخرى.^٢

وقد شرط العلماء فيه لكي يكون دليلاً الشروط التالية :

الشرط الأول : أن يكون العرف مطرداً أو غالباً . قال السيوطي : إنما تعتبر العادة إذا اطردت فإن اضطربت فلا .^٣

والمراد هنا من اطراد العرف بين متعارفيه أن يكون عملهم به مستمراً في جميع الحوادث لا يتخلف ، فالعرف مثلاً على تقسيم المهر في النكاح إلى معجل ومؤجل إنما يكون مطرداً في البلد إذا كان أهله يجرون على هذا التقسيم في جميع حوادث النكاح .^٤

الشرط الثاني : أن يكون العرف عاماً في جميع بلاد الإسلام ، بمعنى أن يكون عامة أهل البلد يعتادون أمراً ما ، وإذا تساوى عملهم بها وعدمه سمي عرفاً مشتركاً .

الشرط الثالث : أن لا يكون العرف مخالفاً لأدلة الشرع ، فإذا كان العرف مخالفاً لبعض نصوص الشريعة أو قواعدها وأصولها فالمبدأ العام الذي يستخلص من أقوال الفقهاء هو أنه إذا ترتب على العمل بالعرف تعطيل لنص شرعي ، أو أصل قطعي في الشريعة، لم يكن للعرف اعتباره لأن نص الشارع مقدم على العرف.

(١) مختار الصحاح مادة (ع رف) ص ٤٢٦-٤٢٧ // رسالة العرف والعادة / أحمد فهمي ص ١٠ .

(٢) سورة الاعراف رقم ٧ / آية ١٩٩ .

(٣) التعريفات/ علي بن محمد بن علي الجرجاني برقم ٩٦٤ ص ٨٠ .

(٤) الأشباه والنظائر / عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي دار الكتب العلمية ط ١ سنة ١٩٨٣ ص ١١٤ .

(٥) المدخل الفقهي العام / مصطفى الزرقا ج ٢ ص ٨٢٨ - ٨٢٩ .

وإذا لم يترتب على العرف هذا التعطيل، بل كان العرف مما يمكن تنزيل النص الشرعي عليه أو التوفيق بينهما ، فالعرف عندئذ معتبر وله سلطان محتوم .

الشرط الرابع : أن يكون العرف الذي يحمل عليه التصرف موجوداً وقت إنشائه ، بأن يكون حدوث العرف سابقاً وقت التصرف ، ثم يستمر إلى زمانه فيقارنه سواء أكان التصرف قولاً أو فعلاً قال السيوطي : العرف الذي تحمل عليه الألفاظ إنما هو المقارن السابق دون المتأخر .^١

● **الشرط الخامس :** وهو أن لا يوجد قول أو عمل يفيد عكس مضمونه :

كما إذا كان العرف في السوق تقسيط الثمن ، واتفق العاقدان صراحة على الحلول ، يقول الإمام عز الدين بن عبد السلام الشافعي : (كل ما يثبت العرف إذا صرح المتعاقدان بخلافه بما يوافق مقصود العقد ويمكن الوفاء به صح)^٢ .

- بقي أن يقال : هل العرف دليل شرعي مستقل أو لا ؟

قال عبد الوهاب بن خلاف : (وبالنظر الدقيق في العرف وأمثله وما قال الأصوليون والفقهاء فيه يتبين أن العرف ليس دليلاً مستقلاً يشرع الحكم في الواقعة بناء عليه ، وإنما هو دليل يتوصل به إلى فهم المراد من عبارات النصوص ومن ألفاظ المتعاملين وإلى تخصيص العام منها وتقييد المطلق .

ويستند إليه في تصديق قول أحد المتداعيين إذا لم توجد لأحدهما بينة وفي رفض سماع بعض الدعاوى التي يكذبها العرف . وفي اعتبار الشرط الذي جرى به العرف وفي الترخيص بمحظور دعت إليه ضرورة الناس وجرى به عرفهم ، وفي أمثال هذا مما يجعل اجتهاد المجتهد أو قضاء القاضي ملائماً حال البيئة ومتفقاً وإلف الناس ومصالحهم)^٣ .

وأما كلام الفقهاء المعاصرين ، فقالوا : كثر التعامل في التأمين وتعارف عليه الناس والعرف مصدر شرعي فيكون التأمين جائزاً بناء على قاعدة العرف .

وقد أجاب أبو زهرة عن الاستدلال بالعرف ، فقال : (أهذا العقد وهو التأمين غير التعاوني قد صار الآن عرفاً عاماً أو خاصاً ؟ إننا لو أحصينا عدد المؤمنين بهذا النوع من التأمين نجد نسبتهم بالنسبة لعموم الشعب الإسلامي نسبة ضئيلة جداً لا تسوغ لنا أن نعتبرهم موجدین لعرف .

ثم إن هذا العرف المدعى يصادم أموراً مستنبطة من النصوص ، وقد وضحنا هذه الأمور ، وإذا قيل : إنها شبهات ، نقول قد تكاثفت وكثرت حتى صرنا نحكم معها بأن هذا النوع من العقود لا يتلاءم مع

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٩٦ .

(٢) قواعد الأحكام / عز الدين بن عبد السلام / دار الكتب العلمية ج ٢ ص ١٥٨ .

(٣) انظر مجلة البحوث الإسلامية ج ٢٠ ص ٧٧ ومابعداها .

مقاصد الشارع ولا مع ما قرره الفقهاء ، بل نقول : إنها تصادم نصاً وهو نص الربا ، فالربا يحيط بها من كل ناحية^١.

وأما الاستدلال بالضرورة :

فقد تحدث الفقهاء السابقون فقال الجصاص في معرض كلامه على حكم الأكل من الميتة للمضطر (الضرورة هي خوف الضرر بترك الأكل ؛ إما على نفسه أو عضو من أعضائه ، فمتى أكل بمقدار ما يزول عنه الخوف من الضرر في الحال فقد زالت الضرورة)^٢.

وقال السيوطي : هي - أي الضرورة - بلوغه حداً إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب ؛ كالمضطر للأكل واللبس بحيث لو بقي جائعاً أو عرياناً لمات أو تلف منه عضو^٣.
وقال ابن قدامة في كلامه على حكم الأكل من الميتة للمضطر : الضرورة المبيحة هي التي يخاف التلف بها إن ترك الأكل^٤.

وأما كلام الفقهاء المعاصرين في الاستدلال بالضرورة على جواز التأمين ، فقد بينه الأستاذ عبد الرحمن عيسى بقوله : دين الإسلام مبني على أساس اليسر ورفع الحرج والعسر قال الله تعالى : ﴿ مَا

يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ۚ ۝٦﴾

وقال تعالى ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ۝١٨٥﴾

وقد بنى العلماء على ذلك قواعد منها : إذا ضاق الأمر اتسع ، والضرورات تبيح المحظورات ، والمشقة تجلب التيسير^٥.

وقد ناط الفقهاء معرفة المشقة التي تجلب التيسير بالعرف فالرجوع إليه فيما شق على الناس وما لا يشق عليهم أمر لا بد منه .

وقد تبين في التأمين أن حاجة الناس إليه قد اشتدت وعظمت ، وأنه يشق عليهم جداً ألا يمارسوا عمليات التأمين ليدفعوا بها الكوارث الفادحة التي تقضي على الثروات وتخرب الديار ، وإن الاقتصاد الصحيح يحتم على ذوي المتاجر أو المصانع الكبيرة ممارسة عمليات التأمين حفاظاً على أموالهم

١ (انظر فتاوى محمد أبو زهرة/ محمد عثمان شبير دار القلم ط ١ ص ٤٣٧ .

٢ (أحكام القرآن للجصاص / تفسير سورة البقرة ج ١ ص ١٧٣ .

٣ (الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٢٧ وانظر مجلة البحوث الإسلامية ج ٤ ص ٢٤٣ .

٤ (المغني لابن قدامة ج ١٣ ص ٣٣٠ - ٣٣٣ .

٥ (سورة المائدة رقم ٥ / آية ٦ .

٦ (سورة البقرة رقم ٢ / آية ١٨٥ .

٧ (المنشور في القواعد للزركشي- منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٩٨٢ م ج ١ ص ١٢٠ - ج ٢ ص ٣١٧ - ج ٣ ص ١٦٩

ودفاعاً لما قد ينزل بهم من خسائر تبدد ثرواتهم وتخرّب العامر من بيوتهم ، كل هذا يحققونه بالتأمين لدى شركات التأمين في مقابلة ما يدفعون لهذه الشركات من مال يتضاءل بجانب ما يجنون من ثمرات مع اطمئنان قلوبهم واستقرارها من جهة المحافظة على ثرواتهم^١. وذكر الأستاذ محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي في ذيل كتابه (الفكر السامي) : (مسألة التأمين الذي عمت به البلوى، قال: إن ثلاثة من المفتين أفتوا بتحريم التأمين ثم رد عليهم ورأى أن التأمين على الأموال جائز ، ولكن التأمين على الأنفس حرام ، لأنه تأمين لا تدعو إليه ضرورة ولا حاجة فيكون ممنوعاً على الأصل)^٢ . فالأستاذ الثعالبي جواز التأمين لأنه كان ضرورة أو حاجة عمت بها البلوى .

ثم جاء الشيخ عبد الله صيام فنشر في عام ١٩٣٢ رأيه بجواز التأمين^٣ . فكان هذا الصوت أول صوت جريء في مصر يصدر من عالم شرعي بجواز التأمين ، ثم جاء الشيخ عبد الوهاب خلاف فأجازه أيضاً في عام ١٩٥٤^٤ .

وأما الاستدلال بالمصلحة :

فكم سمعنا من قبل التأمين عن بيوت عظيمة للتجار خربت بغرق بضائعهم وسفنهم ، وكم سمعنا عن محال تجارية نشيطة أكلتها النيران وأمسى ذووها يتكففون الناس ، وكم وكم من كوارث حلت بذوي الحظ العاثر فبددت الثروات وجلبت الذل والخسران ، ولكن التأمين وقد انتشر وظهرت آثاره حقق معناه فأمن الناس من هذه الكوارث المخربة للديار العامرة وخففت من فداحتها فعن رضا تام من طالب التأمين يتعاقد مع شركة التأمين ويدفع أقساط التأمين ، وعن رضا تام من الشركة تتعاقد معه وتدفع قيمة الخسارة إذا نزلت به ، فإنها تجمع منه ومن غيره مبالغ كثيرة ، وفي الغالب تكون السلامة بحيث يبقى لها بعد سداد الخسائر أرباح كثيرة .

وأما الاستدلال بنظام التقاعد والمعاشات :

ففيه يدفع الموظف، والعامل مبلغاً معيناً، وكذلك يدفع المؤمن له قسطاً محدداً. وفي نظام التقاعد والتأمينات لا يكون التأمين مجانياً، وعلى سبيل الخير والتعاون، وإنما يكون لقاء بدل يدفعه الموظف والعامل ، وفي التأمينات الاجتماعية يوقع العامل عقداً مع المؤسسة، يتضمن ما للعامل وما عليه ، وهكذا يكون عقد التأمين..

(١) مجلة البحوث الإسلامية ج ٤ ص ٢١٩-٢٢٠-٢٢١ / أبحاث هيئة كبار العلماء عبد الرحمن عيسى.

(٢) كتاب الفكر السامي / محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي ص ١٦٦ .

(٣) مجلة المحاماة الشرعية سنة ٣ ط ١٩٣٢ ص ٦٨٩ - ٦٩٠ .

(٤) صحيفة لواء الاسلام عدد ١٩٥٤ .

وبعبارة أخرى فإن عقد العامل والمؤسسة من عقود المعاوضة، كعقد التأمين. في نظام التقاعد، والتأمينات لا يعرف الموظف، ولا العامل مجموع المال الذي سيدفعه، وإنما يعرف مقدار كل دفعة مستحقة على حدة، وكذلك الحال في عقد التأمين، فإن المؤمن له يعرف مقدار القسط الذي يدفعه، ولا يعرف مجموع الأقساط.

٢- اتجاه يرى أن عقد التأمين حرام :

وفي مقدمة القائلين بهذا الرأي الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي مصر الأسبق، والشيخ عبد الرحمن قراعة مفتي مصر بعده، والشيخ أحمد إبراهيم من كبار المفتين، والشيخ عبد الله القليلي مفتي الأردن^١ والشيخ العلامة محمد أبو زهرة^٢ وقال بحرمة مجمع الفقه. وقد تعرض فقهاء المذهب الحنفي في حاشية ابن عابدين لمدى شرعية التأمين البحري حيث فرقوا بين العقد الذي أبرم في بلد غير إسلامي وهو عقد لا حكم له ، وبين العقد الذي أبرم في بلد إسلامي وهو عقد فاسد .

حيث استدل أنصار هذا الاتجاه على حرمة التأمين بشكل مطلق :

١- بأن عقد التأمين من عقود المعاوضات المالية الاجتماعية المشتملة على الغرر الفاحش لأن المؤمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد مقدار ما يعطي أو يأخذ ، فقد يدفع قسطاً أو قسطين ثم تقع الكارثة فيستحق ما التزم به المؤمن ، وقد لا تقع الكارثة أصلاً فيدفع الأقساط ولا يأخذ شيئاً ، وقد ورد في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: (التَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ)^٣.. لأن التأمين يكون على شيء محتمل الوقوع أو عدمه ، وهو مجهول الوقت والمقدار وما كان مجهولاً في الوقوع أو الوقت ولا يمكن التنبؤ به فهو داخل تحت بيع الغرر^٤.

(١) مجلة الأزهر (١ / ٣٦٧) ومجلة المحاماة السنة ٧ ص ٩٧٣

(٢) حكم التأمين / عبد الله علوان ط٤ ص ٩

(٣) أخرجه أحمد في مسنده / كتاب مسند المكثرين من الصحابة / باب مسند أبي هريرة برقم ٧٤١١.

(٤) انظر مبادئ وشروط التأمين التكافلي التاواني ص ٦١ ومابعد.

واستدلوا بأن عقد التأمين لما كان من عقود المعاوضات المالية المشتملة على الغرر ، فكان ممنوعاً شرعاً ، وبيانه من وجهين :

الأول : إنه عقد يلتزم فيه كل من المتعاقدين بعوض مالي للآخر ، فهو عقد معاوضة مالية ، ويقصد كل منهما الربح ، ولذا يقوم المؤمن بالإحصاء ، ويحتاط بالشرط ونحوها ليربح من وراء جملة المؤمن لهم غالباً ، وإن خسر بالنسبة لبعض العقود ، والمؤمن له يقصد إلى الأمان بضمان المؤمن مبلغ التأمين له ، فهو إذاً عقد تجاري يقصد منه الربح ، وإذا كان عقداً تجارياً ملزماً لكل من المتعاقدين بما التزم به من العوض المالي حرم فيه الغرر بخلاف عقود التبرعات ، فإنها ليس فيها مغالبة ولا قصد إلى ربح مادي فلا مخاطرة فيها أو لا يضر فيها الغرر والمخاطرة .

الثاني : إنه عقد احتمالي كما اعترف به رجال التأمين ، وذكره في خصائصه ، وذلك لأن كلاً من المتعاقدين لا يعرف وقت العقد مقدار ما يعطي وما يأخذ ، ولا مدى كسبه أو خسارته حيث إنه معلق على أمر غير محقق الحصول ، أو غير معروف وقت حصوله في المستقبل ، فكان من عقود الغرر .

٢- وإن عقد التأمين ضرب من ضروب المقامرة ، لما فيه من المخاطرة في معاوضات مالية ومن الغرم بلا جناية ومن الغنم بدون مقابل أو مقابل غير مكافئ فإن المؤمن له قد يدفع قسطاً من التأمين ثم يقع الحادث فيغرم المؤمن كل مبلغ التأمين ، وقد لا يقع الخطر فيغرم المؤمن أقساط التأمين بلا مقابل وإذا استحكمت فيه الجهالة كان قماراً ودخل في عموم النهي عن الميسر في قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْغَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .

٣- عقد التأمين يشتمل على ربا الفضل وربا النساء :

والربا لغة : من ربا بمعنى زاد ونما والربوة والرابية والربا هو ما ارتفع عن الأرض فهي لغة تعني الزيادة في كل شيء^٢.

والربا شرعاً: هو فضل خال عن عوض بمعيار شرعي مشروط لأحد المتعاضدين في المعاوضة^٣

وقال الحنفية بأن الربا هو عقد فاسد سواء كان هناك زيادة أم لا كبيع الدراهم بالدراهم نسيئة وليس فيها زيادة..

(١) سورة المائدة رقم ٥ / آية ٩٠ .

(٢) القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٣٣-٣٣٤ .

(٣) شرح الجوهرة ج ١ ص ٢١٢ / اللباب في شرح الكتاب ج ٢ ص ٣٧ ، وانظر : الفواكه الدواني ج ٢ ص ١١٠-١١١ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٦٠٧ والمحلّى على المنهاج ج ٢ ص ١٦٦-١٦٧ - وشرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ١٩٣ ، والمغني لابن قدامة ج ٤ ص ٣ .

ويرى الباحث من خلال التعريف اللغوي والشرعي للربا أنه يُقصد به الزيادة سواء أكانت صورة أو معنى...

وأما حكم الربا:

فالربا حرام شرعاً وقد ثبتت حرمة بالكتاب والسنة والإجماع

أولاً : القرآن الكريم:

قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^١

فهذه الآية من عموم القرآن حسب رأي المفسرين ، فالبيع حلال إلا ما خص الدليل بتحريمه كالربا.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾^٢

فالآية تطلب من المؤمنين أن يجعلوا بينهم وبين عذاب الله وقاية بترك ما بقي من الربا والآية تبطل ما لم يكن مقبوضاً من الربا وإن كان معقوداً قبل نزول آية التحريم^٣.

ثانياً السنة النبوية:

ماروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

((من أعان ظالماً بباطل ليدحض به حقاً فقد برئ من ذمة الله وذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن أكل درهماً من ربا هو مثل ثلاث وثلاثين زنيةً ومن ثبت لحمه من سحت فالتار أولى به)) . فقد جعل جزاء أكل الربا النار ، ولا يدخل النار إلا من أتى ذنباً عظيماً وإثماً كبيراً^٤.

والسحت بالضم والضممتين الحرام وما خبث من المكاسب^٥.

وفي صحيح الحاكم عن مسروق عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((الربا ثلاثة وسبعون باباً أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه ، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم))^٦.

ثالثاً : الإجماع :

فقد أجمعت الأمة الإسلامية من لدن عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى يومنا هذا على تحريم الربا

ويعتبر الربا من الكبائر لأنه لم يحل في أية شريعة من الشرائع السماوية^٧.

وقد اتفق جمهور الفقهاء أن الربا نوعان

١ (سورة البقرة رقم ٢ / آية ٢٧٥ .

٢ (سورة البقرة رقم ٢ / آية ٢٧٨ .

٣ (تفسير القرطبي ج ٣ ص ٣٦٢-٣٦٣ .

٤ (رواه الطبراني في المعجم الأوسط / كتاب الألف / باب من اسمه ابراهيم رقم ٢٩٤٤ // مجمع الزوائد ومنهج الفوائد ج ٤ ص ١١٧ .

٥ (القاموس المحيط ج ١ ص ١٥٥ .

٦ (رواه ابن ماجه في سننه / كتاب التجارات / باب التغليظ في الربا برقم ٢٢٧٥ .

٧ (مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ج ٢ ص ٢١ .

أولاً: ربا الفضل وهو الزيادة المشروطة في عقد البيع على المعيار الشرعي وهو الكيل أو الوزن في الجنس الواحد، أو هو زيادة أحد العوضين على الآخر في متحد الجنس.

ثانياً : ربا النساء ويُقصد به التأخير عموماً، أو هو فضل الحلول على الأجل وفضل العين على الدين في المكيلين أو الموزونين عند اختلاف الجنس أو في المكيلين أو الموزونين عند اتحاد الجنس أو هو البيع لأجل^١.

وإن الربا بنوعيه (الفضل والنساء) يتجلى في التأمين بنظر المانعين له والقائلين بحرمة....
فإن الشركة إذا دفعت للمؤمن له أو لورثته أو للمستفيد أكثر مما دفعه من النقود لها فهو ربا فضل .
والمؤمن يدفع ذلك للمؤمن له بعد مدة من دفع الأقساط فيكون ربا نساء .

وإذا دفعت الشركة للمؤمن له مثلما دفعه لها ولكن بعد مدة ، فيكون ربا نساء فقط وكلاهما محرم بالنص والاجماع .

وهو بيع نقود بنقود بأقل أو أكثر من الدفع مع تأجيل أحد النقدين ، وبهذا اشتمل على الربا بنوعيه ربا الفضل و ربا النسيئة .

فأصحاب شركات التأمين يأخذون نقود الناس على أن يعطوهم إياها أو أقل منها أو أكثر عند وقوع الحادث المؤمن عليه وهذا هو عين الربا الذي حرمه القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع تحريماً قاطعاً .

٤- عقد التأمين فيه الرهان المحرم لما فيه من الجهالة والغرر والمقامرة والحظ ، والرهان بمعنى القمار أي اللعب على بين لاعبين أو متسابقين على مال أيهما يغلب يفوز بالمال وهو يختلف عن السبق الذي أباحه النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه : ((لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل))^٢ .

فقسط التأمين الذي يدفعه المؤمن له يشبه الرهن المعروف من حيث حبس المال ليتم التعويض عند حدوث الحادث ولكن في الحقيقة يختلف عنه لأنه أقرب إلى القمار فهذا المال يدفعه صاحبه وقد يحصل على التعويض وقد لا يحصل بخلاف الرهن فإنه متأكد من استرجاع العين المرهونة بعد وفاء الدين وفي حال عدم تسديد الدين فضياع العين المرهونة كانت بسبب تقصيره وفساد ذمته...
فالتأمين قائم على الحظ فالمؤمن له يدفع المبالغ التي يدفعها، وقد يستفيد منها وقد لا يستفيد ، فالسالة مسألة حظ إن وقع حادث استفاد وإلا ضاع ماله .

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ج٧ ص ٣١٠٥ والمحلى على المنهاج ج٢ ص ١٦٧ وكشاف القناع على متن الاقناع ج٣ ص ٢٥١-٢٦٣ والفواكه الدواني ج٢ ص ١١١ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه / كتاب الجهاد /باب في السبق حديث ٢٥٧٤ والترمذي في سننه / كتاب الجهاد / باب ماجاء في الرهان والسبق برقم ١٧٠٠ والنسائي في سننه : كتاب الخيل / باب السبق برقم ٣٥٨٥ وابن ماجه في سننه / كتاب الجهاد / باب السبق والرهان برقم ٢٨٧٨ والسبق بفتحيتين: هو المال المكافأة الذي يجعل من طرف ثالث عادة للفائز في السباق بين الخيول أو الجمال ، أو للفائز في دقة تسديد السهام .

٥- عقد التأمين فيه أكل لأموال الناس بالباطل، لأن عقود التأمين تتضمن الغرر والقمار والربا وأخذ مال الغير في المعاولات التجارية بلا مقابل ، فكان من أكل أموال الناس بالباطل .

ولقد حرمت الشريعة الإسلامية أكل أموال الناس بالباطل، والتأمين من قبيل أكل أموال الناس بالباطل، لأن ما يدفعه المؤمن له مبلغ محدود، وقد يأخذ مثله، أو أقل، أو أكثر منه، وقد لا يأخذ شيئاً، فإن أخذ أكثر مما دفع، فبأي وجه أخذ ذلك؟ وإن أخذ أقل، أو لم يأخذ شيئاً فبأي وجه أخذ المؤمن هذا

المال؟ وهذا محرم لدخوله في عموم النهي في قوله عز من قائل: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا

تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا

تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿١٩﴾

٦- في التأمين الإلزام بما لا يلزم شرعاً فإن المؤمن لم يحدث الخطر منه ولم يتسبب في حدوثه وإنما كان مجرد تعاقد مع المؤمن له على ضمان الخطر على فرض وقوعه مقابل مبلغ يدفعه المؤمن له للمؤمن، والمؤمن لم يبذل عملاً للمؤمن له فكان حراماً^٢

٧- التأمين يحمل معنى الصرف :

والصرف هو بيع مال بمال أو ثمن بثمن ...

وإن التأمين يتضمن التزام المؤمن له بإعطاء نقود في سبيل حصوله على نقود في المستقبل، ولذلك كان فيه معنى الصرف .

وعقد الصرف الذي لا يتم التقابض في مجلسه يعتبر فاسداً فيه شبهة ربا، وهذا ما يجعل عقد التأمين فاسداً لا يجوز^٣.

ورد عليهم المجيزون بأن معنى الصرف غير متحقق في عقد التأمين، لأن الصرف لا يكون إلا في مبادلة الذهب بالذهب ، أو الفضة بالفضة، أو أحدهما بالآخر .

٨- بيع الأمان :

إن الأمان لا يباع، ولا يشتري، ولذلك فإن التأمين لا يجوز أن يكون محل معاوضة، أو تجارة، كما لا يجوز أن يكون وسيلة لتحقيق ربح مهما كان هذا الربح محدوداً، وقليلاً للغاية، ذلك لأن التأمين في حقيقته رسالة إنسانية، وخير، ووظيفة اجتماعية محضة .

١ (سورة النساء رقم ٤ / آية ٢٩ .

٢ (حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين / حسين حامد حسان ص ١٣٧ .

٣ (حاشية ابن عابدين باب الصرف ج ١٦ ص ٥١٨ .

وأجاب المجيزون رداً على هذا الدليل :

إن الأمان أعظم ثمرات الحياة، ألا ترون أن الإنسان يسعى ويكدح، ويبذل في سبيل الحصول على الأمان والاطمئنان لنفسه ولأسرته، ولحقوقهم ولستقبلهم كل شيء .

إن القول بأن التامين لا يجوز أن يكون محل معاوضة، لا يستند إلى دليل، فليس في نصوص الكتاب والسنة بيان لما يجوز أخذ العوض فيه، وما لا يجوز أخذ العوض فيه، فيبقى الأمر على الجواز والإباحة الأصلية^١.

ومن ثم ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الضمان، وتحمل التبعة مما يجوز أن يقابل بعوض وإن القول بأن الضمان خير ومعروف هو ما ذهب إليه بعض المالكية ، الذين قالوا بعدم جواز أخذ العوض عن الخير والمعروف كالصلاة، مع أن هذه القلة من المالكية تفرق بين الخير الواجب على فاعله، فلا يجوز أخذ عوض عنه، وبين ما لا يجب على فاعله أخذ العوض فيه، كأخذ العوض عن الطعام يعطى لجائع، وأخذ أهل مكة في عهد عمر وعثمان رضي الله عنهما التعويض عن توسعة المسجد الحرام على حساب أملاكهم، ومما لاشك فيه هو أن التامين والضمان ليس من المعروف الواجب على فاعله، ولذلك جاز أخذ العوض عنه .

أما كون التامين رسالة، ووظيفة اجتماعية، فهو قول مردود، لأن كل ما في الحياة رسالة، والأموال جميعها بما في ذلك الملكية الخاصة هي وظيفة اجتماعية، بل التجارة ذاتها هي ضرب من التعاون تحقق حاجة تبادل الأموال والخدمات، بل إن جميع الهيئات العامة، أو الشركات الخاصة، التي تقوم بخدمات عامة ضرورية، كمرافق البريد والمياه والكهرباء تحقق من وراء ذلك ربحاً، ولم نسمع أن أحداً من فقهاء الشريعة المعاصرين يحرم ذلك، أو ينكره .

٩- تحدي القدر:

إن التامين ولاسيما التأمين على الحياة فيه تحدٌ للقدر الإلهي، ولذلك لا يجوز .

ورد المجيزون على هذه النقطة بأن التأمين ليس ضماناً لعدم وقوع الخطر المؤمن منه حتى يكون تحدياً للأقدار، وهل يستطيع أحد منع القدر من الوقوع

(١) التأمين بين الحظر والإباحة / القاضي المستشار سعدي أبو جيب مدير المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ص ٢٢٠ .

إن التأمين تخفيف لآثار الخطر وترميمه عند وقوعه عن طريق تعاون المؤمن لهم، وهو أمر مطلوب شرعاً .

١٠- عقد التأمين فيه الغبن الفاحش:

والغبن لغة كما في القاموس المحيط من غَبِن الشيء غَبْنًا أي نسيه أو أغفله أو غلط فيه ، وغبنه في البيع أي غشه وخدعه ومنه التغابن أي يغبن بعضهم بعضاً ويوم التغابن لأن أهل الجنة يغبنون أهل النار والغبن الضعف والنسيان^١

وقد قسم الفقهاء الغبن إلى قسمين أحدهما الغبن اليسير، وثانيهما الغبن الفاحش فالغبن اليسير هو ما يدخل تحت تقويم المقومين أي أهل الخبرة في السلع...

والغبن الفاحش هو ما لا يقع تحت تقويم المقومين

مثال ذلك ما إذا اشترى شخص داراً بألف درهم ، فقدرها بعض المقومين بثمانمائة وقدرها بعضهم بتسعمائة وقدرها بعضهم بألف، فإن هذا الغبن يسير لدخوله تحت تقويم المقومين...

فلو قدرها الجميع بأقل من ألف لكان في ذلك غبن فاحش بالنسبة للمشتري ولو قدرها بأكثر من ألف لكان في ذلك غبن فاحش بالنسبة للبائع^٢ .

أما حكم الغبن في العقود:

فالغبن اليسير لا تأثير له في العقود كلها كونه غبناً غير متحقق ومادام كذلك فلا يكون مبطلاً لشيء موجود ومتحقق وهو العقد ولأنه كثيراً ما يقع في المعاملات والناس يتسامحون فيه ..

وأما الغبن الفاحش فإنه يؤثر في العقود المتعلقة بأموال الأوقاف أو أموال المحجور عليهم أو أموال بيت المال^٣

لأن التصرف في هذه الأنواع من الأموال يجب أن يكون في دائرة المصلحة لها وليس من المصلحة في شيء أن تعقد هذه العقود مع مافيه من الغبن الفاحش ، أما الغبن اليسير فيجوز لأنه لا يمكن التحرز عنه ..

١ (القاموس المحيط ج ٤ ص ٢٥٥ .

٢ (تبين الحقائق شرح كنز الدقائق – شرح الزيلعي ج ٤ ص ٢٧٢ .

٣ (رسائل ابن عابدين ج ٢ ص ٧٤ .

ويلحق بهذا النوع المضارب فإنه لايجوز له أن يتصرف بمال المضاربة بالغبن الفاحش ويجوز بالغبن اليسير.....

وقد اختلف الفقهاء في تأثير الغبن الفاحش على العقود وعدم تأثيره

فالحنفية حكى عنهم ثلاثة أقوال :

القول الأول: أن المغبون ليس له حق الفسخ ..

القول الثاني: أن المغبون له حق الفسخ مطلقاً ، وقد اختاره بعض العلماء للفتوى رفقا بأحوال الناس ...

القول الثالث: أن الغبن إذا رافقه تغيير من العاقد الآخر أو من غيره كدلال مثلاً كان للمغبون حق الفسخ لأن الغبن الحاصل ناتج عن الخداع والتضليل

وإذا لم يرافقه تغيير فالعقد لازم ولا خيار للمغبون^١

وبالنظر إلى هذه الأقوال يرى الباحث أن أعدلها وأقربها للقبول هو القول الثالث المفصل، لأن الأخذ بالأول على إطلاقه فيه ضرر كثير وظلم كبير للمغبون والأخذ بالثاني على إطلاقه يؤدي إلى النزاع والتشاحن وعدم استقرار المعاملات فكان لابد من التفصيل رعاية لجانب المتعاقدين...

وأما المالكية: فالمذهب عندهم عدم الرد بالغبن الفاحش في بيع المساومة ويروى أنه يجب الرد بالغبن إذا زاد على الثلث^٢.

وأما الشافعية :

فالظاهر من مذهبهم أن الغبن الفاحش غير مانع من صحة العقد ولزومه إلا في حالتين: الحالة الأولى: تلقي الركبان والحالة الثانية: النجش..^٣

وأما الحنابلة : فلم يثبتوا الرد بالغبن إلا في ثلاث صور:

الأولى: إذا تلقى شخص الركبان أو اشترى منهم

١ (البحر الرائق ج ٦ ص ١٢٦ / نصب الراية للزيلعي ج ٤ ص ٧٩ / ابن عابدين ج ٤ ص ٢٢٠ .

٢ (مقدمات ابن رشد أسفل المدونة ج ٣ ص ٣٣٧ - ٣٣٨ والدسوقي ج ٣ ص ٨٦ .

٣ (مغني المحتاج شرح المنهاج ج ٢ ص ٣٦-٣٧ .

الثانية: النجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها من نجشت الصيد إذا أثرته كأن الناجش يثير كثرة الثمن بنجشه والنجش حرام لأنه غش وخديعة. وذلك كما عند الشافعية وقد روي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النجش^١

الثالثة: المسترسل: اسم فاعل من استرسل إذا استأنس واطمأن ، والمراد به الجاهل بالقيمة من بائع أو مشتر ولا يحسن المماكسة فكأنما استرسل أي أخذ ما أعطاه من غير معرفة بالثمن فله الخيار إذا غبن غبناً فاحشاً يخرج عن العادة .^٢

وعقد التأمين فيه هذا الغبن وهو فاحش في أكثر الأحيان حيث يدفع المؤمن أموالاً طائلة قد تزيد عن الحد المتعارف عليه للتعويض وقد ترفع الشركة أقساط التأمين والمؤمن يجهل مثل هذه الأمور فيقع في الغبن...

وطالما أن الغبن ظاهر في عقد التأمين فهذا كفيل أن يحكم ببطلانه وعدم جوازه ...

٣- اتجاه يفرق في الحكم بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني التكافلي:

فيرى أنصار هذا الاتجاه عدم جواز الأول بينما يرون أن التعاوني جائز أو أنه لا بأس به أو مرغوب فيه (وهي اصطلاحات تتفق على مشروعيتها) وإن اختلفت في الكيفية والفارق الرئيس بين النوعين يكمن في المقصد الأساسي لشركة التأمين.

فإن كان المقصد هو الربح، كان هذا هو التأمين التجاري وإن تحققت تبعاً له أغراض أخرى كما أن المقصد الرئيس عند التجار هو تحقيق الربح، وإن تحققت في التجارات أغراض أخرى من نقل للبضائع وتسويقها وتبادلها.

أما إذا كان المقصد الرئيس من تكوين جماعة التأمين هو التعاون وتبادل المنافع فيما بينهم وجبر الضرر الذي يلحق بعضهم بتكافلهم جميعاً في ذلك ، فهذا هو التأمين التعاوني أو التكافلي أو التبادلي أو الاجتماعي .

(١) رواه البخاري في صحيحه / كتاب البيوع / باب النجش برقم ٢١٤٢ ومسلم في صحيحه / كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه برقم ١٥١٦ .

(٢) كشف القناع على متن الاقتناع ج ٢ ص ٥٤ ، الشرح الكبير للمقديسي ج ٤ ص ٧٧-٧٩ .

وبناءً على هذا الفارق فإن المؤمنين في التأمين التجاري ليسوا هم في حقيقة الأمر المؤمن لهم ، فإن شركة التأمين وهي طرف مستقل منفصل عن المؤمن لهم هي التي تتقاسم الأرباح التي تحققها العملية التأمينية، والرغبة في هذه الأرباح هي التي حفزتهم إلى إنشاء هذه الشركة .

بينما في جماعة التأمين التعاوني فإن المؤمن هو نفسه المؤمن له وتجتمع الصفتان اجتماعاً حقيقياً في المنشئين لهذه الجماعة وهم يتقاسمون فيما بينهم كافة نتائج التكافل والتضامن تقاسماً حقيقياً دون تدخل طرف ثالث^١ .

وفي عام ١٩٦٢ كتب الشيخ عيسوي أحمد عيسوي أستاذ الشريعة بكلية الحقوق جامعة عين شمس بحثاً مفصلاً حول التأمين في الشريعة والقانون حيث انتهى إلى حرمة التأمين التجاري بكل أنواعه وإباحة التأمين التعاوني^٢

وفي آب عام ١٩٦٥ نشر الدكتور محمد البهي عضو المجمع الفقهي ووزير الأوقاف وشؤون الأزهر سابقاً كتابه (نظام التأمين في هدي أحكام الإسلام وضرورات المجتمع المعاصر) ، فأجاز فيه التأمين التعاوني لا التجاري حيث قال (إنه عقد تكافلي جماعي بين المؤمن لهم، وعقد المضاربة بين المؤمن لهم كطرف والشركة كطرف آخر) .

فشركة التأمين ليست إلا وكيلة عن طرفي عقد التكافل ومفوضة بتحصيل الأقساط واستثمار الأموال، ولها نظير عملها (أجر) تقتطعه من أموال المشتركين وأرباح هذه الأموال ، فعقد التأمين كأنه تضمن عقدين :

- عقد التكافل والمشاركة في دفع الضرر عند الملمات .

- وعقد الوكالة والمضاربة^٣ .

وهذه الأوصاف لا تنطبق أبداً على التأمين التجاري .

وهذا الاتجاه يمثل قول الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة في ختام تعليقه على البحوث التي قدمت في موضوع التأمين في (أسبوع الفقه الإسلامي) في دمشق المنعقد عام ١٩٦١ حيث قرر النتيجتين التاليتين :

إحدهما: إن التأمين التعاوني حلال لاشبهه فيه فهو ضرب من ضروب التكافل وهو معاملة أساسها التعاون والتبرع وهي خالية من معنى المعاوضة لذلك انتفت عنها مفسدة الجهالة والغرر والغبن وشبهة الربا .

ويضيف فضيلته: إن التأمين التعاوني أن يتفق جماعة على تكوين رأسمال يساهمون فيه ويستغلونه استغلالاً غير مخالف لأوامر الشرع الإسلامي على أن يعينوا أسرة من يموت منهم بمال يعطونه أو

(١) عقود التأمين - محمد بلتاجي ص ٤١ - ٤٢ .

(٢) مجلة العلوم القانونية والاقتصادية عدد تموز ١٩٦٢ .

(٣) نظام التأمين في هدي أحكام الإسلام وضرورات المجتمع المعاصر - محمد البهي طبعة عام ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

يسددون دين من بذمته مغارم مالية أو يعالجون مرضاهم فهذا من قبيل التعاون على البر والتقوى^١

ثانيهما: إننا نكره عقود التأمين غير التعاوني للأسباب التالية :

- ١- لأنه فيه قماراً أو شبهة قمار على الأقل .
- ٢- لأنه فيه غرراً والغرر لا تصح مع العقود .
- ٣- لأنه فيه ربا حيث تعطى فيه الفائدة ومن جهة أخرى يعطي القليل من النقود ويأخذ الكثير .
- ٤- لأنه عقد صرف وهو إعطاء نقود في سبيل نقود في المستقبل والصرف لا يصح إلا بالقبض .
- ٥- لا توجد ضرورة اقتصادية توجبه .

وقد ورد النص بـ(نكره) معناه ((لا نستحله)) وهذا سير على أدب التعبير عند السلف من فقهاءنا فهم لا يعبرون بالتحريم إلا فيما قام الدليل القطعي على تحريمه^٢ .

وممن وافق هذا الاتجاه الدكتور حسين حامد حسان^٣ ، والدكتور محمد الدسوقي^٤ وهذا ما قرره المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة المنعقد في شباط ١٩٧٦م .

حيث قرر المجمع جواز التأمين التعاوني بدلاً من التأمين التجاري المحرم للأدلة الآتية :

الأول: إن التأمين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها التعاون على تفتيت المخاطر والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الحوادث وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر .

فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وإنما يستهدفون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر .

الثاني: خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه ربا الفضل وربا النسيئة فالعقود ليست ربوية والأقساط لا تستغل في معاملات ربوية .

الثالث: لا يضر جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم بالنفع لأنهم متبرعون فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة بخلاف التأمين التجاري فإنه عقد معاوضة مالية تجارية .

(١) التأمين التجاري والبدل الإسلامي / غريب الجمال ص ٧٢ - ٧٣ .
(٢) عقود التأمين - محمد بلتاجي ص ٤٣ + ص ٥٢٦ - ٥٢٧ أسبوع الفقه الإسلامي .
(٣) حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين / حسين حامد حسان ص ١٣٦ - ١٣٨ .
(٤) التأمين موقف الشريعة منه / محمد السيد الدسوقي ص ١٣٩ - ١٤٢ .

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشئ هذا التعاون سواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تعاونية مختلطة^١.

وخلاصة القول :

إن شبه الإجماع قائم بين العلماء في قراراتهم وتوصياتهم في مجمع البحوث الإسلامية على جواز التأمين التعاوني والمطالبة بإحلاله محل التأمين التجاري في جميع صورته، وهذا يؤكد مشروعية التأمين التعاوني وخلوه من كل شبهات التحريم ولاسيما أنه يتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها وهو ضرب من ضروب التكافل الاجتماعي في الإسلام .

وهذا ما قرره المجمع الفقهي (أسبوع الفقه الإسلامي – دمشق ١٩٦١) (ندوة التشريع الإسلامي- ليبيا ١٩٧٢)(قرار هيئة كبار العلماء في السعودية رقم ١٣٩٧/٥٢ هـ .)

٤- اتجاه يفرق في حكم التأمين بين التجاري والتعاوني :

فيرى أن التعاوني (وما يشبهه في القصد الأساس منه) مشروع لأنه من التعاون على البر والتقوى .
أما التجاري : فيتوقف في حكمه ويرى أنه يحتاج إلى مزيد دراسة ويمثل هذا الاتجاه ما قرره المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد بالقاهرة (في المحرم وصفر ١٣٨٥ هـ أيار وحزيران ١٩٦٥م) حيث قرر بشأن التأمين :

أ- التأمين الذي تقوم به جمعيات تعاونية يشترك فيها جميع المؤمن لهم لتؤدي لأعضائها ما يحتاجون إليه من معونات وخدمات أمر مشروع وهو من التعاون على البر .

ب- نظام المعاشات الحكومي وما يشبهه من نظام التأمين الاجتماعي المتبع في دول أخرى كل هذا من الأعمال الجائزة .

ج- أما أنواع التأمينات التي تقوم بها الشركات أياً كان وضعها مثل التأمين الخاص بمسؤولية المؤمن له، والتأمين الخاص بما يقع على المؤمن له من غيره والتأمين الخاص بالحوادث والتأمين على الحياة وما في حكمه .

فقد قرر المؤتمر الاستمرار في دراستها بواسطة لجنة جامعة لعلماء الشريعة وخبراء اقتصاديين وقانونيين واجتماعيين .

مع الوقوف قبل إبداء الرأي على آراء علماء المسلمين في جميع الأقطار الإسلامية بالقدر المستطاع .

(١) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ط ٥ ١٩٧٦ ص ٤٣ ومابعداها .

وأما التأمين التعاوني والاجتماعي وما يندرج تحتها من التأمين الصحي ضد العجز والبطالة والشيخوخة وإصابات العمل فقد قرر المؤتمر الثاني جوازه^١.

وأما آراء الأعضاء الشرعيين من لجنة التأمين التي شكلها مجمع البحوث.

١- الشيخ محمد أبو زهرة والشيخ علي السائيس عضواً في اللجنة والشيخ طه الديناري خير اللجنة الشافعي والشيخ محمد عبد اللطيف السبكي خير اللجنة الحنبلي والشيخ محمد مبروك خير اللجنة المالكي يرون التأمين بجميع أنواعه باطلاً وأن عقوده باطلة وفاسدة...

٢- الشيخ علي الخفيف يرى إباحة التأمين بجميع أنواعه مادام خالياً من الربا لأنه ضرب من ضروب التعاون وأيده الأستاذ محمد يوسف موسى والأستاذ عبد الرحمن عيسى^٢.

٣- الشيخ محمد أحمد فرج السنهوري عضو المجمع واللجنة يرى إباحة التأمين ما عدا التأمين على الحياة^٣.

وبعد هذه الجولة في آراء الفقهاء وبعد أن ظهرت أقوالهم بين مجيز ومانع ومفصل بين أنواع التأمين.

يخلص الباحث إلى القول

بأن التأمين موضوع ذو أهمية بالغة وهو نازلة اقتصادية يجب تكثيف الجهود لبحثه في كافة المجالات العلمية والمهنية المختلفة ومن جهات ذات اختصاص وأن يكون ذلك ضمن قواعد الإسلام العامة وثوابته الجلية.

هذا وكما استدل المانعون للتأمين بشكل مطلق بأن فيه الغرر الفاحش وبأنه ضرب من ضروب المقامرة وأن فيه الربا بنوعيه ربا الفضل وربا النساء والرهان المحرم وأكل أموال الناس بالباطل وغير ذلك. استدل المجيزون للتأمين بشكل مطلق بعدة أدلة ولكن الفريق المخالف رد عليها.....

أدلة المجيزين والمانعين والرد عليها:

فمن أدلة المجيزين التأمين بشكل مطلق:

١- المصلحة العامة دليل للحل وفي التأمين تتحقق المصلحة للمؤمن بالربح والمؤمن له بالطمأنينة.

وفي هذا الشأن يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - الطريق السابع^١:

١) عقود التأمين - محمد بلتاجي ص ٤٥ - عقد التأمين في الفقه الإسلامي والقانون المقارن / عباس حسني ١٩٠٥.

٢) مجلة البحوث الإسلامية ج ٤ ص ٢١٩-٢٢٠-٢٢١.

٣) بحث في التأمين / السنهوري ص ١٩٩-٢٠٠ - مجلة المحامون عدد ٣ - ٤ / ٢٠٠٥ ص ٢٥٤.

المصالح المرسله وهو أن يرى المجتهد أن هذا الفعل يجلب منفعة راجحة وليس في الشرع ما ينفيه ، فهذه الطريق فيها خلاف مشهور ، فالفقهاء يسمونها المصالح المرسله ومنهم من يسميها الرأي ، وبعضهم يقرب إليها الاستحسان وقريب منها ذوق الصوفية ووجدتهم وإلهاماتهم ، فإن حاصلها أنهم يجدون في القول والعمل مصلحة في قلوبهم وأديانهم ويذوقون طعم ثمرته وهذه مصلحة لكن بعض الناس يخص المصالح المرسله بحفظ النفوس والأموال والأعراض والعقول والأديان وليس كذلك ، بل المصالح المرسله في جلب المنافع وفي دفع المضار ، وما ذكره من دفع المضار عن هذه الأمور الخمسة فهو أحد القسمين .

وجلب المنفعة يكون في الدنيا وفي الدين ، ففي الدنيا كالمعاملات والأعمال التي يقال فيها مصلحة من غير خطر شرعي ، وفي الدين ككثير من المعارف والأحوال والعبادات والزهاديات التي يقال فيها مصلحة للإنسان من غير منع شرعي ، فمن قصر المصالح على العقوبات التي فيها دفع الفساد عن تلك الأحوال ليحفظ الخمسة فقط ، فقد قصر .

وهذا فصل عظيم ينبغي الاهتمام به ، فإن من جهته حصل في الدين اضطراب عظيم وكثير من الأمراء والعلماء والعباد رأوا مصالح فاستعملوها بناء على هذا الأصل ، وقد يكون منها ما هو محظور في الشرع ولم يعلموه ، وربما قدم على المصالح المرسله كلاماً بخلاف النصوص ، وكثير منهم من أهمل مصالح يجب اعتبارها شرعاً بناء على أن الشرع لم يرد بها ففوت واجبات ومستحبات أو وقع في محظورات ومكروهات وقد يكون الشرع ورد بذلك ولم يعلمه^٢.

ويقول الاستاذ عبد الرحمن عيسى : (ومن الإنصاف أن نقرر أن التأمين نشأ وليد الحاجة ، ولم تزل عملياته تتعدد وتنوع تبعاً لما يحققه من مصالح اقتصادية كبيرة فقلما نجد باخرة تعبر البحار إلا مؤمناً عليها ، وقلما نجد البضائع تشحن من الخارج بجرأ أو جواً إلا مؤمناً عليها ، وكذلك قلما نجد العمارات الشاهقة والمتاجر الكبيرة إلا مؤمناً عليها ضد الحريق ، وكذلك مخازن البنوك ومخازن الشركات للقطن والحبوب وغيرها مؤمن عليها ضد الحريق ، وكذلك مخازن البترول والزيوت ومخازن الأخشاب وكذلك المصانع الكبيرة وعمالها مؤمن عليها ، وكذلك السيارات والطائرات ، فقد دفعت قواعد الاقتصاد الناس دفعاً إلى التأمين لدى شركات التأمين ليؤمنوا الكوارث المالية الفادحة التي يتعرضون لها نظير ما يدفعون لشركات التأمين من مال لا يذكر بجانب الكوارث والخسارة إذا نزلت بفرد منهم)^٣.

وقال الأستاذ عبد الرحمن عيسى أيضاً :

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ١١ ص ٣٤٢-٣٤٣ وانظر مجلة البحوث الإسلامية عدد ٤٧ إصدار صفر ١٤١٦ باب المصلحة عند الحنابلة .

(٢) مجلة البحوث جزء ٢٠ ص ٦٣ .

(٣) مجلة البحوث الإسلامية ج ٤ ص ٢٢٥ .

وقد قرر العلماء أن المصالح العامة إذا كانت تناسب حكماً شرعياً فإن ذلك الحكم الذي تناسبه يثبت للعمل الذي يحقق المصلحة العامة اعتباراً بهذا الوصف المناسب للحكم ، ولهم في ذلك سلف عظيم أبو بكر وعمر وعثمان وغيرهم ، فقد جمع أبو بكر رضي الله عنه القرآن في صحف بعد موقعة اليمامة ؛ خوفاً من ضياعه بقتل القراء ولم يكن ذلك من قبل أبي بكر .

وقد نسخ عثمان بن عفان من هذه الصحف أربعة مصاحف ، ووزعها على الأقطار وأمر بحرق كل صحيفة تخالف الصحف ؛ منعاً لاختلاف الناس في القرآن .

ولعمر بن الخطاب من ذلك الكثير لإثبات الحكم الشرعي للعمل الذي يحقق المصلحة العامة ؛ فهو الذي أنشأ الدواوين وأنشأ البريد ، بل قد أسقط عمر سهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة مع أنها صنف من الأصناف الثمانية الذين تصرف لهم الزكاة ؛ وذلك لأن عمر رضي الله عنه رأى أن هذا الصنف كان يأخذ من الزكاة مراعاة لمصلحة المسلمين إذا كان فيهم ضعف ، وكانوا في حاجة إلى تألف هذا الصنف ، ولكن لما قويت شوكة المسلمين ولم يصيروا في حاجة إلى تأليف هؤلاء رأى عمر رضي الله عنه وهو البصير بأمر المسلمين ألا مصلحة في إعطاء هذا الصنف من الزكاة ، بل المصلحة في منعهم ؛ لئلا يظن بالمسلمين الضعف . كذلك أسقط عمر حد السرقة عن السارق عام الرمادة لما اشتدت المجاعة، ربما تكون هي التي دفعت تحت تأثير العوامل الطبيعية إلى السرقة ليحصل السارق على الطعام الذي لا يكاد يجده ..

فتكون حالة الضرورة هي الدافع على السرقة فافتضى عدم إقامة الحد مراعاة لهذه العوامل الطبيعية^١.

فهذه المواقف وأمثالها من الخلفاء الراشدين على مشهد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عدم إنكارهم ؛ دليل على أنهم يرون أن المصالح العامة من الأمور المناسبة للحكم الشرعي ، والتي ينبني عليها ثبوت ذلك الحكم وقد بينا بوضوح تام أن التأمين يحقق مصالح عامة وهامة ؛ فيكون حكمه الجواز شرعاً اعتباراً لما يحققه من المصالح العامة .

٢-الأصل في العقود الإباحة ولا يحرم إلا بنص .

٣-أنه أصبح ضرورة ملحة في المجتمع وعرفاً لا بد منه .

٤-العرف باعتباره مصدر من مصادر التشريع ، وعقد التأمين أصبح عرفاً بين الناس .

٥-نظام الموالاة (أن يقول شخص مجهول النسب لعربي أنت وليي تعقل عني إذا جنيت وترثني إذا أنا مت)^٢.

٦-نظام العاقلة: إذا جنى أحد جنابة قتل غير العمد ، فتقوم العاقلة (القبيلة) التي ينتسب إليها القاتل بدفع الدية^٣.

(١) مجلة البحوث الإسلامية ج ٤ ص ٢٢٦.

(٢) البنابة في شرح الهداية للعيني ج ١٠ ص ٣٣ - رد المحتار على الدر المختار ج ٩ ص ١٧٣.

(٣) البنابة في شرح الهداية للعيني ج ١٢ ص ٤٥٣.

٧- عقد التأمين يشبه عقد المضاربة إلى حد كبير .

يمكن قياس التأمين على المضاربة لما بينهما من شبه.

فالمضاربة لغة: مفاعلة من الضرب في الأرض وهو السير فيها.

وشرعاً : (عقد شركة في الربح بمال من جانب) رب المال (وعمل من جانب) المضارب... وركنها الإيجاب والقبول.

ومن شروطها : كون نصيب المضارب من الربح، حتى لو شرط له من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت^١.

فالمضاربة في قول العلماء هي أن يدفع أحد مالا إلى غيره ليتجر فيه.

ويكون الربح بينهما على ما شرطاً، لرب المال بسبب ماله، وللمضارب باعتباره عمله هو سبب الربح .
والتأمين يشبه عقد المضاربة، وفيه يكون المال من جانب المشتركين الذين يدفعون الأقساط ، ويكون العمل من جانب الشركة (المؤمن) التي تستغل هذه الأموال والربح للمشاركين، وللشركة حسب التعاقد وتكون الحصص من الأرباح لا من رأس المال...^٢

٨- قاعدة الالتزامات والوعد الملزم عند المالكية : إن عقد التأمين يمكن قياسه على الوعد الملزم عند المالكية .

وذلك لأن من وعد آخر بشيء يهبه له مثلاً، أو وعده بفعل كذا، فلا يلزمه شيء عند الحنفية والشافعية، والظاهرية، وأما المالكية فلفقها بهم أقوال، أشهرها:

أن الواعد لا يلزمه شيء إلا إذا باشر الموعد تحقيق السبب الذي ذكر في الوعد. وعليه، فلو قال لآخر: بع أرضك الآن، وإن لحقتك من هذا البيع خسارة فأنا أرضيك، فباعها بخسارة، فقد وجب على القائل أن يتحمل تلك الخسارة، وهذا هو قول ابن وهب، واختاره أصبغ، لأن العدة كانت على سبب وهو البيع^٣.

(١) الدر المختار ج ٥ ص ٢٠٨ _ الباب في شرح الكتاب عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي ج ٢ ص ١٣١ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٦ ص ٨٦-٨٧ .

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٣ ص ٦٥ .

وقياساً على ذلك، فإن أقل ما يمكن أن يقال في عقد التأمين أنه التزام بتحمل الخسائر عن الموعد (المؤمن له) في حادث معين محتمل الوقوع، ونظير الالتزام بتحمل خسارة المبيع عن البائع في المثال الذي ذكر ...

٩- نظام التقاعد والمعاشات ..

قبل فقهاء الشريعة نظام التقاعد، والتأمينات الاجتماعية، وأقروا بشرعية ذلك النظام لما فيه من مصلحة عامة يقبل بها الشرع والعقل، ولم ينازع في ذلك أحد. وهذا النظام يتشابه مع عقد التأمين إلى حد كبير..
ففي نظام التقاعد يدفع الموظف في كل شهر جزءاً من راتبه، حتى إذا بلغ سن التقاعد دفعت له الدولة راتباً شهرياً طيلة حياته يتناسب مع مدة الخدمة، وبعد موته تستحق عائلته راتباً شهرياً وفق نظام خاص.

وإذا عرفنا بأن شركة التأمين في عقد التأمين تدفع للمؤمن له مبلغاً محدداً يعرفه الطرفان حين العقد، وعرفنا أن الموظف والعامل لا يعرفان مقدار ما سيقبضان، أدركنا بأن الغرر والجهالة في نظام التقاعد، وفي التأمينات أشد مما هو في عقد التأمين، وهذا ما يجعل عقد التأمين أولى بالجواز والحل.

ورد عليهم المانعون بأن ما ذكرتم لا يستقيم لأسباب:-
(أ) إن قولكم بأن جميع الفقهاء المعاصرين قالوا بجواز التقاعد والتأمينات الاجتماعية دعوى بغير دليل، فهناك من لم يقل به.
وعلى فرض أنهم قالوا بجوازه، فهل يُعتبر قولهم إجماعاً صحيحاً؟
(ب) يمكن أن نجد في التقاعد، وفي التأمينات الغرر، والمخاطرة، والمقامرة، بل هذه في التقاعد أشد، لأن توزيع ما يستحقه ورثة الموظف المتقاعد يجري على غير أحكام المواريث عطاءً مستمراً، أو مؤقتاً، أو حرماناً.
(ج) يمكن أن يقال بأن ما تدفعه الدولة للمتقاعد منحة لرعاية مواطنيها، وهي مسؤولة عن هذه الرعاية، وبذلك لا يكون بينه وبين عقد التأمين أي شبه، لأننا نعرف أن التأمين معاوضة مالية تجارية استغلالية بقصد الربح.
(د) ويمكن أن يقال أيضاً بأن بين التأمين الاجتماعي، والتأمين التجاري، فرقاً جوهرياً هو أن القصد من الأول التعاون لا التجارة، أما الثاني فالقصد الأساسي منه التجارة على غير النهج الشرعي، ولذلك فإن ما ذكره أنصار التأمين لا يصلح أن يكون دليلاً لإثبات جواز التأمين.^١

(١) أسبوع الفقه الإسلامي ص ٤١٤-٤١٥ .

١٠- ضمان خطر الطريق والتأمين:

نص فقهاء الحنفية على أن من قال لآخر: اسلك هذا الطريق فإنه آمن، وإن أصابك فيه شيء فأنا ضامن، فسلكه، فأخذ ماله، فإن القائل يضمن، وهذه صورة تصلح أن تكون نصاً استثنائياً قوياً في جواز التأمين على الأموال من الأخطار. ولو أن فقهاءنا عليهم الرحمة والرضوان عاشوا عصرنا، ورأوا ما فيه من الأخطار وما تخلفه من كوارث لقالوا بقبول نظام التأمين^١

ورد عليهم المانعون للتأمين :

أ- بأن الاستدلال بالمصلحة غير صحيح لأن المصالح في الشريعة الإسلامية ثلاثة أقسام

أ- قسم شهد الشرع باعتباره فهو حجة .

ب- قسم سكت الشرع عنه فلم يشهد له باعتباره أو إلغاء (فهو مصلحة مرسل) وهذا محل اجتهد المجتهدين .

ج- وقسم شهد الشرع بإلغائه وعقود التأمين فيها جهالة وغرر ومقامرة وربما فكانت مما شهد الشرع بإلغائه لتغلب جانب المفسدة فيه على جانب المصلحة .

فالمصلحة الشرعية حجة عند من يقول بها بشروط .

أولاً: ألا تصادم نصاً من قرآن أو سنة ولا مقصداً من مقاصد الشريعة .

ثانياً: أن تكون المصلحة عامة لكل الناس وليست خاصة بفئة معينة .

ثالثاً: أن تكون المصلحة حقيقية لا وهمية .

رابعاً: أن تكون المصلحة لحفظ أمر ضروري من الضرورات الخمس .

خامساً: أن تكون المصلحة فيما يعقل معناه من المعاملات فلا مدخل لها في التعبدات ولا ما جرى مجراها^٢ .

وكل هذه الشروط لا توجد في التأمين لمعارضته نصوص الشريعة القاضية بتحريم القمار والربا والغرر ويحقق المصلحة لفئة من الناس ومخل بالأمر الضروري .

٢- الاستدلال بالإباحة الأصلية في العقود لا تصلح دليلاً لأن العمل بقاعدة الأصل في العقود الإباحة مشروط بعدم التنافي بينها وبين أدلة الشريعة ، وعقود التأمين قامت الأدلة على مناقضتها لأدلة الكتاب والسنة .

١ (حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٧١ - ٢٧٢ // فتاوى واستشارات موقع الإسلام اليوم ج ١٧ ص ٣٠١ .
٢ (التأمين انواع وأحكام / عبد الوهاب مرشد مهيب الشرعي - بحث ص ٣٢ - ٣٣ .

٣- الاستدلال بأن الضرورات تبيح المحظورات وبأن عقد التأمين أصبح ضرورة ملحة لا يصح لأن هناك طرقاً عديدة لكسب الطيبات أكثر مما حرمة الله من الطرق غير المشروعة فليس هناك ضرورة معتبرة شرعاً تلجئ إلى ما حرّمته الشريعة من عقود .

٤- ولا يصح كذلك الاستدلال بالعرف فإن العرف ليس من أدلة تشريع الأحكام الأصلية ، وإنما يبنى عليه في تطبيق الأحكام (مصدر تبعي) ، وفهم المراد من ألفاظ النصوص، ومن عبارات الناس في أيمانهم وتداعيهم وأخبارهم وسائر ما يحتاج إلى تحديد المقصود منه من الأفعال والأقوال؛ فلا تأثير له فيما تبين أمره، وتعين المقصود منه، وقد دلت الأدلة دلالة واضحة على منع التأمين.. فلا اعتبار به معها .

٥- الاستدلال بنظام الموالة قياس مع الفارق:

لأن من شرط القياس أن يكون المقيس عليه منصوباً أو مجمعاً عليه وإلا فللمخالف في الفرع أن يمنع حكم الأصل فلا يكون القياس مفيداً في إلزام المخالف حكم الفرع .

وكذلك وجود الفارق ؛ فإن عقود التأمين هدفها الربح المادي المشوب بالغرر والقمار وفاحش الجهالة بخلاف عقد ولاء الموالة فالقصد الأول فيه هو التأخي في الإسلام والتناصر والتعاون في الشدة والرخاء وسائر الأحوال ، وما يكون من كسب مادي فالقصد إليه بالتبع ، وشتان ما بين عقد يكون المتعاقد به كفرد من الأسرة وبين عقد لا يحس فيه كل من المتعاقدين بشيء من العاطفة الإنسانية والإخاء الإسلامي نحو الآخر ولا يتحسس كل منهما عن أحوال صاحبه إلا تحسناً تجارياً ليس لخالص مودة أو صدق إخاء ، وإنما هو من خشية الإفلاس أو الغرامة عند العطب ، فطابع هذا العقد التكالب على المال ، والحرص المقنن على جمعه من طرق شعارها المخاطرة ودثارها المقامرة فكيف يقاس بعقد عماده الإحسان وإسداء المعروف ^١ .

٦- القياس على نظام العاقلة قياس مع الفارق أيضاً .

وبيانه من وجوه :

الأول : إن الأصل في تحمل العاقلة لدية الخطأ ما بينها وبين القاتل خطأ من الرحم والقربة التي تدعو إلى النصرة والتواصل والتعاون وإسداء المعروف ولو دون مقابل ، وعقود التأمين تجارية استغلالية تقوم على معاوضات مادية محضة ، لا تمت إلى عاطفة الإحسان وبواعث المعروف بصلة .

الثاني : إن ما يتحملة أفراد العاقلة يختلف باختلاف أحوالهم من غنى وفقير وتوسط بينهما، أما أعضاء شركة التأمين فيتحملون على السواء في خصوص مال الشركة سواء في هذا ذكورهم وإناثهم غنيهم ومتوسطهم ، ولا ينظر في التحمل إلى ثروتهم الخاصة في تقدير ما يتحملة كل عضو ، وهذا مما يبعدها

(١) التأمين انواع وأحكام / عبد الوهاب مرشد مهيب الشريبي - بحث ٢٠١٠ م.

عن قصد المعروف والإحسان ، ويعين قصد أعضائها إلى التجارة واستغلال المستأمنين لإعانتهم على ترميم أخطارهم .

الثالث : إن صلة النسب والقرباة تقضي بأن يكون أهل النصر من القبيلة مسؤولين عن أفرادها في كثير من مشاكل الحياة ومطالبها ، فعليهم حل مشاكلهم ، والأخذ على يد مسيئهم ، وحماية ضعيفهم من غوائل الزمن وأحداثه ، وهذا المعنى مفقود في شركات التأمين ؛ إذ لا رابطة رُوحية بينها وبين المستأمنين ، ولا أواصر رحم تدعو إلى الإحسان ودفع الظلم والعدوان ، أو تجعل لها سلطاناً على المستأمنين يخول لها الأخذ على أيديهم وتقويم اعوجاجهم . وإذا كان الشبه بين العاقلة والتأمين في بواعث التحمل وآثاره مفقوداً لم يصح أن يقاس أحدهما بالآخر .

٧-الاستدلال بأن عقود التأمين التجاري من عقود المضاربة أو ما في معناه غير صحيح؛ فإن رأس المال في المضاربة لم يخرج عن ملك صاحبه، وما يدفعه المستأمن يخرج بعقد التأمين من ملكه إلى ملك الشركة، حسبما يقضي به نظام التأمين. وإن رأس مال المضاربة يستحقه ورثة مالكة عند موته، وفي التأمين قد يستحق الورثة نظاماً مبلغ التأمين، ولو لم يدفع مورثهم إلا قسطاً واحداً، وقد لا يستحقون شيئاً إذا جعل المستفيد سوى المستأمن وورثته، وإن الربح في المضاربة يكون بين الشريكين نسباً مئوية مثلاً بخلاف التأمين؛ فربح رأس المال وخسارته للشركة وليس للمؤمن له إلا مبلغ التأمين أو مبلغ غير محدد.

٨- قياس عقد التأمين التجاري على الوعد الملزم عند من يقول به لا يصح؛ لأنه قياس مع الفارق، ومن الفروق أن الوعد بقرض أو إعارة أو تحمل خسارة مثلاً من باب المعروف المحض؛ فكان الوفاء به واجباً أو من مكارم الأخلاق، بخلاف عقود التأمين فإنها معاوضة تجارية باعثها الربح المادي؛ فلا يغتفر فيها ما يغتفر في التبرعات من الجهالة والغرر....

٩- قياس عقود التأمين التجاري على نظام التقاعد غير صحيح؛ فإنه قياس مع الفارق أيضاً؛ لأن ما يعطى من التقاعد حق التزم به ولي الأمر باعتباره مسؤولاً عن رعيته، وراعى في صرفه ما قام به الموظف من خدمة الأمة، ووضع له نظاماً راعى فيه مصلحة أقرب الناس إلى الموظف، ونظر إلى مظنة الحاجة فيهم؛ فليس نظام التقاعد من باب المعاوضات المالية بين الدولة وموظفيها. وعلى هذا فلا شبه بينه وبين التأمين الذي هو من عقود المعاوضات المالية التجارية التي يقصد بها استغلال الشركات للمستأمنين والكسب من ورائهم بطرق غير مشروعة؛ لأن ما يعطى في حالة التقاعد يُعتبر حقاً التزم

به من حكومات مسؤولة عن رعييتها وتصرفها لن قام بخدمة الأمة؛ كفاءً لمعروفه، وتعاونًا معه جزاء تعاونه معها ببذنه وفكره وقطع الكثير من فراغه في سبيل النهوض معها بالأمة^١.

١٠- قياس عقد التأمين على ضمان خطر الطريق عند الحنفية لا يصح :

لأن عقد التأمين ليس فيه أي وجه من وجوه الضمان التي أقرها الفقه الإسلامي. ونحن نعلم من أحكام الشريعة أن أسباب الضمان هي :

أ) العدوان: كالقتل، والحرق، والهدم، فمن تعدى على مال أخيه وجب عليه الضمان إما بمثله إن كان مثلياً، وإما بقيمته إن كان قيمياً، أما في التأمين فإن المؤمن لم يرتكب أي عدوان على مال المؤمن له حتى يضمنه .

ب) التسبب بالإتلاف، فمن حفر بئراً في غير أرضه، أو رمى شيئاً في الطريق مثلاً، وأدى ذلك إلى إلحاق الضرر بالناس، أو بأموالهم، فإن الحافر والرامي ضامنان لذلك الضرر، ومن الواضح أن المؤمن ليس متسبباً بإلحاق الضرر بمال المؤمن له حتى يكون مسؤولاً عن تعويضه .

ج) وضع اليد بغير وجه حق، كما في السرقة، والغصب، والمبيع بيعاً صحيحاً يبقى تحت يد البائع، فهذه ونحوها سبب للضمان ناشئ عن وضع اليد، أما المؤمن عليه في عقد التأمين فليس تحت يد المؤمن حتى يضمن ما يلحقه من ضرر، إنما هو تحت يد المؤمن له.

د) الكفالة: وهناك أوجه خلاف بين الكفالة والتأمين^٢.

وبين هذين الرأيين الرئيسيين رأي المجيزين ورأي المانعين .

سؤال يطرح نفسه: هل الأصل في العقود الإباحة أم المنع؟

هل تقرر الشريعة الإسلامية مبدأ سلطان الإرادة التعاقدية أم لا؟

فنقطة الانطلاق في بحث حكم الشريعة في عقود التأمين وحجر الأساس في الموضوع هي :

- هل أنواع العقود في الشريعة الإسلامية محصورة، لاتقبل الزيادة والإسلام يحصر الناس في أنواع معينة من العقود المعروفة كالبيع والإجارة والهبة والرهن والشركة وغيرها ؟

أم أن الشريعة تركت الباب مفتوحاً أمام الناس فيمكنهم أن يتعارفوا على أنواع جديدة إذا دعت الحاجة لذلك إذا توافرت أركان العقد وشروطه؟!

في هذا يقول الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة (وهو من القائلين ببطلان عقد التأمين) .

إن قاعدة الأصل في العقود الإباحة إنما تنطبق على شروط العقد لا على أصله وإن المشتغلين بالقانون والاقتصاد يجعلون التأمين عرفاً عاماً اقتصادياً، والعرف مصدر من مصادر الشريعة .

١ - التأمين بين الحظر والإباحة القاضي المستشار سعدي أبو جيب مدير الجمع الفقهي في مكة المكرمة ص ٢٢٢.

٢ (حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

فيقول فضيلته : إن العرف مصدر من مصادر الشريعة بشرط أن يكون عرفاً صحيحاً لا فاسداً ، فإن خالف نصاً أو أصلاً مقررأ من أصول الشريعة لا يلتفت إليه .
ولا يمكن أن نجعل التأمين عرفاً لأن المتعاملين به عدد محدود من الناس ولا يمكن أن نعتبره من الضرورات ، إذ لا ضرورة ولا حاجة مطلقاً توجب التأمين والمصلحة التي يجب أن تراعى يجب أن تكون ملائمة لمقاصد الشريعة وألا تتعارض مع نصوصها وأن يكون فيها دفع الحرج والمشقة^١ .

وينتهي الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله من بحثه إلى نتائج من بينها :

- (١) إن المذاهب الإسلامية القائمة لا يوجد من العقود التي إجازتها ما يتشابه مع عقد التأمين أياً كانت صورة التأمين ، وإن المتأخرين من المذهب الحنفي أفتوا بعدم جواز التأمين البحري لأنه لا يشبه أي عقد من العقود المقررة في المذهب .
- (٢) إن النظر إلى عقد التأمين على أنه من العقود التي جدت وأن الأصل في العقود الإباحة حتى يقوم الدليل على المنع لا يؤدي إلى إجازته ، لاشتماله على أمور غير جائزة بحكم الشرع كالغرر والقمار والتزام مالا يلزم .
- (٣) لا يوجد عرف يسوغ العقد ولو وجد فهو عرف فاسد يقاوم النصوص .
- (٤) لاتوجد حاجة ولا ضرورة تلزم بالتأمين مع قيام الأسباب المحرمة التي فيها شبهة تحريم من جانب وتحريم مؤكد من جانب آخر ولا يمكن دفع الحاجة بمحرم .
- (٥) إن الربا ملازم للتأمين لأن من وسائل استغلال أموال الناس في شركات التأمين القرض بفائدة ولا يمكن أن نجعل الفائدة كالمضاربة لان المضاربة توجب أن يكون الربح مقدراً بنسبة الكسب لابنسبة أو مقدار معين لا يزيد ولا ينقص وأن تكون الخسارة كلها على صاحب المال، وصاحب المال في التأمين لا يتحمل أي خسارة^٢ .

هذا هو رأي الفقيه محمد أبو زهرة رحمه الله في شأن بطلان التأمين

أما الشيخ الفاضل الأستاذ مصطفى الزرقا رحمه الله فإن له رأياً مخالفاً :

١ (فتاوى محمد أبو زهرة ص ٤٢٠ //التأمين التجاري والبديل الاسلامي / غريب الجمال ص ١٨٢ - ١٨٣ .

٢ (التأمين التجاري والبديل الاسلامي / غريب الجمال ص ١٨٤ - ١٨٥ // احكام التأمين - توفيق حسن فرج - مؤسسة الثقافة الجامعية ط١ سنة ٩٨ / فتاوى محمد أبو زهرة ص ٤٢٠ .

حيث رأى أن الشرع الإسلامي لم يحصر الناس في أنواع من العقود المعروفة سابقاً بل فتح المجال أمامهم ليبتكروا أنواعاً جديدة من العقود إذا دعت الحاجة إلى ذلك بعد أن تستوفى الشروط العامة لذلك وهذا هو مبدأ سلطان الإرادة العقدية .

ورأى الأستاذ الزرقا هو موافق للمذهب الحنفي الذي اعتبر أن الأصل في العقود الجديدة هو الإباحة شرعاً .

أما الظاهرية فخالفوا في ذلك واعتبروا أن الأصل في العقود التحريم ما لم يرد في الشرع دليل الإباحة . ويستدل الأستاذ الزرقا أن من الشواهد في المذهب الحنفي على أن الأصل في العقود الجديدة هو الإباحة شرعاً ((عقد بيع الوفاء)) .

حيث ذكر الأستاذ الزرقا بيع الوفاء عند الحنفية شاهداً على أن العقود لا تنحصر فيما كان موجوداً في عصر التنزيل أو الصحابة .

فقال : ومن الشواهد الواقعية في المذهب الحنفي على أن الأصل في العقود الجديدة هو الإباحة شرعاً عقد بيع الوفاء الذي نشأ في القرن الخامس الهجري .

ووجه تسميته بيع الوفاء أن فيه عهداً بالوفاء من المشتري بأن يرد المبيع على البائع حين رد الثمن ، وبعض الفقهاء يسميه البيع الجائز ولعله مبني على أنه بيع صحيح لحاجة التخلص من الربا حتى يسوغ للمشتري أكل ريعه وبعضهم يسميه بيع المعاملة ،، ووجهه أن المعاملة ربح الدين وهذا يشترطه الدائن لينتفع به بمقابلة دينه^١

ولا يوجد في تاريخ الفقه الإسلامي واقعة أشبه بواقعة التأمين من بيع الوفاء في أول ظهوره لا من حيث موضوع العقدين ، بل من حيث الملابس الخارجية والاختلافات التي أحاطت بكل منهما

فبيع الوفاء أيضاً عقد جديد ذو خصائص وموضوع وغاية يختلف فيها عن كل عقد آخر من العقود المسماة المعروفة قبله لدى فقهاء الشريعة ، وهو ينطوي على غاية يراها الفقهاء محرمة ، لأنه يخفي وراءه ألواناً من الربا المستور وهو الحصول على منفعة من وراء القرض حيث يدفع فيه الشخص مبلغاً من النقود ويسميه ثمناً لعقار يسلمه صاحبه إلى دافع المبلغ الذي يسمى مشترياً للعقار لينتفع به بالسكنى أو الإيجار بمقتضى الشراء بشرط أن صاحب العقار الذي يسمى في الظاهر بائعاً متى وفى المبلغ المأخوذ على سبيل الثمنية استرد العقار ، ونتيجة ذلك أن من يسمى مشترياً بالوفاء لا يستطيع أن يتصرف بالعقار الذي اشتراه ، بل عليه الاحتفاظ بعينه كالمرهون ؛ لأنه سوف يكلف رده لصاحبه متى أعاد إليه الثمن ، ولكل منهما الرجوع عن هذا العقد أي فسخه وطلب التراد ولو حددت له المدة .

(١) حاشية ابن عابدين ج ١٥ ص ٥٧٨ ، جامع الفصولين ١ / ١٦٦٩ .

هذه خلاصة بيع الوفاء الذي تعارفه الناس في القرن الخامس الهجري ، وثارت حوله اختلافات عظيمة بين فقهاء العصر إذ ذاك حول جوازه ومنعه وتخريجه أي تكييفه ، أعظم مما هو واقع اليوم عقد التأمين .

أ- فمن الفقهاء من نظر إلى صورته فاعتبره بيعاً ، وطبق عليه شرائط البيع فاعتبروه بيعاً فاسداً لأن الشرط المقترن به مفسد وأفتى فيه بذلك .

ب- ومنهم من اعتبره بيعاً صحيحاً وألغى فيه شرط الإعادة معتبراً أن هذا الشرط من قبيل الشرط اللغو وأفتى بذلك ، وهذا مشكل جداً وفيه ضرر للبائع لأن الثمن فيه عادة أقل من القيمة الحقيقية للعقار كالدين المرهون له فيه ^١ .

ج- ومنهم من نظر إلى غايته لا إلى صورته ، فرآه في معنى الرهن الذي اشترط فيه انتفاع المرتهن بالمرهون ، فاعتبره رهناً وألغى فيه شرط الانتفاع ، وأفتى بذلك .

قال العلامة الشيخ بدر الدين محمود بن قاضي سماوه في الفصل /١٨/ من كتابه جامع الفصولين نقلاً عن فتاوى الإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفي ما نصه :

البيع الذي تعارفه أهل زماننا احتيالاً للربا وأسموه بيع الوفاء هو رهن في الحقيقة لا يملكه المشتري ولا ينتفع به إلا بإذن مالكة ، وهو ضامن لما أكل من ثمر وأتلفه من شجره ويسقط الدين بهلاكه ، لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الأحكام ؛ لأن المتعاقدين ، وإن سمياه بيعاً لكن عرفهما الرهن والاستيناق بالدين ؛ إذ العاقد أي البائع يقول لكل أحد بعد هذا العقد : رهنتم ملكي فلاناً ، والمشتري يقول : ارتهنتم ملك فلان ، والعبرة في التصرفات للمقاصد والمعاني ؛ فهبة المرأة نفسها مع تسمية المهر وحضرة الشهود نكاح ، وهكذا .

واستقرت الفتوى في المذهب الحنفي بعد ذلك على ما سمي : القول الجامع وهو أن بيع الوفاء ليس بيعاً صحيحاً ، ولا بيعاً فاسداً ولا رهناً ، وإنما هو عقد جديد ذو موضوع وخصائص مختلفة عما لكل واحد من هذه العقود الثلاثة ، ولكن فيه مشابهة من كل عقد من هذه الثلاثة ؛ لذلك قرر فقهاء المذهب بعد ذلك أحكاماً مستمدة من هذه العقود الثلاثة جميعاً ، ولم يلحقوه بأحدها ويطبقون عليه أحكامه ، والكلام في ذلك مبسوط في مواطنه من مؤلفات المذهب الحنفي وبهذا القول الجامع أخذت مجلة الأحكام العدلية حتى جاء قانوننا المدني سنة ١٩٤٩ م فمنع بيع الوفاء استغناء بأحكام الرهن الحيازي ، والتاريخ اليوم يعيد نفسه فتتجدد لدينا مشكلة نظير مشكلة بيع الوفاء هي مشكلة عقد التأمين ، فبعض العلماء يراه عقد مقامرة ، والبعض الآخر يراه عقد رهن يتحدى فيه قضاء الله وقدره ، والبعض الآخر يراه التزام ما لا يلزم وآخرون يرونه عقد تعاون مشروع على ترميم المضار وتحمل

(١) عقود التأمين محمد بلتاجي ص ١٥٥ .

مصائب الأقدار فهو نظام معاوضة تعاونية ، وإن انحرف به ممارسوه وأحاطوه بشوائب ليست من ضرورة نظامه

ولا يعني هذا تشبيه عقد بيع الوفاء بعقد التأمين من حيث الموضوع ، وإنما يعني أن بيع الوفاء شاهد واقعي في تاريخ الفقه الإسلامي على جواز إنشاء عقود جديدة ، وأنه اعتراه في أول نشأته ما اعترى اليوم عقد التأمين من اختلاف في تخريجه وتكييفه وإحاقه ببعض العقود المعروفة قبلاً وتطبيق شرائطه عليه ، أو اعتباره عقداً جديداً مستقلاً يقرر له من الأحكام الفقهية ما يتناسب مع خصائصه وموضوعه^١ .

وبما أن الأصل في العقود الإباحة فلا نرى في التأمين ما يوجب بطلانه ، ولا سيما إذا ما قيس على عقد المولاة وضمان خطر الطريق عند الحنفية ونظام العاقلة والوعد الملزم وقاعدة الالتزامات عند المالكية .

وكذلك يوجد دليل محكم على جواز عقد التأمين يستفيد منه علماء الشريعة الموظفون في كل بلد ويروونه أساساً ضرورياً شرعاً وعقلاً لا بد منه للعمل في وظائف الدولة ألا وهو نظام التقاعد والمعاش . فعقد المولاة يكاد يكون نصاً صريحاً في التأمين من المسؤولية .

وحق ضمان الطريق عند الحنفية وصورته: أن يقول شخص لآخر: اسلك هذا الطريق فإنه آمن وان أصابك شيء فأنا ضامن فسلكه فآخذ ماله ...

قال ابن عابدين في أثناء كلامه على السوكرة فإن قلت : سيأتي قبيل باب كفالة الرجلين قال لآخر : اسلك هذا الطريق فإنه آمن ، فسلكه وأخذ ماله لم يضمن ، ولو قال : إن كان مخوفاً وأخذ مالك فأنا ضامن ضمن

وعله الشارح هناك بأنه ضمن الغار صفة السلامة للمغرور نصاً بخلاف الأولى فإنه لم ينص على الضمان بقوله : فأنا ضامن ، وفي جامع الفصولين الأصل أن المغرور إنما يرجع على الغار لو حصل الغرر في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة للمغرور فصار كقول الطحان لرب البر : اجعله في الدلو فجعله فيه فذهب من النقب إلى الماء وكان الطحان عالماً به يضمن إذ غره في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة^٢ .

ولا بد في مسألة التغيرير من أن يكون الغار عالماً بالخطر كما يدل عليه مسألة الطحان المذكورة وأن يكون المغرور غير عالم ؛ إذ لا شك أن رب البر لو كان عالماً بنقب الدلو يكون هو المضيع لماله باختياره ، ولفظ المغرور ينبئ عن ذلك لغة لما في القاموس غره غراً وغروراً فهو مغرور وغرير خدعه وأطمعه بالباطل فاغترّ هو .

١) سلسلة (الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد) مصطفى الزرقا// فتاوى مصطفى الزرقا ص ٤٠٦ - ٤١٠ -// مجلة المحامون عدد ٣ - ٤ عام

٢٠٠٥ ص ٢٥٣ .

٢) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٧١-٢٧٢ .

ولا يخفى أن صاحب السوكرة لا يقصد تغرير التجار ولا يعلم بحصول الغرق هل يكون أم لا ، وأما الخطر من اللصوص والقطاع فهو معلوم له وللتجار ؛ لأنهم لا يعطون مال السوكرة إلا عند شدة الخوف طمعاً في أخذ بدل الهالك .

وقال أبو محمد البغدادي : إذا غرقت السفينة فلو من ريح أصابها أو موج أو جبل صدمها من غير مدّ الملاح وفعله لا يضمن بالاتفاق ، وإن كان بفعله يضمن سواء خالف بأن جاوز العادة أو لم يخالف ؛ لأنه أجبر مشترك ولو دخلها الماء فأفسد المتاع فلو بفعله ومده يضمن بالاتفاق ولو بلا فعله إن لم يمكن التحرز عنه لا يضمن إجماعاً ، وإن كان بسبب يمكن التحرز عنه لا يضمن عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهذا كله لو لم يكن رب المتاع أو وكيله في السفينة فلو كان لا يضمن في جميع ما مر إذا لم يخالف بأن لم يجاوز المعتاد ؛ لأن محل العدل غير مستلم إليه كذا في الفتاوى الصغرى ومشى عليه صاحب الفصولين ، وكذا إذا كان بأمر لا يمكن التحرز عنه فإنه لا يضمن ذكره في البرازية وفيما نقلا عن المنتقى لو كانت السفن كثيرة وصاحب المتاع أو الوكيل في إحداها فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع أو وكيله وضمن فيما سوى ذلك . وعن أبي يوسف إذا كانت السفن تنزل معا وتسير فلا ضمان على الملاح فيما هلك فإنهن كسفينة واحدة وإن تقدم بعضها بعضاً فكون أحدهما في إحداهن ككون أحدهما في كلهن . وعن أبي يوسف أيضاً في سفينتين مقرونتين إحداهما في إحداهن لا ضمان على الملاح ، وكذا لو غير مقرونتين ويسيران معاً . ويحبسان معاً

ويقول الأستاذ مصطفى الزرقا : وأما صحة ضمان خطر الطريق فيما إذا قال شخص لآخر : اسلك هذا الطريق فإنه آمن وإن أصابك فيه شيء فأنا ضامن . فسلكه فأخذ ماله ، حيث يضمن القائل هو ما نص عليه الحنفية في الكفالة ، وانتبه إليه ابن عابدين وناقشه في كلامه عن السوكرة كما سبق بيانه فإن فيه فكرة فقهية يصلح بها أن يكون نصاً استثنائياً قوياً في تجويز التأمين على الأموال من الأخطار وإن لم يسلم ابن عابدين رحمه الله بكفاية هذه الدلالة فيه ، ورأى فرقا بينه وبين السوكرة يمنع القياس عليه ، والذي رآه فقهاؤنا الذين قرروا هذا الحكم في الكفالة في ذلك الزمن البعيد لو أنهم عاشوا في عصرنا اليوم وشاهدوا الأخطار التي نشأت من الوسائل الحديثة كالسيارات التي فرضت على الإنسان من الخطر بقدر ما منحته السرعة وثبتت أمامهم فكرة التأمين ولمسوا الضرورة التي نلمسها نحن اليوم في سائر المرافق الاقتصادية الحيوية لتخفيف آثار الكوارث الماحقة لما ترددوا لحظة في إقرار التأمين نظاماً شرعياً^١ .

(١) التأمين بين الحظر والإباحة / القاضي المستشار سعدي أبو حبيب ص ٣٣٥ // فتاوى مصطفى الزرقا ص ٤١.

ورد عليهم المانعون بأن هناك فروقا :

الأول : أن الضمان نوع من التبرع يقصد به المعروف المحض ، والتأمين عقد معاوضة مالية يقصد منها أولاً الربح المادي ، فإن ترتب عليه معروف فهو تابع غير مقصود إليه ، والأحكام يراعى فيها الأصل لا التابع ما دام تابعا غير مقصود إليه ، ولذا اغتفر في الضمان ما لا يغتفر في عقود المعاوضات المالية وأفسده اشتراط العوض عن الضمان .

الثاني : أن تضمين خطر الطريق لا يكون إلا إذا كان الضامن مغرراً بالمضمون ، بأن كان عالماً بخطر الطريق وأمره بسلوكه ، وأخبره بأنه آمن ، وكان السالك جاهلاً بالخطر فالتضمين للتغيير لا ل مجرد الضمان ، وشركات التأمين تقرر التضمين مطلقاً ، ثم هي لا ترضى أن يلصق بها ولا يسرها أن يعرف عنها أنها تغرر بالمستأمنين .

الثالث : أنه على تقدير إلزام الضامن بالغرامة مطلقاً ، فإنما يكون ذلك بعد العجز عن تسليم الحق من المعتدي ، أو المتسبب ، أو عند اختيار صاحب الحق أخذها منه ابتداء وشركات التأمين تضمن الغرامة للمستأمن على كل حال دون المعتدي ، أو المتسبب ما دام الخطر قد تحقق مع توفر الشروط المتفق عليها .

الرابع : أن الضامن يرجع على المضمون بما دفع عنه ، وشركات التأمين إنما ترجع على المعتدي ، أو المتسبب بقيمة التالف ، أو مثله .

الخامس : أنه لا يوجد في كثير من صور التأمين ما يمكن أن يعتبر مكفولاً ، فلا يصح قياسه على الكفالة لفقده ركناً من أركانها .

وأما نظام العاقلة :

فيقول الأستاذ مصطفى الزرقا : وأما نظام العاقلة في الإسلام فهو نظام وردت به السنة النبوية الصحيحة الثبوت . وأخذ به أئمة المذاهب . وخلاصته أنه إذا جنى أحد جنائية قتل غير عمد بحيث يكون موجبها الأصلي الدية ، فإن دية النفس توزع على أفراد عاقلته الذين يحصل بينه وبينهم التناصر عادة وهم الرجال البالغون من أهله وعشيرته وكل من يتناصر هو بهم ، ويعتبر هو واحداً منهم ، فتقسط الدية عليهم في ثلاث سنين بحيث لا يصيب أحداً منهم أكثر من أربعة دراهم في السنة فإذا لم ينفد عدد أفراد العشيرة بمبلغ الدية في ثلاث سنين يضم إليهم أقرب القبائل والأقارب نسباً على ترتيب ميراث العصابات ، فإذا لم يكن للقاتل عشيرة من الأقارب والأنساب وأهل التناصر كما لو كان

لقبطاً مثلاً كانت الدية في ماله تقسط على ثلاث سنين ، فإن لم يكن له مال كافٍ فعاقلته بيت المال العام أي خزانة الدولة ، فهي التي تتحمل دية القتل^١.

وهناك اختلافات يسيرة بين المذاهب في الموضوع^٢.

إن هذا النظام نظام العاقلة خاص بتوزيع الموجب المالي في كارثة القتل الخطأ وتهدف الحكمة فيه إلى غايتين :

الأولى : تخفيف أثر المصيبة عن الجاني المخطئ .

والثانية: صيانة دماء ضحايا الخطأ من أن تذهب هدرًا ، لأن الجاني المخطئ قد يكون فقيرًا لا يستطيع التأدية فتضيع الدية .

قال ابن عابدين رحمه الله في أول كتاب المعقل من حاشيته رد المحتار نقلاً عن المعراج ما نصه : إن العاقلة يتحملون باعتبار تقصيرهم وتركهم حفظه ومراقبته ؛ لأنه إنما قصر لقوته بأنصاره ، فكانوا هم المقصرين ، وقد كانوا قبل الشرع الإسلامي يتحملون عنه تكرماً واصطناعاً بالمعروف ، فالشرع قرر ذلك - أي أوجبه وجعله إلزامياً - وتوجد هذه العادة بين الناس فإن لحقه خسران من سرقة أو حرق يجمعون له مالاً لهذا المعنى . انتهى كلام ابن عابدين .

إن هذا الكلام صريح في أن نظام العاقلة في الإسلام أصله عادة حسنة تعاونية كانت قائمة قبل الإسلام في توزيع المصيبة المالية الناشئة من القتل أو من الحرق أو السرقة ونحوها ؛ بغية تخفيف ضررها عن كاهل من لحقته جبراً لمصابه ، وإحياء لحقوق الضحايا في الجنايات ، وقد أقر الشرع الفكرة لما فيها من مصلحة مزدوجة ، وجعلها إلزامية في جنابة القتل ؛ لأن فيها مسؤولية متعدية بسبب التناصر ، وذلك بعد إخراج حالة العمد منها كما يقتضيه التنظيم القانوني لكيلا يكون في معاونة العامة تشجيع على الجريمة .

فما المانع من أن يفتح باب لتنظيم هذا التعاون على ترميم الكوارث ، يجعله ملزماً بطريق التعاقد والإرادة الحرة كما جعله الشرع إلزامياً دون تعاقد في نظام العاقلة؟ وهل المصلحة التي يراها الشرع الإسلامي بالغة من القوة درجة توجب جعلها إلزامية بحكم الشرع تصبح مفسدة إذا حققها الناس على نطاق واسع بطريق التعاقد والمعاوضة التي يدفع فيها القليل لصيانة الكثير وترميم الضرر

(١) الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل لابن قدامة المقدسي ج ٤ ص ٣٨ // مجلة الوعي الإسلامي عدد ٥٣٢ اصدار ٢٠١٠/٩/٣٠ هيثم محمد حيدر .

(٢) ابن عابدين جزء ٥ / كتاب المعقل ص ٨٨ // البناية في شرح الهداية للعيني ج ١٣ ص ٤٣٥ .

الكبير من مختلف الكوارث ، وذلك لكي يصبح هذا الباب قابلاً لأن يستفيد منه كل راغب ، مع ملاحظة أن هذا التوسع في النطاق داخل في دائرة التعاون المندوب إليه شرعاً بصورة غير إلزامية^١ .

وأما قاعدة الالتزامات والوعد الملزم عند الملكية: فخلاصتها أن الشخص إذا وعد غيره بقرض أو بتحمل خسارة عنه أو إعارة أو نحو ذلك مما ليس بواجب عليه في الأصل كما لو قال شخص لآخر:

((بع كرمك الآن وان لحقتك خسارة فأنا أراضيك)) فباعه بالخسارة كان على القائل أن يرضيه بما يقارب ثمن هذا الكرم (أي يتحمل عنه مقدار الخسارة)^٢

وعقد التأمين هو التزام بتحمل الخسائر المحتملة من حادث معين محتمل الوقوع ، فهو يشبه طريقة الوعد الملزم والالتزام مما نص عليه المالكية^٣ .

وأما نظام التقاعد والمعاش لموظفي الدولة:

فقد استدل به الأستاذ الزرقا لا لكونه نظام قانوني لأن النظم القانونية لا تصلح حجة في الاستدلال لأحكام الشريعة الإسلامية وإنما استدل بموقف فقهاء الشريعة منه مع أنه نظام تأميني بكل معنى الكلمة .

وصورته : أن يقتطع من الراتب الشهري للموظف أو العامل لدى الدولة جزء نسبي ضئيل محدد حتى إذا بلغ سن الشيخوخة القانونية وأحيل إلى التقاعد أخذ راتباً شهرياً يبلغ أضعافاً مضاعفة عن المبلغ الضئيل الذي كان يقتطع من راتبه، ثم ينتقل الراتب التقاعدي بعد موت الموظف إلى أسرته التي يعولها بشروط معينة، وهو حق التزم به ولي الأمر باعتباره مسؤولاً عن رعيته، وراعى في صرفه ما قام به الموظف من خدمة الأمة، ووضع له نظاماً راعى فيه مصلحة أقرب الناس إلى الموظف، ونظر إلى مظنة الحاجة فيهم ...

فنظام التقاعد والمعاش مشابه لعقد التأمين .

لأن في كليهما يدفع الشخص قسطاً ضئيلاً دورياً لا يدري كم يستمر دفعه وكم يبلغ مجموعه في نظام المعاش ، بينما هو محدد ومعلوم القدر والمدة في التأمين، فالضرر والجهالة في نظام التقاعد أكبر منها في

(١) إعلام الموقعين طبعة المنيرية ج٢ ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٢) فتاوى واستشارات موقع الإسلام اليوم ج١٧ ص ٣٠١ .

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٣ ص ٦٥ // مجلة المحامون عدد ٣ - ٤ عام ٢٠٠٥ ص ٣٥٤ .

التأمين ومع ذلك أجزى نظام التقاعد والمعاشات وأقره علماء الشريعة ، ولم ير الفقهاء في هذا النظام أية شائبة أو شبهة من الناحية الشرعية بل رأوا فيه أساساً ضرورياً ومصلحة عامة لا بد منها شرعاً وعقلاً وقانوناً لصيانة الموظفين العاملين في مصالح الدولة بعد عجزهم ورعاية أسرهم إلى مراحل معنية من بعدهم .

فلماذا يحسن وجود هذا النظام التقاعدي ترتيباً يقوم بين الدولة وموظفيها ولا يجوز نظيره تعاقداً بين الناس؟؟

ويختتم الشيخ الزرقا بقوله :

أن نظام التأمين التقاعدي بشكل عام تشهد بجوازه الدلائل الشرعية في الشريعة الإسلامية وفقهها ولا ينهض في وجهه دليل شرعي على التحريم ولا تثبت أمامه شبهة من الشبهات التي يتوهم القائلون بتحريمه^١ .

هذا هو رأي الفقيه الشيخ مصطفى الزرقا في التأمين حيث يتسم بالعمق وقوة البرهان والدليل وانتهى إلى القول بجواز هذا النوع من العقود .

ورد عليه المانعون للتأمين بما يأتي :

- **القول الأول :** قول المستدل قد شهدت جميع دلائل الشريعة الإسلامية وفقهها بجواز نظام التقاعد ، مجرد دعوى مبالغ فيها لا يساندها دليل صحيح فضلاً عن أن يكون لها أدلة لا تقوم أمامها شبهة توهم المنع ، ومثل هذه الدعوى لا يعجز أحد عنها ولا عن مقابلتها بمثلاً .
- **القول الثاني :** دعوى أن علماء الإسلام أقرروا ما عرف بنظام التقاعد دون أية شبهة دعوى يردّها الواقع ؛ فإن المسألة نظرية ، ويوجد من العلماء المعاصرين من يخالف في ذلك .
- **القول الثالث :** على تقدير اتفاقهم على الجواز هل يعتبر اتفاقهم إجماعاً شرعياً تثبت به الأحكام وهم يعترفون على أنفسهم بالتقليد .

١ (التأمين التجاري والبدل الإسلامي / غريب الجمال ص ١٩٤ // فتاوى مصطفى الزرقا ص ٤٥٠ // اسبوع الفقه الإسلامي ص ٤١٤ - ٤١٥ // المحامون عدد ٣-٤ عام ٢٠٠٥ ص ٢٥٤ .

• **القول الرابع :** إن كان ما يدعي من التقاعد عوضاً عما اقتطع من الموظفين شهرياً فالكلام في حكمه كالكلام في حكم التأمين ، وربما كان التقاعد أشد ؛ لأن ما فيه من الغرر والمخاطرة والمقامرة أشد ، ولأن توزيعه يجري على غير سنن المواريث شرعاً ، عطاء مستمراً ، أو مؤقتاً أو حرماناً وإن كان ما يعطى من التقاعد مكافأة التزم بها ولي الأمر باعتباره مسؤولاً عن رعيته ، وراعى في صرفها ما قام به الموظف من خدمة الأمة ، ووضع لها نظاماً راعى فيه مصلحة أقرب الناس إلى الموظف ، ونظر إلى مظنة الحاجة فيهم فليس نظام التقاعد من باب المعاوضات المالية بين الدولة وموظفيها ، وعلى هذا لا شبه بينه وبين التأمين الذي هو من عقود المعاوضات المالية التجارية التي يقصد بها استغلال الشركات للمستأمنين ، والكسب من ورائهم بطرق غير مشروعة ؛ لأن ما يعطى في حالة التقاعد يعتبر مكافأة من حكومات مسؤولة عن رعيته ، وتصرفها لمن قام بخدمة الأمة كفاء لعروفه ، وتعاوناً معه جزاء تعاونه معها ببدنه وفكره ، وقطع الكثير من فراغه في سبيل النهوض معها بالأمة .

بعد هذه الجولة في آراء الفقهاء وبعد التعرف على حجة المجيزين وحجة المانعين ومناقشة رأي كل فريق .

حيث يرى المجيزون للتأمين أنه نظام تعاوني تضامني يؤدي إلى تفتيت أضرار المخاطر والمصائب وتوزيعها على المساهمين عن طريق التعويض الذي يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة الأقساط ، بدلاً من يبقى الضرر على عاتق المصاب وحده وهذا يتفق مع تشريعات الإسلام وحضه على التعاون والتكافل .

ويرى المحرمون المانعون للتأمين أنه ضرب من ضروب المقامرة والرهان حيث يكون الربح الثابت لشركة التأمين التي تقوم بدور الياسر الذي يدير اللعب وتمزجه بالربا وأكل أموال الناس بالباطل .

يستطيع الباحث أن يحصر اتجاهات العلماء المعاصرين في ثلاثة آراء :

الرأي الأول: يرى أن عقود التأمين جميعها محرمة شرعاً^١ .

الرأي الثاني: يرى أن عقود التأمين جميعها مباحة شرعاً^٢ .

الرأي الثالث: التوسط بين هذين الرأيين حيث يحرم بعض أنواع عقود التأمين مثل التأمين التجاري ويجيز بعضها مثل التأمين التعاوني^٣ .

(١) أحكام السيكرتية - محمد بخيت المطيعي/ طبع النيل بمصر ١٩٠٦ م.

(٢) عقد التأمين وموقف الشريعة منه - مصطفى الزرقا - طبع دمشق ١٩٦٢ ص ٢٩ / التأمين علي الخفيف ج ٨ ص ٤٨٠.

(٣) مجلة حضارة الإسلام عدد ٥ سنة ١٩٦١ ص ١٠-٢٢.

يضم الباحث رأيه إلى الرأي الراجح من هذه الآراء وهو رأي التوسط والاعتدال الذي يقضي بحرمة التأمين التجاري لما فيه من الغبن والغرر والمقامرة والربا وإباحة التأمين التعاوني الذي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وهو ضرب من ضروب التكافل والتعاون من أجل تفتيت آثار الكوارث وله شواهد متعددة في الشريعة الإسلامية سبق ذكرها وباعتبار القاعدة المتفقة مع المذهب الحنفي أن الأصل في العقود الجديدة الإباحة وخلوه من الربا والغرر ولفوائده المتعددة .

وهنا نقطة عظيمة الأهمية يجب الانتباه إليها وهي :

إننا إذا وجدنا التأمين التعاوني متفقاً مع أحكام الشريعة أو له بعض الشواهد التي تماثله وأن الفقهاء لم يمنعوه لأنه يؤدي إلى مصلحة مشروعة .

لا يعني إننا نحكم شرعاً بصحة كل شرط يشترطه العاقدان ولو أجازاه القانون .
فالحكم بمشروعية عقد التأمين التعاوني ليس معناه الإقرار والاعتراف بجميع الأساليب الاقتصادية والإدارية والتعاملية التي تلجأ إليها شركات التأمين بل إن نظام التأمين إذا كان صحيحاً شرعاً في أصله .
فإن كل شرط يشترطه العاقدان وكل أسلوب تتعامل به شركات التأمين بعد ذلك هو أمر منفصل عن الحكم بصحة النظام في ذاته .

وهو خاضع لمقاييس الشريعة في شروط العقد ومحلّه ، وعندما يبطل شرط أو أكثر في عقد التأمين فليس معنى ذلك أن عقد التأمين بحد ذاته غير مشروع .
وإنما العبرة في الشروط لموافقتها أحكام الشريعة السمحة ، فما كان موافقاً قبلناه وما كان معارضاً ومخالفاً وفيه شبهة أو يتصادم مع نص من النصوص رفضناه وبحثنا عن البديل مع الاعتراف بصحة عقد التأمين وجوازه في الأصل .

والباحث عندما يتحدث عن التأمين بشكل عام بنوعيه التجاري والتعاوني

فإن التأمين البحري يدخل ضمناً في الكلام .

لأن شركات التأمين بنوعيتها تتضمن التأمين البحري على السفن والبضائع فالتأمين البحري التجاري غير جائز والتأمين البحري التعاوني التكافلي جائز ومباح لاتفاقه مع مبادئ الشريعة وخلوه من المحظورات .

وهل الخلاف بشأن الحكم بين التأمينين حقيقي أم ظاهري ؟

يرى الدكتور محمد شوقي الفنجري أن الخلاف بين القائلين بحرمة التأمين التجاري، وبين القائلين بجوازه خلاف ظاهري غير حقيقي^١.

ويستدل على ذلك فيقول:

- إن الفقهاء المعاصرين مجمعون على شرعية التأمين التعاوني، كما أنهم متفقون على شرعية التأمين الحكومي الذي يتمثل في نظام التقاعد والمعاشات، وكذا نظام التأمينات الاجتماعية، ولكنهم مختلفون حول شرعية التأمين التجاري، ولو تولته الدولة .
- على أن المتأمل في أقوال فقهاء الشريعة المجيزين للتأمين التجاري بإطلاقه يتبين أنهم جميعاً ضد الشروط التعسفية التي تفرضها شركات التأمين، وأنهم جميعاً ضد أقساط التأمين المرتفعة، أو المبالغ فيها، والتي تشكل عنصراً من عناصر الاستغلال، وأنهم جميعاً لا يقرون استغلال شركات التأمين لأموالها في استثمارات ربوية، وأنهم لا يسلّمون بأي حال من الأحوال بأي شرط يحلّ حراماً، أو يحرم حلالاً، ويحرص فقهاء الشريعة من أنصار التأمين التجاري على التأكيد بأن المفسد والشبهات التي تصاحب التأمين التجاري هي صفات خارجة عن جوهر التأمين في ذاته، لأنها ليست منه، وليست إلا عملاً أضيف إليه، ومزجت فيه بناءً على رغبة أحد المتعاقدين، لا بناءً على أنها عنصر من عناصر التأمين على وجه يحول دون قيام هذه المفسد والشبهات .
- وإنهم في النهاية إذ يجيزون التأمين التجاري بعد إعادة تنظيمه، وإحكام الرقابة عليه، فإنهم بسبب صفته الاسترباحية لا يقبلونه إلا على مضض لحاجة الناس إليه .
- وقد عبر عن ذلك كله أكثر أنصار التأمين بإطلاق تحمساً، وهو فضيلة الأستاذ مصطفى الزرقا، فنجدته مثلاً في بحثه الأخير المقدم إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة في الفترة ١١-١٦ صفر سنة ١٣٩٦هـ (الموافق ٢١-٢٦ شباط سنة ١٩٧٦) بقوله في صفحة ٢٢:

(الذي حصل أن عنصر الربح لما دخل في الموضوع أصبح عنصر إغراء يدفع إلى الاستفادة، وأصبح بالتالي هو الهدف الرئيس لدى شركات التأمين، قبل الفكرة التعاونية النبيلة، فانعكس الموضوع وأصبحت الوسيلة غاية، والغاية وسيلة، وأصبحت شركات التأمين تتحكم في الحاجة الملحة إليه، ولاسيما عندما تفرضه القوانين بصورة إلزامية على الناس، كالتأمين على السيارة من المسؤولية، وتأمين رب العمل على حياة العمال، أو ما يفرضه التعامل التجاري كالتأمين على البضائع المستوردة إذا فتح المستورد اعتماداً بقيمتها لدى مصرف، فإنه لا يفتح بقيمة البضاعة اعتماداً

(١) الإسلام والتأمين محمد شوقي الفنجري ص ٣٨.

إلا إذا أمّن المستورد عليها، لتكون ضماناً للاعتماد المصرفي، وهكذا أصبحت شركات التأمين تفرض أقساطاً عالية، وتجنّي أرباحاً باهظة استغلالاً لحاجة الناس واضطّارهم طمعاً في زيادة الربح الذي أصبح هو هدف شركات التأمين).

كما ينتهي فضيلته من بحثه المذكور بقوله: (كون الجهة التي تنصرف إلى القيام بهذه العملية تربح منها، وهو أمر طبيعي أن يربح من العمل من ينصرف إليه ويقوم به، وهذا لا ينفي، ولا ينافي المعنى التعاوني الموجود في أساسه ومبناه، وهو موضوعه الأصلي، وإنما تبقى الشوائب اللاحقة بهذا العمل التعاوني، من سلوك القائمين به، كالمراعاة، والاستغلال للاستثمار من الربح، فهذه أمور جانبية ليست من صميم النظام، ولا من مستلزماته، فتأخذ أحكامها بصورة منفصلة، تعالج بالتدابير القمعية على حدة).

- فالثابت أن أنصار التأمين التجاري وهو التأمين محل الخلاف، لا يسلمون به إلا بعد تخليصه من الشوائب والمفاسد التي أخذها عليه معارضو هذا النوع من التأمين، ويكون بذلك الخلاف بينهم ظاهرياً لا حقيقياً، وإنه كلما اتسعت الرؤية ضاق الخلاف^١.

(١) الإسلام والتأمين : محمد شوقي الفنجري ص ٣٩ التأمين بين الحظر والإباحة / القاضي المستشار سعدي أبو جيب ص ١٧٩.

المبحث الثالث

البدائل الشرعية للتأمين البحري في سورية

إن تلافي معظم الأخطاء والأخطار المترتبة على تطبيق التأمين بمفهومه التجاري يكمن فيما يسمى بالتأمين التكافلي أو التعاوني البديل الشرعي والاقتصادي والاجتماعي الأمثل حيث يجتمع عدد من الأشخاص يتعهدون بدفع اشتراكات دورية وفق جدول زمني محدد يتفق عليه لتغطية الخسائر التي يتعرض لها بعضهم في الحالات المحتملة وقوعها في المستقبل ، وتوزع الخسائر على الأعضاء دورياً .

وهذا يعني أن التأمين التكافلي يقوم على أساس تعاون من يتعرضون لخطر مشترك على تعويض الضرر الذي يصيب أي واحد منهم جراء وقوع هذا الخطر وذلك بالتبرع من الأقساط التي يدفعها كل واحد منهم، ومن عوائد استثمارها بما يكفي لدفع التعويضات لمن يصاب بالضرر نتيجة وقوع هذا الخطر على أن يوزع الفائض الصافي عليهم بنسبة الأقساط التي دفعها .

إن مفهوم التأمين التعاوني يقوم على أساس ترميم الخطر وتفتيت آثاره على جميع الناس ، فهو لا يرمي إلى تحقيق الثروة وزيادة الربح بل إلى تخفيف آثار الكوارث ، فهو إذاً مطلب نبيل باعثة البر وحافزه التبرع ، وإن حصل ربح فهو لم يكن المقصد الأول وإنما جاء تبعاً ويكون الربح من جهة الإدارة لأموال الشركة .

والعقد في التأمين التعاوني التكافلي هو عقد التزام بالتبرع ، فالشخص ملزم بالتبرع بعد الدخول في شركة التأمين وهذا الإلزام مستمد من المذهب المالكي

وكما هو معلوم فالتصرفات المالية بالمنظور الإسلامي إما عدل وإما فضل

فالعدل هو المعاوضات والمشاركات بأنواعها .

وأما الفضل: فهو التبرعات والهبات والصدقات بشتى أنواعها .

وإن أبرز الفروق بين التأمين التكافلي التعاوني والتأمين التجاري تكمن في الضمان أو الالتزام بالتعويض .

هفي التأمين التعاوني فإن التعويض يصرف من مجموع الأقساط المتاحة وإن لم تكف الأقساط طوالب الأعضاء بزيادة اشتراكاتهم لتغطية الفرق .

وإذا لم يتمكنوا من ذلك لم يقع التعويض أو وقع جزئياً حسب الاشتراكات

أما التأمين التجاري فالتعويض قائم على المعاوضة بين القسط وبين ضمان التعويض ...

وبذلك تكون شركة التأمين التعاوني وسيطاً فعلياً بين المساهمين وهذه الوساطة تقوم على عقود الأمانة أما شركة التأمين التجاري فهي وسيط قائم على الضمان لأن عقودها مع المساهمين فيها عقود ضمان .

إن شركة التأمين التعاوني لم تظهر إلا بعد صدور الفتاوى من المجمع الفقهي بتقديم صيغة التأمين التعاوني بديلاً عن التأمين التجاري المفتى بتحريمه .

وشركة التأمين التعاوني وظيفتها إدارة الأموال وليس الضمان كما هو الحال في شركات التأمين التجاري .

فتقوم شركات التأمين التعاوني بتصميم محافظ تأمينية مثل محفظة التأمين على السيارات أو التأمين على السفن .

فتحدد طبيعة الخطر وتقوم بالحسابات المناسبة وتصمم برامج التعويض ثم تدعو من أراد الاشتراك في هذه المحفظة بدفع قسط محدد يتناسب مع الخطر ، ثم تجمع الأموال في المحفظة المذكورة وتديرها وتستثمرها لصالح أصحابها .

وهذه الأموال تبقى ملكاً للمشاركين ومهمة الشركة إدارتها لصالحهم .

فإذا وقع المكروه على أحدهم قامت الشركة بالاقتطاع من تلك الأموال ثم تعوضه بالقدر المتفق عليه وتجري تصفية هذه المحفظة سنوياً .

فإذا وجد في نهاية العام أن الأموال في تلك المحفظة قد فاضت عن حاجة التعويض ردت الشركة ما زاد من أموال إلى المشتركين .

وإن نقصت تلك الأموال ولم تكن كافية لتعويض جميع من وقع عليهم المكروه في ذلك العام، فإن الشركة ترجع على مجموع المشاركين وتطالبهم بدفع قسط إضافي ، ذلك لأن فكرة التأمين قامت على التكافل بين المشتركين في المحفظة

وعلاقة الشركة بهذه المحفظة تقوم على أساس الوكالة، فهي تدير أموال المحفظة مقابل أجر مقطوع منصوص عليه في الاتفاقية، والربح إذا تحقق يكون للمشاركين وكذلك الخسارة تكون عليهم إذ أن الوكيل مؤتمن فلا يضمن ، وربما قامت العلاقة على أساس المضاربة فتكون الشركة مضارباً يدير المحفظة بجزء من الربح المتحقق من الاستثمار وفي هذه الحالة لا تستحق الشركة إلا نصيباً من الربح إذا تحقق .

وإن جمهور الفقهاء وخاصة أصحاب المذاهب الأربعة الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على أن الغرر الكثير يفسد عقود المعاوضات كالبيع والسلم والإجارة...

أما عقود التبرعات كالهديّة والأعطية فإن كثير الغرر لا يفسدها ، لأن مبنائها التعاون والإرفاق والتكافل وليس التجارة والاسترباح .

فالأصل الذي بني عليه نموذج التأمين التعاوني هو نقل التأمين من عقود المعاوضات إلى عقود التبرعات وأساس الشركة التبرع لا المعاوضة .

حيث لا يتأثر بالغرر حتى لوكثر، بخلاف التأمين التجاري الذي هو من عقود المعاوضات الذي يحوله كثير الغرر إلى الميسر والقمار^١

وإن من أهم خصائص ومزايا عقد التأمين التكافلي:

١-المزايا الاجتماعية والخلقية :

فعقد التأمين مؤسس على التعاون السليم الذي يؤدي إلى توزيع عبء المخاطر بين المشاركين في عملية التأمين .

والتعاون أمر غريزي في الإنسان لازمه منذ وجوده على ظهر الأرض،دفعته إليه طبيعة الحياة والحرص على منع الشر وجلب الخير لنفسه .

وقد أشارت الرسالات السماوية التي نزلت على الأنبياء إلى التعاون ودعت إلى التمسك بحبله وتثبيتته في القلوب وفي مقدمة هذه الرسالات الإسلام .

حيث دعا إلى التعاون وأمر به في القرآن الكريم وفي الأحاديث النبوية

قال تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ



وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

((مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَىٰ لَهُ سَائِرُ

الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى))^٣.

(١) التأمين التعاوني / محمد القري بحث عام ٢٠٠٢ م .

(٢) سورة المائدة رقم ٥ / آية ٢ .

(٣) صحيح البخاري - كتاب الأدب /باب رحمة الناس والبهائم برقم ٦٠١١ وصحيح مسلم - كتاب البر والصلة والآداب/ باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم برقم ٢٥٨٦ .

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((المؤمنُ للمؤمنِ كالبنينِ يشدُّ بعضُهُ بعضاً))^١ .

وقد راعى الإسلام عجز الأفراد عن القيام بكثير من المصالح الخاصة والعامة فأمر بالتعاون من أجل تحسين الحالة المادية والاجتماعية وتحقيق الوسائل الكفيلة بذلك .
فالعامل والأب الذي يريد أن يكفل مستقبل أولاده ، والتاجر الذي يخشى على بضاعته أو سفينته من الغرق والحريق وغير ذلك ما كان ليتحقق لهم الأمان لولا التأمين حيث يبعث الطمأنينة في نفسه مما يجعله أقدر على القيام بواجبه على أكمل وجه .

٢- لامقامرة في التأمين :

فالمقامر يعتمد على المصادفات والحظوظ ويضيع وقته في لعب القمار، بينما التأمين يكفل للمؤمن له الأمان ويسعى لتخفيف أثار الأخطار ويخرج الجميع كاسبين .

وهنا سؤال يطرح نفسه: هل تحريم القمار مثل تحريم الربا؟ وما موقف التأمين من ذلك؟
تجدر الإشارة هنا للإجابة على هذا التساؤل إلى أن الذريعة أو الوسيلة تتفاوت من وسيلة إلى أخرى، فقد تكون الوسيلة مقصداً وغاية لما دونها، وقد تكون الوسيلة تفضي إلى شرور ومفاسد قطعية وكثيرة، وقد تفضي إلى مفاسد وشرور ظنية أو محتملة وقليلة، وعليه فالحاجة التي تبيح الأخيرة لا تبيح التي قبلها للاختلافات، بل قد تصل تلك إلى كونها أشد في جنسها من بعض ما حرم تحريم مقصد من غيرها، والميسر بخصوصه يشمل أنواعاً من المسائل التي يتفاوت إفضاؤها إلى الشرور والمفاسد قوة وضعفاً، وقلة وكثرة .

والأصل في الميسر أنه أقل حرمة من الربا إلا أنه قد يزيد عليه إذا اجتمعت فيه الشرور والمفاسد القطعية والكثيرة، لذا قال ابن تيمية: فتبين أن الربا أعظم من القمار الذي ليس فيه إلا مجرد أكل المال بالباطل وقال أيضاً: فالربا في ظلم الأموال أعظم من القمار... فلو لم يكن في الميسر إلا مجرد القمار لكان أخف من الربا لتأخر تحريمه، وقد أباح الشارع أنواعاً من الغرر للحاجة ، وفي موضع آخر يقول: وتحريم الربا أشد من تحريم الميسر الذي هو القمار لأن المرابي قد أخذ فضلاً محققاً من محتاج، وأما القمار فقد يحصل فضل وقد لا يحصل ويقول: ومفسدة الغرر أقل من الربا فلذلك رخص فيما تدعو الحاجة منه، فإن تحريمه أشد ضرراً من ضرر كونه غرراً ، وبهذا يتبين أن القمار الذي ليس فيه إلا مجرد القمار أقل حرمة من الربا^٢

بهذا السياق يصل الباحث إلى نقطة مهمة وهي: ما موقف التأمين مما سبق؟

(١) صحيح البخاري - كتاب الصلاة / باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره برقم ٤٨١ وصحيح مسلم - كتاب البر والصلة والآداب / باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم برقم ٢٥٨٥ .

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ج٤ ص ٤٧٢-٤٧٣ .

عند تأمل الباحث للتأمين يجد أنه مجرد مخاطرة بالمال مبنية على استفادة المؤمن عليه عند حصول الحادث المحتمل وقوعه، وخسارته قسطه عند عدم حصول هذا الحادث وربح المؤمن في هذا الحال، فإذا علمنا خلو التأمين من المفسد المنصوص عليها في الآية وهي الصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وعدم وقوع العداوة والبغضاء به، خاصة إذا قام عقد التأمين على قواعد وبنود واضحة وغير مجملة، وكان محرراً من جهة (شرعية أنواعه). لم تكن مشكلته حينئذ إلا مجرد القمار الذي يغمر في جانب الحاجة الماسة والمصلحة الراجحة، والقاعدة الفقهية تقول: لا يجوز تعطيل المصالح الغالبة خوفاً من المفسد النادرة، والقاعدة الأخرى: أغلب ما بني عليه الشرع جلب المصالح الظاهرة ودرء المفسد البينة . فكان النظر وقتها محصوراً في مدى الحاجة للتأمين ومدى أرجحية مصلحته بالنسبة لفسدته بناء على القاعدة التي ذكرتها وهي أن ما حرم سداً للزريعة يباح للحاجة والمصلحة الراجحة^١ .

وماهي وسائل إبعاد التأمين عن القمار؟؟

يرى أرباب التأمين أن الفروق جوهرية بين التأمين والقمار وإن هذا التشابه لا يخفي حقيقة اختلاف العقدين عن بعضهما البعض .

إن التأمين في نظر أربابه مختلف عن القمار . ومع ذلك فإن هذه الفروق إنما هي نتيجة تقيد نشاط التأمين بقواعد وشروط تبعده عن القمار، ولا ريب أن المنطق الذي اعتمد عليه التأمين يفسده استخدام الناس لهذه الوسيلة النافعة لغرض المقامرة، ولذلك تحرص القوانين المنظمة لعمل التأمين وتسعى الشركات المتخصصة في ذلك إلى تبني الطرق والقيود والإجراءات التي تضمن عدم انقلاب عقد التأمين إلى وسيلة للقمار .

من ذلك مثلاً:

أ- لا تقبل هذه الشركات التأمين ضد أي خطر بل لا بد أن يكون ضمن ما يسمى الخطر القابل للتأمين، ومن شروطه أن يكون للمؤمن له مصلحة مباشرة فيما أمن عليه مثل أن يكون الأصل المؤمن عليه مملوكاً له أو يكون مرهوناً عنده بدين، ويشترط أن تكون هذه المصلحة موجودة عند وقوع المكروه .

ب- لا تقع التغطية في التأمين إلا بمقدار الضرر الواقع حتى لا يكون سبباً للإثراء ولا توليد الحوافز على المجازفة بإحداث المكروه للحصول على التعويض .

ج- وتنص أكثر القوانين على ضرورة أن يتنازل المؤمن له لشركة التأمين عن كل ما يمكن أن يحصل عليه من تعويض عن الضرر من محدث الضرر، وإذا كان مؤمناً فوق وقع المكروه بفعل

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ج ٤ ص ٤٧٢-٤٧٣ .

فاعل واستحق التعويض ليس له أن يقوم هو بمقاضاة الفاعل والحصول منه على تعويض زيادة على ما حصل عليه من شركة التأمين إذ لا يستحق من ذلك شيئاً إلا إذا كان ما يحصل عليه من الشركة المؤمنة أقل من مقدار الضرر الحقيقي فيحصل عندئذٍ من الفاعل (أو من الشركة المؤمنة) على الفرق بينهما، وتعطي القوانين الشركة المؤمنة الحق في أن تقوم هي بملاحقة المتسببين في حصول الضرر إن كان بفعل فاعل .

د- كما لا تسمح القوانين، وكذا يشترط في وثائق التأمين أن لا يؤمن على نفس الأصل لدى أكثر من شركة وإذا فعل لم يستحق إلا على مقدار ما وقع من ضرر يشترك فيه المؤمنون .

هـ - لا يكون التأمين على الأصول إلا بأقل من قيمتها الحقيقية، بحيث يشترك المؤمن والمؤمن له في تحمل الخطر، لتقليل ما يسمى المخاطرة الأخلاقية في العقود تلزم شركة التأمين المستأمن بدفع جزء من مبلغ التعويض لغرض إبعاد عقد التأمين عن القمار^١ .

٣-مزايا التأمين الاقتصادية :

ويتجلى ذلك في أقسام الاقتصاد: الإنتاج- التداول - التوزيع والاستهلاك^٢

إن التاريخ يثبت أن تطوير برامج التأمين المختلفة وانتشار العمل بها كان له آثار إيجابية في تقدم المجتمعات المعاصرة ، واستقرار المعاملات فيها وتحسين التوزيع للثروات والدخول في المجتمع، ولا ريب أن نهوض بريطانيا التجاري وثروتها التي تكونت في القرون الماضية من التجارة الدولية تعود في جزء كبيرة منها إلى براعتها في تطوير التأمين البحري الذي مكن تجار لندن وليفربول من غزو العالم (ثم استعمار أجزاء منه). ويمكن تلخيص الآثار الاقتصادية لانتشار التأمين في المجتمع فيما يأتي :

من الثابت أن أقدم أنواع التأمين هو التأمين البحري. ولقد كان للتأمين البحري بالغ الأثر في النمو الاقتصادي في أوروبا بعد القرون الوسطى والذي كان للتجارة الدولية فيه دور مهم .

إن وجود برامج فعالة للتأمين على الأصول والممتلكات يزيد من إقدام أصحاب الثروات على الاستثمار لأنها ستقلل المخاطر التي يواجهونها، فيصير بإمكانهم حصر ما يواجهونه من مخاطر بتلك المتعلقة بالعمل التجاري فحسب، فيزداد مستوى تخصصهم وخبرتهم. وجلي ما لهذا من آثار على توليد فرص العمل وزيادة الثروة القومية .

١) التأمين المعاصر في ميزان الشريعة/علي عبد الحسن التويجري بحث عام ١٤٣٠ ص ٣٢-٣٣.

٢) مجلة المحامون عدد ٥ / ص ٢٥٥-٢٥٦.

ومن الثابت أن التأمين لا يؤدي إلى التعويض عن الضرر فحسب بل يؤدي إلى تحسن مستوى السلامة وتقليل حجم الأخطار ذلك لأن لشركات التأمين مصلحة دائمة في تقليل الحوادث وسد الذرائع إلى وقوع المكروه وتفادي أسباب حدوث الخسائر وذلك لكي تزيد من أرباحها بتقليل ما تدفعه من تعويضات ويقتضي هذا تمويل الأبحاث وتطوير البرامج والإجراءات التي تولد الحوافز لدى المؤمن لهم بالاهتمام بالسلامة واشتراط إجراءات يلتزم بها المؤمن لهم. وما هذا الانضباط الذي نراه في قيادة السيارات في الدول الغربية إلا نتيجة لعوامل منها الالتزام بالتأمين على السيارة وارتباط رسوم التأمين ودفع التعويض بطريقة القيادة والحرص على السلامة .

- الاستقرار في التعامل بالديون : ومعلوم أن البيع الآجل وأنواع المدينيات الأخرى لها دور مهم في رفع مستوى رفاهية الأفراد وتنشيط التجارة لأن المخاطرة التجارية فيها عالية بسبب مطل المدينين أو إفلاسهم أو تعرضهم للمرض وفقدان الدخل أو الموت. ويتحقق الاستقرار لأن شركات التأمين يمكن أن تضمن تلك الحقوق في حالة وفاة المدين أو عجزه عن الكسب أو هلاك الرهون التي توثق بها تلك الديون .
- الاستقرار الاجتماعي : وذلك بتعويض العمال في التأمينات الاجتماعية عن أضرار الحوادث وتوفير برامج التقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة .
- الاستقرار التجاري عن طريق التعويض عن المسؤولية تجاه الآخرين .

تعبئة المدخرات الضخمة التي تتكون عن دفع الناس أقساط التأمين بأنواعه المختلفة إلى شركات التأمين ومن ثم توجيهها عن طريق تلك المؤسسات نحو المشاريع الاستثمارية وبخاصة طويلة الأجل، إن شركات التأمين تعد أكثر المؤسسات قدرة على جمع المدخرات والادخار كما هو معلوم أساساً نحو الاقتصاد الوطني^١ .

٤- اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له لكل عضو

وهذه خاصية هامة بين أعضاء التأمين حيث يكون الرصيد من حساب المساهمين ويتم تعويض الخسارة وجبر الضرر من هذا الرصيد لكل واحد منهم إذا تعرض للخطر فكل واحد من المساهمين مؤمن ومؤمن له في آن واحد.

٥- تضامن الأعضاء

(١) التأمين المعاصر في ميزان الشريعة/علي عبد الحسن التويجري بحث عام ١٤٣٠ ص ٣٢-٣٣.

أعضاء الجماعة التأمينية التكافلية متضامنون في تغطية المخاطر التي تصيب بعضهم أو أحدهم، وإن مدى التضامن وخطورته يتوقفان على قيمة الاشتراك هل هو ثابت أم مختلف .

٦- تغيير قيمة الاشتراك :

وهذه الميزة نتيجة للميزة السابقة (اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له لكل عضو) ،
ولذلك فالاشتراك المطلوب منهم عرضة للزيادة أو النقص تبعاً لما يتحقق من المخاطر وما يترتب عليها من تعويضات .

فإذا قلت الحوادث كان للأعضاء حق استرداد الباقي .

وإن حصل العكس طوّل الأعضاء باشتراكات إضافية لتغطية الحوادث^١ .

وهكذا يظهر أن شركات التأمين التعاوني ليس غرضها السعي وراء الربح كما ذكر الباحث سابقاً لذلك فهي لا تتمتع بالصفة التجارية لأن غايتها توزيع الخسائر لا الربح .

ونظراً لما يوجد في التأمين من غرر وخطر، والغرر والخطر لا يؤثر في عقود التبرع لذلك وجب القول بجواز التأمين التعاوني لأن العقود التي تبرمها شركات التأمين التعاوني من عقود التبرع التي لا تتأثر بالغرر ولو كان كثيراً .

الخاتمة

أبرز نتائج البحث:

١-وجود نوعين بارزين للتأمين هما التأمين التجاري الذي هو من عقود المعاوضات وهدفه الأساسي تحقيق الأرباح ولا يأبه بالحلال والحرام

١ (التأمين التجاري والبديل الاسلامي / غريب الجمال ص ٢٥٠ ص ٢٥٣ - ٢٥٩ .